التخضير التشاركي للأحياء في المدن العربية

١ دراسة المساحات العامة "الخربة" - تونس العاصمة



أغسطس ٢٠٢٥

المعهد العربي لإنماء المدن
Arab Urban Development Inst.

التخضير التشاركي للأحياء في المدن العربية

دراسة المساحات العامة

١ "الخربة" - تونس العاصمة

التخضير التشاركي للأحياء في المدن العربية، دراسة المساحات العامة، "الخربة" - تونس العاصمة

حقوق الطبع والنشر محفوظة © للمعهد العربي لإنماء المدن (AUDI)
جميع الحقوق محفوظة ٢٠٢٥
عبد الله بن حذافة السهمي، ا، الحي الدبلوماسي، ١٢٥٢١ - ٣٨٠٣، الرياض، المملكة العربية السعودية
ص.ب.: ٦٨٩٢ الرياض، ١١٤٥٢
info@araburban.org
www.araburban.org

نبـذة عـن المعهـد العربـي لإنمـاء المـدن: المعهـد العربـي لإنمـاء المـدن هـو منظمـة إقليميـة غيـر حكوميـة وغيـر ربحيـة. تأسـس المعهـد فـي عـام ١٩٨٠ مـن قبـل المكتـب الدائـم لمنظمـة المـدن العربيـة، ومقـره الرئيـس فـي الريـاض، المملكـة العربيـة السـعودية، وهـو أول مؤسسـة عربيـة متخصصـة فـي التنميـة الحضريـة ودعـم البلديـات، ويضـم أكثـر مـن ٦٥٠ مدينـة مـن ٢٢ دولـة، وتشـتمل أعمـال المعهـد علـى الأبحـاث والدراسـات فـي السياسـات الحضريـة، وتطويـر القـدرات والتدريـب، والتواصـل فـي مجـالات التنميـة الحضريـة والشـؤون البلديـة.

مقدم المعونة: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

المشـروع: "دعـم الأنشـطة الخضـراء فـي بعـض المـدن العربيـة - التخضيـر التشـاركي للأحيـاء." يهـدف المشـروع إلـى دعـم جهـود التخضيـر فـي الأحيـاء مـن خـلال تجريـب وتطويـر المعرفـة حـول حلـول التخضيـر والنمـاذج التشـاركية والتعاقديـة. كمـا يهـدف هـذا التقريـر إلـى عـرض ومناقشـة إطـار ومنهجيـة التخضيـر التشـاركي للأحيـاء، والتـي طُبّقـت فـي سـياق مشـروع تجريبـي لدراسـة حالـة الخربـة فـي تونـس العاصمـة. يمكـن أن تُسـهم هـذه المنهجيـة فـي مواجهـة تحديـات التخضيـر الحضـري ليـس علـى مسـتوى الأحيـاء فـي تونـس، بـل وعلـى نطـاق أوسـع، فـي مـدن المنطقـة العربيـة.
https://araburban.org/en/our-programs/urban-policy-research/arab-urban-development-portal/

فريق المشروع البحثي
المشرف العام: الدكتور أنس المغيري (المدير العام للمعهد العربي لإنماء المدن)
مدير برنامج أبحاث السياسات الحضرية: الدكتور زياد علم الدين (المعهد العربي لإنماء المدن)
مدير المشروع: الدكتور حسن المويلحي (المعهد العربي لإنماء المدن)
المؤلفون: الدكتور سامي ياسين تركي، والدكتور حسن المويلحي
المراجعون: الدكتور زياد علم الدين، والدكتور ة مرام طويل
الباحثون المساندون: تسنيم لعربي، ومعتز برقايا، وانتصار صايحي
المترجم: أ. خالد خيري عبد الرحمن (المعهد العربي لإنماء المدن)
تصميم التقرير: Integrity Corporation / أسامة بحر

شكر وتقدير
كما يتوجه المعهد بجزيل الشكر لجميع الطلاب والأساتذة، والشركاء المؤسسيين، وأعضاء المجتمع المحلي الذين أسهمت مشاركتهم الفاعلة طوال مراحل المشروع في صياغة التقرير بصيغته النهائية، ولا يزالون يساهمون في تعزيز ممارسات حضرية دامجة في المدن العربية.
وتُمنح تحية خاصة إلى المعهد العالي لتكنولوجيات البيئة والعمران والبنيان بجامعة قرطاج، الشريك الأكاديمي والمضيف في تونس، بالتعاون مع المعهد العربي لإنماء المدن(AUDI).
كما يُعرب المعهد عن شكره لشركاء المشروع، وهم: وحدة الإسكان (Habitat Unit) في جامعة برلين التقنية، التي قدّمت التوجيه الأكاديمي والمنهجي الأولي ضمن مشروع "علاقات السلطة والحوكمة الحضرية المحلية: المشاركة في المساحات العامة للمدن العربية (PRGPS)"؛ وبرنامج "شبكات Ta'ziz" التابع للهيئة الألمانية للتبادل الأكاديمي (DAAD)، على تمويل ورشة العمل الدولية للطلاب في تونس في سبتمبر ٢٠٢٤؛ والجامعة اللبنانية – قسم هندسة المناظر الطبيعية، لمشاركتهم الفاعلة في ورشة الخرْبة.
ويُمنح تقدير خاص لشراكة بلدية تونس، الشريك الحكومي المحلي، وجمعية صيانة المدينة (ASM)، على دعمهم الأساسي الذي مكّن من تنظيم أنشطة ميدانية في المدينة العتيقة.

إخلاء المسؤولية
هذا العمل هو أحد مخرجات المعهد العربي لإنماء المدن بالإضافة إلى مساهمات خارجية. ولا تعكس المخرجات، والتفسيرات، والاستنتاجات الواردة في هذا العمل، بالضرورة آراء المعهد العربي لإنماء المدن أو مجلسه الاستشاري أو شبكة المدن الأعضاء. ولا يضمن المعهد العربي لإنماء المدن دقة، أو اكتمال، أو حداثة البيانات الواردة في هذا العمل، ولا يتحمل المسؤولية عن أي أخطاء، أو سهو، أو تناقضات في المعلومات، أو المسؤولية المتعلقة باستخدام، أو عدم استخدام المعلومات، أو الأساليب، أو العمليات، أو الاستنتاجات الموضحة. ولا تعني الحدود والألوان والتصنيفات والروابط/الحواشي والمعلومات الأخرى المقدمة في هذا العمل أي حكم من جانب المعهد العربي لإنماء المدن فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي دولة، أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها، ولا تعني الاعتراف، أو القبول بترسيم حدودها، أو نظامها الاقتصادي، أو مستوى تنميتها. ولا يعني الاستشهاد بالأعمال التي ألفها آخرون أن المعهد العربي لإنماء المدن يؤيد وجهات النظر التي عبر عنها هؤلاء المؤلفون أو محتوى أعمالهم. ولا يشكل أي شيء هنا أو يُفسر أو يُعتبر قيدًا على أو تنازلًا عن امتيازات وحصانات المعهد العربي لإنماء المدن، والتي يحتفظ بها المعهد العربي لإنماء المدن على وجه التحديد.

الغلاف الأمامي: © د. حسن المويلحي، ٢٠٢٥
الغلاف الخلفي: © المؤلفون، ٢٠٢٤

الملخص التنفيذي

في إطار جهوده لتعزيز السياسات الحضرية، أطلق المعهد العربي لإنماء المدن (AUDI) معملًا للابتكار الحضري للمدن العربية، وكانت البداية بمشروع حول التخضير التشاركي للأحياء في المدن العربية. وجاءت هذه المبادرة بهدف دعم جهود تخضير الأحياء من خلال تنفيذ المشاريع التجريبية وتطوير المعرفة المتعلقة بحلول التخضير والنماذج التشاركية والتعاقدية.

ويتناول هذا التقرير بإسهاب إطار ومنهجية التخضير التشاركي للأحياء، حيث يناقش مشروعًا تجريبيًا تم تنفيذه في مدينة تونس، عاصمة تونس الدولة. ويوفر هذا النهج المساهمة المحتملة لمعالجة تحديات التخضير الحضري على مستوى الأحياء - في تونس وفي بقية المدن في المنطقة العربية على حد سواء. وقد وقع اختيار منطقة التدخل في تونس على الخربة، وهو مساحة حضرية مفتوحة تقع عند نقطة التقاء المدينة القديمة والحي الأوروبي في وسط المدينة.

ويتألف هذا التقرير من ثلاثة أجزاء أساسية، وكل جزء منها يتوافق مع مستوى تحليلي مميز.

يستعرض الجزء الأول من التقرير المفاهيم الشاملة للمساحات العامة والخضراء في تونس الدولة، مع التركيز بشكل خاص على تونس الكبرى. ويلقي التحليل الضوء على كيفية تأثير العوامل التاريخية والسياسية على تشكيل هذه المساحات واستخدامها. ويُشير التحليل إلى أنه وعلى الرغم من أن البلديات هي الجهات الرئيسية المسؤولة عن تطوير وصيانة المساحات الخضراء، إلا أنها تواجه في كثير من الأحيان تحديات كبيرة بسبب شُح الموارد المالية والبشرية. وبالإضافة إلى ذلك، يُبين هذا الجزء ما تمتلكه تونس من هُوية حضرية قوية وأصول بارزة مثل الحدائق والمعالم، وعلى الرغم من ذلك، تعاني المدينة من توزيع غير متكافئ للمساحات الخضراء.

يسلط الجزء الثاني من التقرير الضوء على بلدية تونس والأحياء المجاورة للخربة، كمل يعمل على تحليل المساحات العامة والخضراء في هذه المنطقة، إضافة إلى تحديده للجهات المعنية الرئيسة. ويكشف تقييم الخربة عن إمكاناته كمساحة مفتوحة نادرة تقع ضمن نسيج حضري عالي الكثافة. وعلى الرغم من بذل بعض جهود التطوير، لا يزال هذا الموقع بحاجة إلى تدخل تخطيطي حضري شامل. ويجب أن تُقر أي استراتيجية مستقبلية بهُوية الخربة ذات الطبقات المتعددة، وأن تدعم العدالة المكانية في توزيع المساحات الخضراء، وأن تراعي تنوع الاستخدامات والمستخدمين، وأن تُعزز المشاركة الشاملة للسكان في ظل القيود المفروضة على قدرة الصيانة العامة.

أما الجزء الثالث والأخير فهو يستعرض بالتفصيل تحليلًا مكانيًا لموقع الخربة. وتتمتع هذه المساحة بهُوية ذات جوانب متعددة، مع أنماط متنوعة من التخصيص وفقًا لفئة المستخدمين. ويشير تقييم الحوكمة إلى الحاجة إلى التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة في مختلف المراحل، مثل: التشخيص، والتصميم، والصيانة، والبرمجة. ويجب أن يتماشى التعاون مع الاستراتيجية النهائية للتطوير النهائية لضمان أن يصبح الخربة مساحة حضرية حيوية، وشاملة، ومرنة. وإلى جانب ذلك، يوضح هذا الجزء مقترحات التصميم الأولية ويحدد أبرز الخطوات التي يتم اتخاذها مستقبلًا.



المحتويات

الملخص التنفيذي ٥
قائمة الأشكال ٨
قائمة الجداول ١١

المقدمة ١٢
المقدمة ١٤
الهدف من الدراسة ١٤
إطار عمل لمبادرات التخضير التشاركي في الأحياء ١٤
الخبرة كدراسة حالة تجريبية في تونس ١٥
تحديد المساحات الخضراء وتعزيزها: الاعتبارات الرئيسة ١٦
مشاركة الجهات المعنية ١٧
الأسلوب المنهجي ١٨

١ المساحات العامة والمناطق الخضراء في تونس: التحولات التاريخية والحضرية ٢٠
١,١ المقدمة ٢٢
١,٢ المساحات الخضراء كمساحات عامة في تونس ٢٢
١,٣ المساحات العامة والخضراء في تونس: مفهوم التطور والتطبيقات العملية ٢٢
التطور التاريخي للمساحات العامة والخضراء ٢٢
التحولات بعد الاستقلال ٢٤
البعد المؤسسي الجديد للمساحات العامة ٢٦
١,٤ تأثير الممارسات الثقافية على المساحات العامة والخضراء ٢٨
١,٥ التحديات الراهنة للمساحات الخضراء في تونس ٣٠
أبرز التحديات الحضرية والبيئية ٣١
أ. أوجه القصور في التوافر، وإمكانية الوصول، والربط ٣١
ب. السلامة، وشمول الجنسين، وتنوع الاستعمالات ٣٢
ج. تدهور البنية التحتية والضغوط البيئية ٣٢
١,٦ دور الجهات المعنية في إنشاء المساحات العامة ٣٢
١,٧ أبرز النتائج والتوصيات ٣٣
النتائج ٣٣
التوصيات الاستراتيجية ٣٣

٢ تونس: التاريخ الحضري، والتوسع، والبنى التحتية الخضراء ٣٤
٢,١ مقدمة حول التنمية الحضرية في تونس ٣٦
٢,٢ تونس الكبرى: أنماط التوسع الحضري ٣٦
٢,٣ التفاوتات المكانية في توزيع المساحات الخضراء ٣٧
٢,٤ المساحات الحضرية الخضراء في مدينة تونس ٣٨
السياق الجغرافي والبيئي ٣٨
أنماط التنمية الحضرية في مناطق متنوعة ٣٨
دور المساحات العامة والخضراء ووضعها الراهن ٤٠
٢,٥. الخلاصة: عدم تكافؤ توزيع المساحات الخضراء في مدينة تونس ٤٣

٣ دراسة الخربة في سياقه الحضري ٤٤
٣,١ المنهجية وإطار التحليل ٤٦
٣,٢ خصائص موقع الخربة ٤٦
المساحة العامة في الخربة: فجوة شاسعة في المدينة التاريخية ٤٧
الأهمية التاريخية، والاجتماعية، والرمزية ٤٨
التحول الوظيفي من ساحة إلى مواقف سيارات ٤٩
٣,٣ التركيبة الحضرية لمنطقة الدراسة ٥٠
التباين في التركيبة والنسيج الحضري ٥٠
أنماط استعمالات الأراضي ووظائفها ٥٤
٣,٤ الخربة: مركز اجتماعي، واقتصادي، وحضري ٥٦
البنية التحتية الاجتماعية والمرافق المجتمعية ٥٦
الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ٦٠
[illegible] أنماط وسائل النقل، والتنقل، والوصول ..... [illegible]
[illegible] أنماط التنقل في المدينة القديمة ..... [illegible]
[illegible] ب. تأثير المدينة الأوروبية على التنقل ..... [illegible]
[illegible] ج. القُرب [illegible] النقل العام ..... [illegible]
[illegible] د. تحديات الوصول ..... [illegible]
[illegible] ..... [illegible]
الخصائص السكانية والوضع الاجتماعي والاقتصادي ١١

أطر تنظيم الملكية وأساليب إدارة الأراضي ٦٢
٣,٥ مكونات المساحة المفتوحة في الخربة ٦٣
ساحة كاستيي (Place de Castille) ٦٣
المساحة الخضراء المثلثة: التصوّر والإمكانات ٦٤
الساحة المرصوفة: الاستعمالات والطابع ٦٥
٣,٦ الحوكمة المحلية، والتأثير المؤسسي، وآفاق المشاركة ٦٥
هياكل الحوكمة والمؤسسات المحلية ٦٦
المشاركة المحلية والعامة المتوقعة ٦٨
خطط التنمية والمشاريع الاستراتيجية ٦٨
٣,٧ الخلاصة: الخربة نموذج للتجديد الحضري الشامل والمستدام ٦٨

٤ تقييم المساحات الخضراء العامة في الخربة وإمكانية تطويرها ٧٠
٤,١ المقدمة ومنهجية التقييم ٧٢
٤,٢ تحليل الخصائص البصرية والبيئية للمنطقة ٧٣
منطقة متضررة بيئيًا بفعل النفايات، والفيضانات المتكررة، والحرارة الحضرية ٧٣
نقص الإضاءة للاستخدامات الليلية ٧٣
تصورات السلامة والتماسك الاجتماعي ٧٣
الحياة البرية في المناطق الحضرية والزوار الموسميون ٧٣
تحديات إدارة النفايات ٧٣
٤,٣. خرائط التوزيع المكاني للنباتات القائمة ونقاط البنى التحتية الخضراء ٧٩
٤,٤ إمكانيات تطوير البنى التحتية الخضراء ٧٩
تعزيز المحاور الخضراء عبر الخربة ٧٩
الخربة كرئة حضرية محتملة ٨٠
نحو تحقيق شبكة خضراء واسعة ٨١
فرص تدخلات التخضير الصغيرة ٨٢
٤,٥ التحليل الخاص بالموقع: الاحتياجات وفرص التطوير ٨٢
المدخل الرئيس للمدرسة ومنطقة المقهى ٨٣
المدخل الخلفي وموقع مكب النفايات ٨٤
المساحة الخضراء المثلثة والمساحات المرتبطة بها ٨٥
إعادة تطوير المساحات غير المستغلة ٨٦
٤,٦ مواقع إضافية للتدخلات الصغيرة ٨٨
٤,٧ الحوكمة، والأُطر المؤسسية، وتحديد الجهات المعنية في الخربة ٩٢
الجهات المؤسسية الفاعلة وأدوارها ٩٢
إطار حوكمة مشروع تخضير الخربة ٩٤
الحوكمة وإدارة التدخلات الإضافية ٩٥
الخلاصة: تعزيز الحوكمة في الإدارة المستقبلية للمساحات العامة ٩٦
٤,٨ الإرشادات والاعتبارات العامة لاستراتيجيات التخضير ٩٧
٤,٩ الخاتمة والدروس المستفادة ٩٧

٥ الخلاصة والتوصيات ٩٨
٥,١ ملخص بأبرز نتائج التقرير ١٠٠
٥,٢ الخطوات التالية للإجراءات المستقبلية ١٠٠
٥,٣ التخصيص المكاني للإجراءات المستقبلية ١٠٠
تخصيص الاستخدامات المكانية ١٠٠
التوصيات المقترحة لتصميم المساحات العامة في الخربة ١٠١
٥,٤ كلمة ختامية ١٠١

المراجع ١٠٢
الملاحق ١٠٣

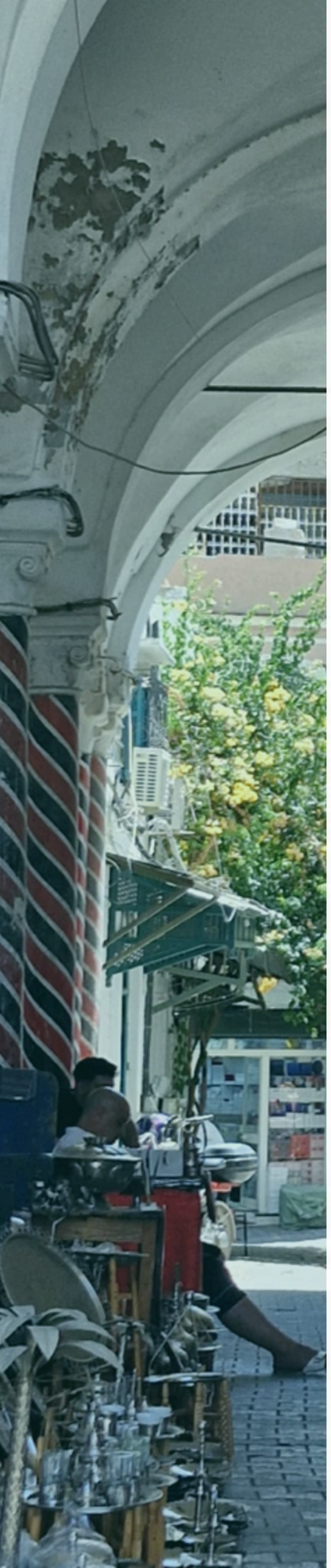

قائمة الأشكال

الشكل ١: إطار عمل لمشروع تخضير حضري ناجح ١٥
الشكل ٢: العوامل المؤثرة على المساحات العامة والخضراء ١٥
الشكل ٣: مساحة مفتوحة في الخربة ١٦
الشكل ٤: استراتيجيات التخضير الحضري ١٧
الشكل ٥: مشهد لموقع الخربة ١٨
الشكل ٦: إطار التحليل المكاني ١٩
الشكل ١,١: ساحة القصبة ٢٣
الشكل ١,٢: سوق البلاط ٢٤
الشكل ١,٣: التطور التاريخي لمدينة تونس خلال حقبة الانتداب الفرنسي ٢٤
الشكل ١,٤: نماذج لزراعات تجميلية قائمة في المدن القديمة (مثل: بنزرت وسيدي بوسعيد) ٢٥
الشكل ١,٥: منطقة خضراء على طول كورنيش بنزرت، مدينة بنزرت ٢٥
الشكل ١,٦: المرافق المنشأة في الغابة المحيطة بمدينة برج السدرية ٢٦
الشكل ١,٧: حديقة الحبيب ثامر في الستينيات ٢٦
الشكل ١,٨: حدائق البحر الأبيض المتوسط (تصميم جديد) ومنتزه النحلي (غابة شبه حضرية) ٢٦
الشكل ١,٩: أبرز المساحات العامة والأحياء السكنية في تونس ٢٧
الشكل ١,١٠: مشاركة السكان في الحملة الزراعية، سكرة ٢٧
الشكل ١,١١: مقاهي مظللة بالأشجار في زقاق داخل مساحة عامة ٢٨
الشكل ١,١٢: مشكلة النفايات والأنشطة غير النظامية في المساحات العامة ٢٩
الشكل ١,١٣: باعة يشغلون أماكن مخصصة لتنسيق النباتات التجميلية ٢٩
الشكل ١,١٤: صفوف من أشجار النخيل على امتداد الممشى الساحلي المرصوف في المهدية ٣١
الشكل ١,١٥: شجرة في أحد شوارع شيبة، المهدية ٣١
الشكل ١,١٦: أبرز الجهات المعنية في إنشاء وإدارة المساحات العامة ٣٢
الشكل ١,١٧: اهتمام الجهات المعنية والتأثير على إدارة المساحات العامة ٣٣
الشكل ٢,١: بوابة قديمة إلى المدينة القديمة ٣٦
الشكل ٢,٢: مباني أوروبية في المدينة الأوروبية في تونس ٣٦
الشكل ٢,٣: الموقع الجغرافي لمدينة تونس الكبرى ٣٧
الشكل ٢,٤: خريطة توضح نسبة التوسع الحضري حسب المنطقة في ٢٠١٤ ٣٧
الشكل ٢,٥: التوزيع المكاني وتخطيط المساحات الخضراء المقررة في وثائق التخطيط الحضري بتونس الكبرى ٣٨
الشكل ٢,٦: الحدود الإدارية لمحافظة وبلدية تونس ٣٨
الشكل ٢,٧: صورة بالقمر الصناعي معدلة من خرائط قوقل توضح الحدود البلدية لمدينة تونس ٣٩
الشكل ٢,٨: وسط مدينة تونس وإطلالته على البحيرة ٣٩
الشكل ٢,٩: توزيع استعمالات الأراضي في مدينة تونس ٤٠
الشكل ٢,١٠: خريطة تُبيّن أبرز المعالم في مدينة تونس ٤١
الشكل ٢,١١: شارع الحبيب بورقيبة في مدينة تونس ٤١
الشكل ٢,١٢: حي المنزه ٤٢
الشكل ٢,١٣: توزيع المساحات الحضرية الخضراء في بلدية تونس حسب النوع ٤٢
الشكل ٣,١: حدود منطقة الدراسة بالنسبة للمدينة القديمة والمدينة الأوروبية ٤٦
الشكل ٣,٢: موقع المساحة العامة في الخربة بالنسبة للمدينة القديمة والمدينة الأوروبية ٤٧
الشكل ٣,٣: موقع المساحة العامة في الخربة ومنطقة الدراسة بالنسبة للمدينة القديمة والمدينة الأوروبية ٤٧
الشكل ٣,٤: خريطة تبين حدود المساحة العامة في الخربة ٤٨
الشكل ٣,٥: أبرز المعالم في المدينة نسبة إلى موقع المساحة العامة في الخربة ٤٨
الشكل ٣,٦: ساحة الخربة المفتوحة التي تحولت إلى أكبر موقف للسيارات في المدينة القديمة ٤٩
الشكل ٣,٧: خريطة توضح الكتلة والفراغ في منطقة الدراسة ٤٩
الشكل ٣,٨: التركيبة الحضرية لمنطقة الدراسة مع السمات المتناقضة ٥٠
الشكل ٣,٩: قطاع يوضح الأجزاء المختلفة للموقع ٥٠
الشكل ٣,١٠: التقارب بين الأشكال الحضرية ٥٠
الشكل ٣,١١: مجموعة من المشاهد توضح أبرز السمات الحضرية في المدينة القديمة ٥١
الشكل ٣,١٢: صورة لمبنى مهمل، تم التقاطها من شارع الجزيرة ٥١
الشكل ٣,١٣: صورة لمبنى بحالة جيدة، تم التقاطها من شارع اسبانيا ٥١
الشكل ٣,١٤: صورة لمبنى مهمل، تم التقاطها من المدينة القديمة بالقرب من الخربة ٥٢
الشكل ٣,١٥: صورة لمبنى بحالة جيدة، تم التقاطها من المدينة القديمة بالقرب من الخربة ٥٢
الشكل ٣,١٦: آثار تآكل ظاهرة على واجهة مبنى سكني قديم في المدينة القديمة ٥٢
الشكل ٣,١٧: أنشطة تجارية غير نظامية في شارع مغطى بالقماش ٥٣
الشكل ٣,١٨: مساحات مجتمعية متباينة في الخربة ٥٣
الشكل ٣,١٩: المحلات التجارية والبائعون في شارع الكومسيون المغطى بالقماش ٥٤
الشكل ٣,٢٠: انتشار الخدمات الثقافية والاجتماعية ٥٥
الشكل ٣,٢١: باب البحر: مركز حضري نابض بالحياة ٥٦
الشكل ٣,٢٢: باب البحر: المساحة العامة وخدمات النقل في الخربة ٥٧
الشكل ٣,٢٣: السياق الحضري للشوارع المؤدية لمساحة الخربة العامة ٥٧
الشكل ٣,٢٤: باعة جائلون يشغلون مساحة عامة بشارع اسبانيا بالقرب من المساحة العامة للخربة ٥٨
الشكل ٣,٢٥: البنية التحتية الحضرية والمرافق العامة الرئيسة في الخربة ٥٨
الشكل ٣,٢٦: المباني التاريخية المحيطة في الخربة ٥٩
الشكل ٣,٢٧: يوضح الشكل التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية حول الخربة ٦٠
الشكل ٣,٢٨: رجل مُسن وشاب صغير ينقلان البضائع بعربتيهما اليدويتين - التكيف مع الشوارع الضيقة التي يصعب على المركبات الوصول إليها ٦١
الشكل ٣,٢٩: خريطة تبين مواقع شبكة النقل العام القريبة من الخربة ٦٢
الشكل ٣,٣٠: باعة جائلون غير نظاميين يحملون كميات قليلة من البضائع ٦٢
الشكل ٣,٣١: متجر في سوق "سيدي عزوز" ٦٢
الشكل ٣,٣٢: ساحة كاستيي ٦٣
الشكل ٣,٣٣: تدهور الجوانب الجمالية والبيئية في المساحات المفتوحة في الخربة ٦٤
الشكل ٣,٣٤: سيطرة الأنشطة التجارية، كالباعة والمقاهي، على المساحة العامة للخربة ٦٥
الشكل ٣,٣٥: رسم بياني يُبيّن الجهات المعنية ٦٦
الشكل ٣,٣٦: مصفوفة تأثير الجهات المعنية مقابل اهتماماتهم ٦٧
الشكل ٤,١: تحليل المساحات الخضراء ٧٢
الشكل ٤,٢: منهج شامل لتحليل مكاني منظم ٧٢
الشكل ٤,٣: تراكم مياه الأمطار على أرض صلبة غير نافذة للمياه ٧٣
الشكل ٤,٤: المرافق العامة المحيطة بالخربة ٧٣
الشكل ٤,٥: انتشار القطط في ساحة كاستيي ٧٣
الشكل ٤,٦: آلية إدارة النفايات في الخربة ٧٤





قائمة الجداول

الجدول ١,١: الأهداف الكمية للمساحات الخضراء في تونس ٢٣
الجدول ١,٢: التصنيف النموذجي للمساحات الخضراء في تونس ٣٠
الجدول ٢,١: منطقة المساحات الخضراء، ومنطقة إعادة التشجير، والمشاتل، والمقابر، ومعدل نصيب الفرد من المساحات الخضراء في بلدية تونس (٢٠٢٢) ٤٣

الشكل ٤,٧: تراكم النفايات في منطقة الدراسة ٧٥
الشكل ٤,٨: عملية جمع النفايات ووصول المركبات ٧٦
الشكل ٤,٩: انتشار مخلفات البلاستيك والكرتون المستخدمة عن طريق الباعة الجائلين في الموقع ٧٨
الشكل ٤,١٠: برباشة يجمعون مخلفات البلاستيك التي تركها الباعة الجائلون ٧٨
الشكل ٤,١١: مستودع نفايات بلدية ٧٨
الشكل ٤,١٢: شجرة توفر الظلال في المدينة الأوروبية ٧٨
الشكل ٤,١٣: تحديد مواقع الأشجار في منطقة الدراسة ٧٩
الشكل ٤,١٤: أشجار مزروعة في ساحة المدرسة ويمكن رؤيتها من المساحة المفتوحة في الخربة ٧٩
الشكل ٤,١٥: البنى التحتية الخضراء في منطقة الدراسة ٨٠
الشكل ٤,١٦: زراعات تجميلية في المدينة القديمة بالقرب من المساحة المفتوحة في الخربة ٨١
الشكل ٤,١٧: لافتة مهرجانات في ساحة كاستيي ٨١
الشكل ٤,١٨: نهج البوسطة القديمة ٨٢
الشكل ٤,١٩: مناطق التدخلات المحتملة ٨٣
الشكل ٤,٢٠: التدخلات الاستراتيجية المعززة للوظائف المكانية واجتماعية ٨٣
الشكل ٤,٢١: المدخل الرئيس للمدرسة ٨٤
الشكل ٤,٢٢: أرض فضاء غير مستغلة عند المدخل الخلفي للمدرسة ٨٤
الشكل ٤,٢٣: مساحة مطلة على موقع مكب النفايات ٨٥
الشكل ٤,٢٤: المساحة الخضراء المثلثة والمساحات المرتبطة بها ٨٥
الشكل ٤,٢٥: مثال على الاستخدامات التي تم تحديدها للمساحات العامة ٨٦
الشكل ٤,٢٦: مشهد حضري غير منظم في الخربة، يتسم بالبناء العشوائي واللافتات غير المنتظمة وتداخل حركة المشاة والمركبات ٨٧
الشكل ٤,٢٧: تصور للخربة الصديق للمشاة ٨٧
الشكل ٤,٢٨: مقترح مُعد من طلاب المعهد العالي لتكنولوجيات البيئة والعمران والبنيان ٨٨
الشكل ٤,٢٩: شكل يوضح انسيابية حركة الهواء وحركة الشمس والإشعاع الحراري في التصميم المقترح ٨٩
الشكل ٤,٣٠: مواقع إضافية تتطلب تدخلات محدودة ٨٩
الشكل ٤,٣١: ميدان سيدي عامر ٩٠
الشكل ٤,٣٢: مساحة عامة (ساحة مسجد سيدي عامر) بالقرب من الخربة، الإمكانات والاحتياجات ٩١
الشكل ٤,٣٣: إمكانية إدخال المزروعات التجميلية إلى شارع سيدي عامر والمواقع الحضرية الأخرى ٩١
الشكل ٤,٣٤: إمكانيات نهج البوسطة القديمة، غرس المزيد من الأشجار في مكان نظيف ٩٢
الشكل ٤,٣٥: مختلف الجهات المعنية المشاركة في تطوير المنطقة والحفاظ عليها ٩٣
الشكل ٤,٣٦: مناقشات مع الجهات الفاعلة المحلية حول مستقبل المنطقة ٩٤
الشكل ٤,٣٧: مجموعة القضايا التي تم تحديدها ٩٥
الشكل ٤,٣٨: مصفوفة المساهمات المحتملة لأبرز الجهات الفاعلة في عملية الحوكمة ٩٦
الشكل ٥,١: مواقع المناطق الفرعية الأربعة في الخربة ١٠١
الشكل ٥,٢: المواقع الخمسة عشر المقترحة للتدخلات التكتيكية الصغيرة ١٠١



© حسن المويلحي، ٢٠٢٥

المقدمة

المقدمة

لا شك أن المدن التونسية ومثيلاتها في المنطقة العربية بشكل عام تواجه تحديات مستمرة تتعلق بإقامة وتطوير المساحات الخضراء المستدامة والسهلة الوصول وكيفية المحافظة عليها. وتبعًا لذلك، يركز هذا التقرير على معالجة هذه التحديات من خلال التخضير الحضري التشاركي، مع تسليط الضوء على الخبرة في تونس العاصمة كدراسة حالة عملية. ويُشكّل هذا التقرير جزءًا من المبادرة الشاملة لمعمل الابتكار الحضري والتي تهدف إلى تعزيز البيئات الحضرية الأكثر اخضرارًا من خلال المشاركة المحلية والتخطيط المراعي للسياق الحضري.

يُعدّ تخضير الأحياء السكنية في عصرنا الحالي من أبرز استراتيجيات التنمية الحضرية الهادفة إلى تحسين جودة الحياة وتعزيز الاستدامة البيئية (موانزو وآخرون، ٢٠٢٣). وبالإضافة إلى ذلك، يساهم التخضير في تعزيز التماسك الاجتماعي، كما يشجع المجتمعات المحلية على المشاركة في إدارة الجوانب المتعلقة بالحياة المعيشية. وتوفر المساحات الخضراء العديد من الفوائد، مثل: تحسين جودة الهواء، وتوفير المناطق الترفيهية والتفاعلية للمجتمعات المحلية، والحد من تأثير الجزر الحرارية في المناطق الحضرية (لي وآخرون، ٢٠١٤). وعلى الرغم من ذلك، توجد هنالك عِدّة تحديات كبيرة ذات صلة بتخضير المناطق الحضرية مثل المساحات المحدودة في الأحياء التاريخية أو الإحياء العشوائية، وشُح الموارد المالية، والصعوبات التي تواجه عمليات الصيانة التي تتسبب فيها السلطات المحلية.

ولمعالجة هذه التحديات، لا يجب المبالغة في أهمية العمليات التشاركية في كل من تصميم المساحات الخضراء وصيانتها على المدى الطويل، حيث يضمن إشراك المجتمعات المحلية في تخطيط هذه المناطق وصيانتها تلبية هذه المساحات لاحتياجات وأولويات السكان، مما يعزز الشعور بالانتماء والمسؤولية. وبالإضافة إلى ذلك، تؤدي العمليات التشاركية إلى تطوير حلول مبتكرة ومستدامة للغاية والاستفادة من المعرفة والموارد المحلية. ويمكن لمبادرات التخضير أن تعمل على تهيئة بيئات حضرية أكثر مرونة، وحيوية، واستدامة وذلك من خلال إعطاء الأولوية للمشاركة المجتمعية، وحشد السلطات المحلية، والجمعيات المحلية، والشركات والسكان حول مشاريع ملموسة تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين (نيكولايدو وآخرون، ٢٠٢٣).

وفي سياق المدن العربية، لا تزال هناك حاجة مُلحة لمزيد من الاهتمام والعمل في مجال التخضير (مخزومي، ٢٠٢٠). ونجد أن التخضير الحضري يواجه تحديات بالغة الأهمية في المدن العربية، حيث هنالك العديد من العوامل المؤثرة التي تؤدي إلى تفاقم المشكلة، ومن أبرز هذه العوامل هو انتشار المناطق القاحلة وشبه القاحلة التي تساهم في الحد من توفر المياه والنباتات الملائمة، مما يشكل عوائق بيئية كبيرة. وعلاوة على ذلك، يؤدي ضعف اللامركزية في كثير من الأحيان إلى تقويض قدرة الحكومات المحلية على تنفيذ واستدامة مبادرات التخضير بصورة فاعلة. وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن النظم الثقافية التي تعطي الأولوية للمساحات الخاصة على حساب المساحات العامة تقف عائقًا أمام جهود إنشاء وصيانة المساحات الخضراء السهلة الوصول. كما تساهم الهيمنة الحضرية العشوائية في العديد من البلدان في الحد من فرص تخطيط وتطوير المساحات الخارجية، مما يُضيّق الخناق على إنشاء مساحات خضراء فاعلة ومصممة بشكل جيد. وفي حين تُجسّد هذه التحديات عوامل هيكلية وثقافية مشتركة في المدن العربية، إلا أنها تختلف اختلافًا كبيرًا من مدينة إلى أخرى، مما يستلزم تنفيذ استراتيجيات دقيقة تأخذ في الحسبان سياقات هذه المدن، وتعترف بتنوع الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية لكل منطقة.

الهدف من الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض ومناقشة إطار عمل ومنهجية التخضير التشاركي للأحياء التي تم تطبيقها في سياق مشروع تجريبي في مدينة تونس، عاصمة تونس الدولة. ويمكن أن تسهم هذه المنهجية في التصدي لتحديات التخضير الحضري على مستوى الأحياء في تونس، وعلى مستوى المدن في المنطقة العربية ككل، حيث يتميز هذا الإطار بالمرونة التي تتيح الفرصة لإجراء تعديلات تراعي السياق الخاص بكل مدينة. ويُعدّ هذا المشروع التجريبي جزءًا من المشروع الشامل لمعمل الابتكار الحضري الخاص بالتخضير التشاركي للمدن العربية الذي يجري تنفيذه حاليًا في ثلاث مدن في المنطقة العربية (يرجى الرجوع إلى الملحق ا).

إطار عمل لمبادرات التخضير التشاركي في الأحياء

في كثير من الأحيان تتطلب عملية قيادة مشاريع التخضير التشاركي للأحياء في المقام الأول وضع إطار للتحليل يكون بمثابة أداة توجيه للعمل ووضع التصورات (راجع الشكل أدناه). ومن شأن هذا الإطار أنه يُساعد في تحديد التدخلات من خلال التركيز على الأبعاد التالية:

- الهدف من التدخل: ما الذي يُشكّل مساحة خضراء في بيئة حضرية؟ وما أنواع المساحات الخضراء الموجودة في الأحياء الحضرية؟ وكيف تترابط هذه المساحات؟ وما الخدمات التي توفرها هذه المساحات للحي؟ وهل المساحات الخضراء عامة؟ وهل المساحات العامة خضراء؟ وكيف يُمكن تحديد المواقع المحتملة لعمليات التخضير وتصورها بدقة؟
- آليات التدخل: ما الذي يُمكن تغييره في البنية المكانية الحالية بهدف ضمان المزيد من المساحات الخضراء التي من شأنها أن تُؤثّر إيجابًا على الأحياء السكنية؟ وما هي الفرص والتحديات، في ظلّ الواقع المكاني والاجتماعي الحالي وما يصاحبه من محددات؟
- تنفيذ الإجراءات: مع أيّ من الجهات يُمكننا تنفيذ هذه الإجراءات؟ وما هي الطريقة التي يتم بها توزيع المسؤوليات بين المؤسسات والجهات الفاعلة الأخرى؟ وما هو الدور الذي يُمكن أن تؤديه الهياكل التشاركية، والتجارية، والمجتمعية في هذا الصدد؟ وكيف تتطور هذه المسؤوليات من مرحلة التشخيص إلى تصميم، وصيانة، وتشغيل المساحات؟ وما هي العمليات والأدوات التشاركية والتعاقدية اللازمة لضمان مشاركة الجهات الفاعلة والمستفيدين والتزامهم بالجهود طويلة الأمد لاستدامة هذه المساحات الخضراء وخدماتها الاجتماعية والبيئية؟

وبالنظر إلى المساحات الخضراء ضمن السياقات الحضرية، من الأهمية بمكان مراعاة مجموعة متنوعة من التأثيرات التي تؤدي إلى ظهورها وتشكل شكلها واستخداماتها واستدامتها. ويوضح الرسم البياني أدناه العوامل المترابطة التي تؤثر على المساحات العامة، حيث تُركز المشاركة المجتمعية على دور السكان في تشكيل هذه المساحات، بينما يُبرز التراث الثقافي تأثير التقاليد



الهدف من التدخل
تحديد العناصر
التي تشكل المساحات الخضراء
والعناصر المرتبطة بها

تنفيذ الأعمال:
تفاصيل الجهات الفاعلة،
والمسؤوليات، وعمليات المشاركة

آليات التدخل
تحديد العناصر القابلة للتغيير
لتعزيز التخضير.

الشكل ا: إطار عمل لمشروع تخضير حضري ناجح
© المؤلفون، ٢٠٢٤

التاريخية والثقافية. ويعكس التأثير الأوروبي في مدينة تونس إرث حقبة الانتداب الفرنسي في تصميم المساحات العامة، في حين يتناول التحضر الحديث التحديات المعاصرة للتخطيط. وبدورها تركز الحوكمة على السياسات والأنظمة التي تُدير هذه المناطق، بينما يُبرز مفهوم مشاركة الجهات المعنية دور الجهود التعاونية لمجموعات المصالح المختلفة. وتُظهر هذه العناصر، مجتمعةً، التفاعل المتداخل بين المؤثرات التاريخية، والاجتماعية، والمؤسسية في تشكيل هذه المساحات العامة.

الخبرة كدراسة حالة تجريبية في تونس

تم اختيار الخبرة في تونس لإجراء التدخلات، وهو عبارة عن مساحة حضرية مفتوحة تقع عند نقطة التقاء المدينة القديمة التقليدية[ا] والمدينة الأوروبية في وسط العاصمة. ولم يكن اختيار هذه المنطقة كمحور لمبادرة تونس عرضيًا. ولطالما شكلت المساحات العامة في

ا مصطلح "مدينة" يقصد به "المدينة" في اللغة العربية، ولكنه يُستخدم للإشارة إلى الجزء القديم من المدينة الذي يتوافق مع التراث العربي الإسلامي. وقد انتشر استخدام هذا المصطلح بصورة شائعة دول عربية أخرى أيضًا، مثل المغرب والجزائر.

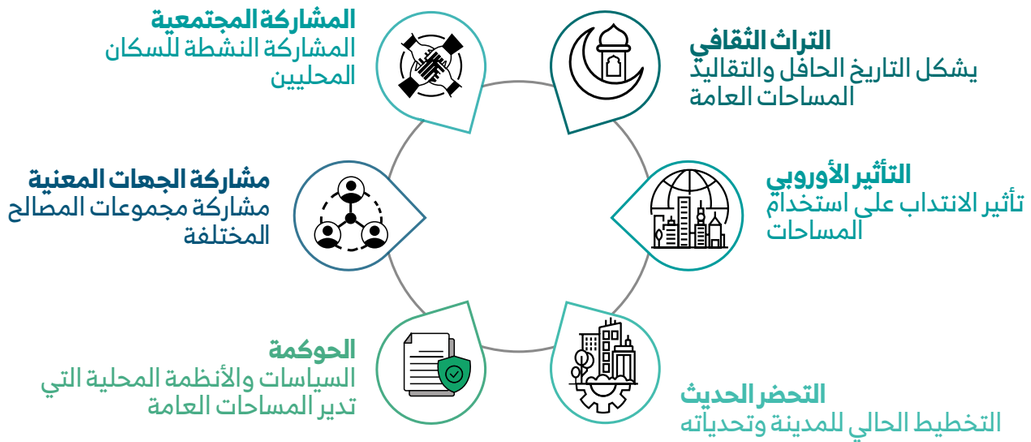

الشكل ٢: العوامل المؤثرة على المساحات العامة والخضراء
© المؤلفون، ٢٠٢٥

تونس تراثًا ثقافيًا غنيًا، إلا أن التأثير الأوروبي خلال حقبة الانتداب وما بعدها خلّف العديد من هذه المساحات مهملة أو أعيد توظيفها مع إنشاء مساحات جديدة. ويعتبر الفهم التقليدي للمساحة العامة مقارنةً بالخاصة في تونس أكثر تعقيدًا مما يبدو للوهلة الأولى. وما قد يبدو على أنه ندرة في المساحات العامة غالبًا ما يحدث نتيجة لإعادة توظيف هذه المساحات أو خصخصتها لاستعمالات محددة - مثل المساجد، ودورات المياه، والأسواق، أو المقاهي- وهذا من شأنه أنه قد يحد من إمكانية الوصول إليها. وفي خضم التحضر الحديث، تم بذل الكثير من جهود التخطيط لدمج نماذج مبتكرة تتوافق مع الممارسات الاجتماعية المحلية، وهذا بدوره قد ساهم في تدهور أو خصخصة المساحات العامة. ومنذ زمن بعيد، كانت الخربة بمثابة ملتقى طرق حيوي بين المدينة القديمة ومدينة تونس، أي المدينة الأوروبية الحديثة. ويجمع النسيج الحضري المتميز للخربة بين العناصر القديمة والحديثة. وعلاوة على ذلك، تتميز المنطقة بمزيج فريد من الأنشطة الاقتصادية النظامية وغير النظامية، مما يسلط الضوء بشكل أكبر على التوتر بين الحوكمة والخصخصة وسهولة الوصول الشامل. ويهدف التركيز على الخربة إلى بحث الكيفية التي تساهم بها هياكل الحوكمة المحلية، ومشاركة الجهات المعنية، والمشاركة المجتمعية في إنشاء مساحات عامة سهلة الوصول ونابضة بالحياة في الأحياء السكنية التي تتقاطع فيها التقاليد مع الحداثة. وبالإضافة إلى مسألة دور المساحات العامة في التنمية الحضرية، تبرز أهمية مكان المساحات الخضراء بين النماذج المتباينة في تشكيل البنية الحضرية- وعلى وجه التحديد المدينة القديمة، التي تتميز بمحدودية وجود النباتات داخل أسوارها، والمدينة الأوروبية، التي تتميز باصطفاف الأشجار على طول شوارعها والمساحات المفتوحة المشجرة.

وقد أُجريت هذه الدراسة بهدف فهم إطار عمل التخضير التشاركي للأحياء ومن ثم تنفيذه في الخربة، مما استلزم اتخاذ العديد من القرارات الحاسمة طوال فترة المشروع.

تحديد المساحات الخضراء وتعزيزها: الاعتبارات الرئيسة

بالنظر إلى حي حضري مثل الخربة، قد يتبادر إلى ذهن المرء في المقام الأول ثلاثة أنواع من المساحات الخضراء من بين تلك التي وردت في الأدبيات.[٢]

يرتبط النوع الأول، وهو "التخضير العام على امتداد المحاور الحضرية"، بعمليات التخضير على مستوى الشوارع وهو الذي نراه في العديد من المدن، حيث تميل البلديات إلى زراعة سلسلة متصلة من الأشجار والمساحات الخضراء الأخرى على طول الشوارع والطرق الرئيسة والتقاطعات "الدوّارات"، وغيرها من أشكال التخضير. وقد يمثل هذا النوع بصمة خضراء كبيرة في المدينة. ومع ذلك، يُعدّ تطوير وصيانة المساحات الخضراء مهمة ذات تكلفة عالية ومتداخلة تثقل كاهل ميزانيات وعمليات البلديات. ونتيجة لذلك، في معظم المدن، عادةً ما يركز هذا التخضير على الشوارع الرئيسة، والمناطق التجارية، والأحياء الثرية للغاية.

أما النوع الثاني من المساحات الخضراء فهو "الرئات الخضراء"، وهو يشمل المتنزهات الصغيرة والحدائق العامة. وتُعدّ هذه المساحات العامة الخضراء أساسية للأحياء، حيث توفر واحات خضراء في وسط المدينة. ولكن أهم ما يميز هذه الرئات هو كونها مساحات تعزز من التواصل الاجتماعي في الحي. ويمكن أن تستخدمها فئات عمرية مختلفة من الجنسين لأغراض مُختلفة، كما يمكن تصميمها بطريقة تعكس الوظائف الرئيسة التي يرغب سكان الحي في رؤيتها فيه. وفي كثير من الأحيان تتولى البلديات مسؤولية تطويرها، وإدارتها، وصيانتها. وفي كثير من الحالات، قد تشارك الجمعيات المحلية في إدارتها وصيانتها، بينما يمكن للشركات المحلية رعاية بعض أنشطتها أو الجوانب المتعلقة بصيانتها وتشغيلها.

٢ تم وضع العديد من التصنيفات في الأدبيات (سوانويك وآخرون، ٢٠٠٣؛ دي فيلمورين، ١٩٧٦).



الشكل ٣: مساحة مفتوحة في الخربة
© المؤلفون, ٢٠٢٤

يتضمن النوع الثالث التدخلات التي تعرف بعمليات التخضير الصغيرة أو الجزئية، وهي تدخلات تتخذ أشكالًا مختلفة، مثل: الزراعات التجميلية في المساحات المُهملة، وساحات المدارس، والأرصفة المزروعة بالنباتات المحفوظة في أصائص، وواجهات المباني السكنية، وأسطح المنازل. في كثير من الأحيان يبادر السكان، أو الشركات المحلية، أو الجمعيات ببذل هذه الجهود الخاصة التي تهدف تحسين جودة البيئة المعيشية المباشرة. وعندما يتم تنفيذ التدخلات المتعلقة بعمليات التخضير الصغيرة بصورة متكررة في جميع أنحاء الحي السكني، يتأثر الطابع البصري الشامل والجو العام للمنطقة بشكل إيجابي.

وتعمل بعض البلديات على تشجيع مثل هذه المبادرات بفاعلية من خلال تنظيم فعاليات مثل مسابقات "أجمل واجهة خضراء". وعلى الرغم من ذلك، تفرض القوانين التنظيمية في كثير من الأحيان قيودًا على هذه الأنشطة. وبالإضافة إلى ذلك، يُعدّ الحفاظ على الاهتمام والالتزام بجهود التخضير عن طريق شركات القطاع الخاص تحديًا في الأحياء ذات الموارد المحدودة أو تلك التي تشهد ارتفاعًا في معدل التغير في تكوين السكان. وبالتالي، يُعدّ تحديد المساحات في الأحياء السكنية، وفهم كيفية تكوينها، والعوامل المؤثرة عليها، وإمكانية تخضيرها، والجهات الفاعلة التي تتولى مسؤوليتها خطوة في غاية الأهمية.

آليات التدخل: تتطلب الأنواع المختلفة من أنشطة التخضير العديد من المهارات، والمعارف، والموارد، والبنى التحتية. وتختلف أنواع النباتات من حيث كميات مياه الري، وأشعة الشمس، والمراقبة، والحماية من الإجهاد المناخي، والحشرات، والأمراض. ويجب معاملة النباتات المستخدمة في الأكل معاملة مختلفة عن تلك النباتات التجميلية، حيث يمكن الحفاظ عليها للاستهلاك المحلي أو بيعها في السوق. ويمكن أن تعتمد تقنيات إدارة المياه على الشبكات العامة، ولكنها قد تشمل أيضًا تجميع مياه الأمطار. ويمكن تركيب أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية لضمان كفاءة ضخ المياه أو إضاءة الحدائق العامة. كما يمكن إعادة التدوير من خلال فصل النفايات العضوية والتسميد العضوي. وبالإضافة إلى ذلك، بما أن أعمال الزراعة التجميلية وحدها لا تضمن الوظائف المتوقعة للمساحات الخضراء والعامة، فيجب أن تمتد هذه الأعمال لتشمل أيضًا تنسيق واجهات المباني، والرصف المعدني للأراضي، وتجهيز المناطق الحضرية، والإضاءة العامة.

وتحتاج جميع هذه القضايا والنتائج المحتملة اتخاذ قرارات فنية وتصميمية. ومع ذلك، من يملك سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بتطوير مساحة خضراء تستخدمها فئات اجتماعية متنوعة، وتتطلب إدارتها وتفعيلها مشاركة جهات معنية متعددة. وتُبرز هذه الأسئلة أهمية اعتماد نهج تشاركي في تنفيذ هذه العمليات، وتُشدد هذه القضايا على أهمية الحوكمة كإطار أساسي لاتخاذ القرارات بصورة جماعية. وتُعدّ حلول الحوكمة من العوامل الأساسية في تنفيذ هذه التدخلات، وإدارتها، وضمان استدامتها.

مشاركة الجهات المعنية

يتطلب كل إجراء يتم اتخاذه تحديد الجهات المعنية التي ستشارك في المراحل المختلفة من المشروع (مثل التشخيص، والتصميم، والتنفيذ، والصيانة، ووضع الرسومات). ويتطلب ذلك فهمًا دقيقًا لنظام الحوكمة المحلية الشامل في الدولة، بالإضافة إلى تحليل مُفصّل لتحديد الجهات المعنية المحلية في الحي السكني المستهدف.

وتبعًا لذلك، يفضّل نهج التدخلات العامة الذي اقترحه معمل الابتكار الحضري طريقتين أساسيتين للعمل على النحو التالي:

١. تطوير حديقة عامة أو مساحة خضراء (رئة حضرية)، والتي يُمكن، نظرًا لحجمها، أن تُشكّل نقطة محورية للحي المُستهدف بأكمله، مع مستوى من تنسيق الحدائق والزراعة التجميلية قادر على ضمان تحوّل كبير في استخدام المساحات الخضراء.

٢. تدخلات تكتيكية محدودة، وهي التدخلات ذات الطابع المحدود (مثل مشاريع التخضير الصغيرة)، وهي تركز بشكل أساسي على النقاط والمساحات المتبقية غير المتكاملة بشكل جيد ضمن النسيج الحضري، بهدف تعزيز خضرتها من جهة، وضمان تكاملها وتخصيصها بشكل أفضل من قبل السكان والمستخدمين من جهة أخرى.

يهدف هذا النهج المزدوج لتخضير الأحياء بشكل أساسي إلى الاستفادة الكاملة من الإمكانات التي توفرها منطقة الدراسة،

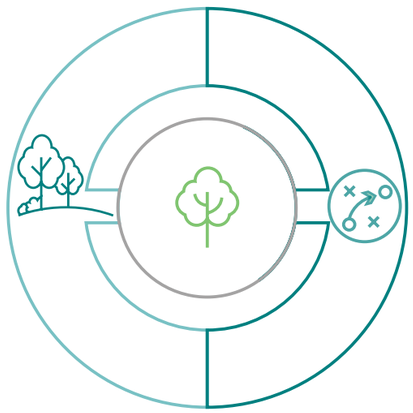

التدخل التخطيطي
تعزيز المساحات الصغيرة المهملة بهدف تحسين التخضير والتكامل المجتمعي من خلال تدخلات محدودة وفاعلة.

تطوير الحديقة العامة
إنشاء حديقة عامة كبيرة لتكون بمثابة حلقة تواصل في الحي السكني

الشكل ٤: استراتيجيات التخضير الحضري
© المؤلفون, ٢٠٢٤

واستهداف فئات ومواقع تدخل متنوعة ومتكاملة، مما يُرجّح أن يضمن زيادة كبيرة في النتائج المرجوة. ومن المنظور المعرفي والخبرة، سيوفر هذا النهج المزدوج للتدخل، إلى جانب تعدد المواقع، فرصة لتطبيق النهج المُحدد في سياقات مكانية متنوعة وتشكيلات متعددة من الجهات الفاعلة، كما سيسمح بتلقي ردود الفعل حول النهج، ومساهماته، وقيوده، وشروط تكيفه مع مختلف التشكيلات، مما يُعزز عملية التعلم للاستفادة من هذا النهج وتعميمه.

ولا بد من الإشارة إلى أن دراسة حالة الخربة بتونس تهدف إلى اختبار الفرضيات الأولية المتعلقة بالتفاوت في أحجام التدخلات وأهمية المشاركة الشاملة للجهات المعنية في عمليات التخضير. كما توفر دراسة الحالة تقييمًا للعملية المنهجية المطبقة، باتباع نهج قائم على التعلم يهدف إلى دعم التكيف مع السياقات الأخرى.

الأسلوب المنهجي

جاء هذا التقرير نتيجة لدمج أدوات وأنشطة منهجيةٍ مختلفة، مُرتبةً ترتيبًا زمنيًا في أربع خطوات، وهي على النحو التالي:

١. تحليل مكتبي شمل مراجعة للمنشورات الأكاديمية والتنفيذية المتعلقة بمفاهيم المساحات العامة وسياساتها الوطنية والمحلية في تونس الدولة.

٢. تنظيم ورشة عمل في تونس في سبتمبر ٢٠٢٤، بمشاركة طلاب وأساتذة من المعهد العالي لتكنولوجيات البيئة والعمران والبنيان (ISTEUB، جامعة قرطاج) بالتعاون مع بلدية تونس وجامعات أخرى (جامعة برلين التقنية، الجامعة اللبنانية). عُقدت ورشة عمل "إعادة تعريف المساحة العامة في الخربة" في تونس في الفترة من ٢١ إلى ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٤، بمساهمة الهيئة الألمانية للتبادل الأكاديمي (DAAD). وقد سعت الورشة في بداية الأمر إلى فهم أفضل للخربة من خلال الملاحظات التشاركية للموقع، والاستطلاعات والمقابلات التي أُجريت مع الجهات المعنية المؤسسية (البلدية، وجمعية الحفاظ على المدينة القديمة، وموظفي المدرسة الابتدائية)، والخبراء، والجمعيات المحلية، بالإضافة إلى مجموعات مختلفة من مستخدمي المساحات العامة (البائعين، والسكان، والزوار). كما أتاحت الورشة الفرصة لإعادة تصور المساحات العامة في الحي بما يتماشى مع احتياجات المجتمع وممارسات



الشكل ٥: مشهد لموقع الخربة
© المؤلفون، ٢٠٢٤

الحوكمة الحضرية الحديثة. وتتراوح الخبرة الجماعية بين الحوكمة والتصميم الحضري والتحليل الاجتماعي والاقتصادي، بالاعتماد على وجهات نظر متنوعة من تونس، وألمانيا، ولبنان، والدول الشريكة الأخرى.

٣. تمديد أنشطة وأعمال الورشة من سبتمبر إلى ديسمبر ٢٠٢٤، بمشاركة طلاب المعهد العالي لتكنولوجيات البيئة والتخطيط العمراني والبنيان. حيث حدد الطلاب بدقة القضايا الخاصة بكل موقع تدخل بالإضافة إلى إعداد خريطة محلية للجهات المعنية. كما سعوا إلى الحصول على التزام بالتصميم والصيانة. ويتناول الفصل الثالث من هذا التقرير وصفًا تفصيليًا لمنهجية العمل الميداني.

٤. إجراء المزيد من الدراسة والتحليل عن طريق الباحثين المهنيين الذين استفادوا من أعمال الطلاب للتوصل إلى الاتجاهات، والدروس المستفادة، والتوصيات، وإتاحة الفرصة لصياغة التقرير.

ويستعرض هذا التقرير أبرز النتائج المستخلصة من التحليل الذي أجري ضمن الإطار الموضح سابقًا وفي ثلاثة أحجام مكانية مختلفة. حيث يتناول الفصل الأول مفاهيم المساحات العامة والخضراء في تونس، مع التركيز بشكل خاص على المنطقة الحضرية بالعاصمة، وهي تونس الكبرى. أما الفصل الثاني فيقدم تحليلًا متعمقًا لبلدية تونس، ويبحث توزيع المساحات العامة والخضراء وإدارتها، بالإضافة إلى تحديد الجهات المعنية الرئيسة. في حين يتناول الفصل الثالث الأحياء المجاورة للخربة، من خلال تقديم مقاربة للمقومات المكانية والاجتماعية لها. وأخيرًا، يستعرض الفصل الرابع تحليلًا يركز على المساحات المحددة المستهدفة للتطوير، مع تناول الخصائص المادية والاستخدامات الحالية لهذه المساحات بمزيد من التفصيل.

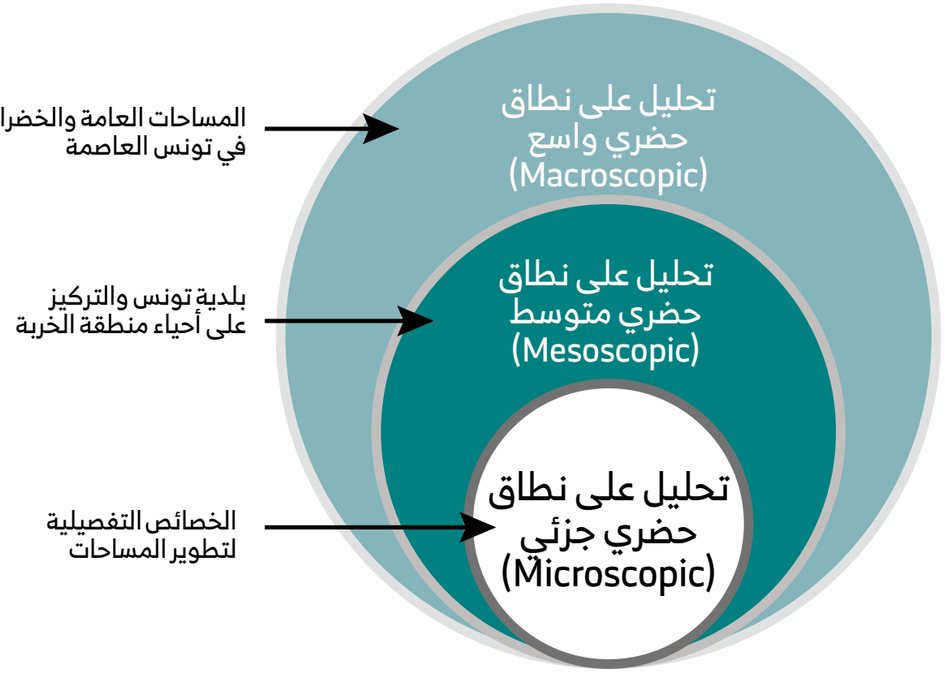

الشكل.٦: إطار التحليل المكاني
© المؤلفون، ٢٠٢٤

© حسن المويلحي، ٢٠٢٥

1 المساحات العامة والمناطق الخضراء في تونس: التحولات التاريخية والحضرية

١,١ المقدمة

يهدف هذا الجزء من التقرير إلى تتبع تاريخ المساحات العامة والخضراء في تونس، ودراسة تطور طبيعتها وتحدياتها، وتحليل الأدوات التنظيمية التي تستخدمها البلديات، مع التركيز بشكل خاص على تونس العاصمة. كما يركز على التطور الطبقي للمساحات العامة المتأثر بعوامل ثقافية وتاريخية متنوعة، بما في ذلك الممارسات الاجتماعية التي تتعارض أحيانًا مع جهود التحضر الحديثة، مما يؤدي إلى تحديات في إمكانية الوصول والاستخدام. وتجمع الدراسة بين التحليل التاريخي، والتصنيف المكاني، وتحديد الجهات المعنية لاستكشاف نشأة وتطور المساحات العامة. ويتضمن هذا الجزء على لمحة تاريخية عن مختلف العصور التي مرت بها المدينة، وتحليلًا لسياسات التخطيط الحضري، ودراسة أدوار الجهات المعنية في حوكمة المساحات العامة والخضراء. ويتم تصنيف المساحات العامة المحددة وفقًا للنماذج الحضرية، مع التركيز بشكل خاص على أدوارها الاجتماعية والثقافية.

١,٢ المساحات الخضراء كمساحات عامة في تونس

يُعدّ مفهوم المساحات العامة متعدد الجوانب (باكوت، ٢٠٠٩)، حيث يشمل نطاق النقاش المؤسسي وجميع أنواع المساحات الحضرية المفتوحة للسكان. وفي تونس، تفتقر المساحات العامة الحضرية-خاصةً تلك المساحات غير المبنية والمتاحة للسكان- إلى تعريف رسمي أو سياسات وأدوات مُخصصة. ومع ذلك، يُفهم من الخطاب والممارسات أن المساحات العامة تشمل مختلف العناصر في المناطق الحضرية (كالشوارع، والطرق الكبيرة، والمتنزهات، والواجهات المائية)، والساحات العامة، والحدائق العامة، والمتنزهات الحضرية، والمناطق الطبيعية التي يُمكن الوصول إليها، مثل السواحل وشواطئ البحيرات. يُضاف إلى ذلك أيضًا المساحات العامة غير النظامية، التي تتشكل من الممارسات الاجتماعية كالالتقاء في مساحات غير مخططة بشكل نظامي أو معترف بها كمساحات عامة.

وفي المقابل، تُحدّد المساحات الخضراء المتاحة للسكان جيدًا وتدعمها سياسات وأدوات مُحدّدة. وتتخذ هذه المساحات الخضراء في تونس أشكالًا متعددة تبعًا للحجم المُعتمد: من أشجار مزروعة بأحجام مختلفة في المساحات العامة، إلى مساحات وساحات صغيرة مزروعة، وتنسيق الأشجار على طول الطرق العامة، وحدائق عامة بأحجام مختلفة، ومتنزهات (غالبًا ما تكون غابات متاحة من خلال الأسوار والمناظر الطبيعية الداخلية). وتجدر الإشارة هنا إلى أن قلة زراعة أسطح المنازل، وأن المناطق الزراعية، التي تُعتبر خاصة، لا تندرج ضمن تصنيف استخدام المساحات الخضراء، وكذلك المناطق الطبيعية كالجبال والغابات.

وبالتالي، فإن تعريف استخدام المساحات الخضراء في تونس يستلزم التمييز بين:

١. المساحات الخضراء " النظامية " المُحددة في عمليات التخطيط الحضري والحوكمة كمساحات عامة تحتوي على نباتات، سواء كانت مساحات خضراء موجودة مسبقًا مثل الغابات الحضرية التي حُوّلت إلى حدائق أو زُرعت خلال مشاريع التنمية،

٢. الغطاء النباتي الشامل، والذي يضم جميع مناطق المدينة المغطاة بالنباتات، سواء كانت زراعية، أو طبيعية، أو حتى خاصة (مثل تلك الموجودة في القصور والفنادق). وترتبط المساحات العامة والمساحات الخضراء مع بعضها ارتباطًا وثيقًا، مما يعكس نهجًا محليًا، حيث غالبًا ما تُستخدم المساحات الخضراء كمنطقة تجمع عامة مزروعة.

وفي الغالب تشير سياسات التخطيط الحضري في تونس إلى المساحات الخضراء بطرق تتداخل مع المساحات العامة، مما يطمس الخطوط الفاصلة بين المناطق المخصصة للترفيه أو الأغراض البيئية فقط وتلك المخصصة للمشاركة المجتمعية. وتُعطي سياسات التخطيط الحضري الأولوية للمساحات الخضراء بدلًا من تحديد المساحات العامة على وجه التحديد، مما يؤكد النهج الفريد للمساحات الخضراء العامة في مناطق مختلفة من البلاد. وتُشكّل خطط التنمية الحضرية (PAU)[٣]، وهي وثائق تخطيط حضري وتنظيم استعمالات الأراضي التي تعدها السلطات المحلية، الإطار التنظيمي الأساسي لتحديد المناطق المخصصة للمساحات الخضراء. ولا يمكن استخدام أي منطقة مُخصصة للمساحات الخضراء في الخطة لنوع آخر من الاستعمالات. كما لا يمكن تغيير المسمى التنظيمي للمساحة الخضراء إلا من خلال قرار رئاسي (تركي وزعفران، ٢٠٠٦).

ويمثل "إطار المرافق"[٤] وهو وثيقة معيارية قدمها قانون التخطيط الحضري (CATU، ١٩٩٤)، الأداة الرئيسة لبرمجة المساحات الخضراء في المدينة. وينصّ هذا القانون على أن أي مشروع تخطيط حضري يجب أن يضمن توفير مساحات خضراء وفقًا للأحكام التالية: حديقة عامة صغيرة (١,٥ متر مربع/مسكن)، حديقة عامة (٢,٥ إلى ٣ أمتار مربعة/ساكن)، ومتنزه عام حضري (لأي بلدية يزيد عدد سكانها عن ٥٠,٠٠٠ نسمة أو عاصمة محافظة).

وبالإضافة إلى هذه الأداة المعيارية، تم تنفيذ سياسات عامة وطنية، مثل تحديد هدف ١٥ مترًا مربعًا من المساحات الخضراء لكل ساكن والذي يتعين على البلديات تحقيقه، أو مشروع إنشاء ١٠٠ متنزه حضري في البلاد، وذلك بشكل أساسي من خلال تحويل الغابات الحضرية وشبه الحضرية لجعلها متاحة وسهلة الوصول مع حمايتها.

١,٣ المساحات العامة والخضراء في تونس: مفهوم التطور والتطبيقات العمليّة

التطور التاريخي للمساحات العامة والخضراء

تطورت المساحات العامة، المعروفة بالمناطق الحضرية غير المبنية المتاحة للاستعمالات العامة، في المدن التونسية عبر مراحل تاريخية مختلفة، شكلتها الممارسات الاجتماعية وفترات التحول. وتنقسم المساحات العامة في تونس العاصمة إلى أربع مراحل رئيسة هي: الحقبة العربية الإسلامية (في عهد البايليك)، وحقبة الانتداب، وحقبة ما بعد الاستقلال، وفترة العام ٢٠١١ وما بعدها، حيث ساهمت كل منها في تشكيل المساحات العامة والخضراء وتفسيرها بشكل فريد.

٣ الأدوات الرئيسة لإنشاء المساحات العامة في تونس هي في الأساس وثائق التخطيط الحضري المعروفة باسم "وحدات التخطيط الحضري"، والتي تُمثل الإطار التنظيمي الرئيس لتحديد وإدارة المساحات الخضراء في المدن. وتقوم السلطات المحلية بإعداد هذه الوثائق وتضمن عدم إعادة توظيف المناطق الخضراء المُخصصة لأغراض أخرى دون مرسوم رئاسي. وتُخطط المساحات الخضراء وتُنفذ وفقًا لوحدات التخطيط الحضري، أو تُدمج في هذه الوثائق أثناء المراجعات، لا سيما للمشاريع التي تُنفذ بعد موافقة وحدات التخطيط الحضري أو في مخططات تطوير الأراضي. ومع ذلك، لا تُنفذ جميع المساحات الخضراء المُحدّدة في وحدات التخطيط الحضري، حيث تبقى بعض المناطق غير مُطوّرة. وبالتالي، تُعدّ وحدات التخطيط الحضري أساسية لتحديد وتشكيل نظام المساحات الخضراء داخل البيئة الحضرية في غياب آليات تخطيط مُحدّدة.

٤ لم يتم الموافقة رسميًا على إطار للمرافق على الإطلاق، ولكن تم استخدامه منذ إصداره عن طريق الإدارة والمخططين الحضريين.

الجدول ١,١: الأهداف الكمية للمساحات الخضراء في تونس

تصنيف المساحة الخضراء	الهدف	المصدر
حديقة عامة صغيرة	١,٥ متر مربع/سكن	إطار المرافق
حديقة عامة	٢,٥- ٣ متر مربع/ساكن	إطار المرافق
مساحات حضرية خضراء	١٥ متر مربع/ساكن	السياسات الوطنية (توقفت في عام ٢٠١١م)
مُتنزّهات	مُتنزّه واحد لكل بلدية بها أكثر من ٥٠,٠٠٠ ساكن ١٠٠ مُتنزّه في جميع أنحاء تونس	إطار المرافق السياسات الوطنية (توقفت في عام ٢٠١١م)

© مقترح إطار المرافق، ١٩٩٧

وتجسد المدينة القديمة، التي تُعدّ مركزًا للتراث الحضري العربي الإسلامي، تقسيمًا واضحًا بين مناطق الأنشطة والمناطق السكنية، حيث تشكّلت المساحات العامة نتيجة للعمليات التاريخية الرسوبية وليس المفاهيم الغربية المحددة مسبقًا. وقد ناقشت الأبحاث النُدرة الواضحة للمساحات العامة في المدن العربية الإسلامية، وعللت ذلك بأن هذه المفاهيم مستمدة من تحليلات غير مكتملة وشاملة بشكل كبير (سيباستياني وتركي، ٢٠١٦؛ ديفيد، ٢٠٠٢؛ كاتيدرا، ٢٠٠٢؛ نافيز-بوشانين، ١٩٩٣).

وفي المدينة القديمة، تُظهر المساحات العامة مثل الأسواق -شبكات الشوارع المخصصة للحرف والتجارة- والمقاهي الممتدة إلى مناطق مفتوحة ذات وظائف متعددة. هذه المساحات، التي غالبًا ما يهيمن عليها الذكور، كانت بمثابة طرق عبور في المقام الأول، بينما كانت الشوارع الضيقة والساحات العامة بمثابة مناطق للتبادل الاقتصادي، مع استثناءات مثل القصبة[٥] والحلفاوين.[٦] فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من أن ساحة القصبة هي موقع مركزي للتجمعات والفعاليات، إلا أنها ليست متاحة الوصول لذوي الاحتياجات الخاصة بسبب عدم وجود منحدرات مناسبة مؤدية إلى الساحة. وقد تم تعريف التقسيم بين القطاعين العام والخاص من خلال الضوابط وليس الوضع القانوني، مما يسلط الضوء على تعقيد هذه العلاقة. وظهرت المساحات غير التقليدية مثل المساجد، والحمامات العامة، وصالونات الحلاقة، والمقاهي كمساحات عامة اجتماعية وسياسية، مما يشكل تحديًا للتعريفات الغربية الكلاسيكية.

وعند فرض الانتداب الفرنسي عام ١٨٨١، كانت تونس في ذلك الوقت دولة زراعية، مع وجود عدد قليل من المراكز الحضرية المهمة نسبيًا، باستثناء العاصمة تونس. وتتميز المدن التقليدية القديمة بعدم توفر المساحات الخضراء الواسعة داخلها. وفي واقع الأمر، اشتهرت المدن القديمة بكونها مدن معدنية بامتياز، وقد تطورت إلى شبكة متماسكة من المباني المجمعة، تتخللها شبكة كثيفة من الشوارع، والأزقة، والطرق غير النافذة (بنور-عزوز وآخرون، ٢٠١٢). وكانت تتم زراعة الأشجار بشكل شائع للغاية في أفنية المنازل. وقد ظهرت العلاقة بين السكن والطبيعة منذ القرن الثالث عشر في عهد الدولة الحفصية من خلال إنشاء مساكن للعطلات (زعير، رجب، ودونديو، ٢٠١٢)، ويُلاحظ تنفيذ الزراعات التجميلية بشكل أكثر شيوعًا في المشاريع الخاصة للبايات[٧] على مشارف مدينة تونس القديمة (زعير، ٢٠٠٩).



الشكل ١,١: ساحة القصبة
© وصول متاح للصورة من موقع (www.pexels.com)

ومنذ القرن التاسع عشر فصاعدًا، حدثت تحولات في مدينة تونس نتيجة لتضافر الإصلاحات المؤسسية، وتغيرات في الحوكمة الحضرية، وتزايد النفوذ الدولي. وتسارعت وتيرة الأحداث الكبرى، مثل زيارة أحمد باي إلى أوروبا، وتأسيس بلدية تونس عام ١٨٥٨، ومشاريع النقل، بفضل الانتداب الفرنسي. وقد ساهمت هذه التطورات في توسعة حدود المدينة، وتحسين الظروف المعيشية، واستحداث ممارسات جديدة في مجال المساحات العامة، لا سيما في الأحياء الأوروبية.

٥ تُعدّ القصبة من أبرز الساحات في مدينة تونس القديمة، عاصمة تونس. وهي قلعة تاريخية مدرجة ضمن قائمة اليونسكو للتراث العالمي.

٦ الحلفاوين، ضاحية تقع شمال مدينة تونس وتوجد بها ساحة الحلفاوين، وهي مصممة على الطراز الإيطالي.

٧ البايات حكموا تونس عن طريق الحكم الوراثي من القرن السابع عشر إلى منتصف القرن العشرين في عهد الأسرة الحسينية. وفي البداية شغلوا مناصب ولاة عثمانيين، لكنهم اكتسبوا لاحقًا استقلالية واسعة، ليجمعوا في نظامهم الإداري بين التأثيرات المحلية والعثمانية.

وبنهاية القرن التاسع عشر، تطورت تونس، وكذلك المدن التونسية الكبرى (مثل سوسة وصفاقس)، إلى مدينة مزدوجة تضم المدينة القديمة التقليدية وحيًا أوروبيًا حديثًا، حيث تحولت الوظائف الحضرية الرئيسة وتركزت. وتبعًا لذلك، أثر إرث الانتداب الفرنسي بشدة على شكل ودور المساحات العامة، التي صُممت وفقًا للنماذج الغربية. وإلى جانب ذلك، ظهرت مشاريع تطوير الشوارع (مثل شارع بورقيبة الحالي في تونس وساحة ١٠٠ متر في صفاقس)، والساحات (مثل شبكة الساحات في سوسة)،[٨] والحدائق (خاصةً منتزه البلفيدير في تونس). وفي بداية الأمر، كانت الشوارع والحدائق عبارة عن مساحات ترفيهية للأوروبيين، ولكن مع مرور الوقت، تبنى التونسيون هذه الممارسات مع انتشار المتنزهات والأنشطة الترفيهية (زائير، ٢٠٠٩).

ومع انتقال تونس إلى الانتداب الفرنسي، انتقلت السلطة فعليًا إلى الحكومة الفرنسية، حيث بدأت بإرساء أطرًا قانونية، ومؤسسية، وتنظيمية جديدة. وقد ساهمت هذه التغييرات في تسريع التوسع الحضري، وجعلت المساحات العامة والخضراء عناصر أساسية في تنمية المدينة. ومع ذلك، ظلت الأنظمة التي تدير الحدائق والمتنزهات، وعلى الرغم من أنها تذكرنا بالنماذج الفرنسية، متواضعة وغير مكتملة (زعفران زهيوا، ٢٠٢٢).

التحولات بعد الاستقلال

بعد أن نالت استقلالها، شهدت مدينة تونس تحولًا حضريًا كبيرًا مدفوعًا بالهجرة الريفية والزحف العمراني. وفي البداية عندما لم يكن التخطيط الحضري من ضمن الأولويات، بُذلت الجهود لتحسين البنية التحتية. ومع ذلك، كثيرًا ما زعزع هذا التوجه الحضري النسيج التاريخي للمدينة القديمة، مما قلل من طابعها الفريد.



الشكل ١,٢: سوق البلاط
© المؤلفون، ٢٠٢٤

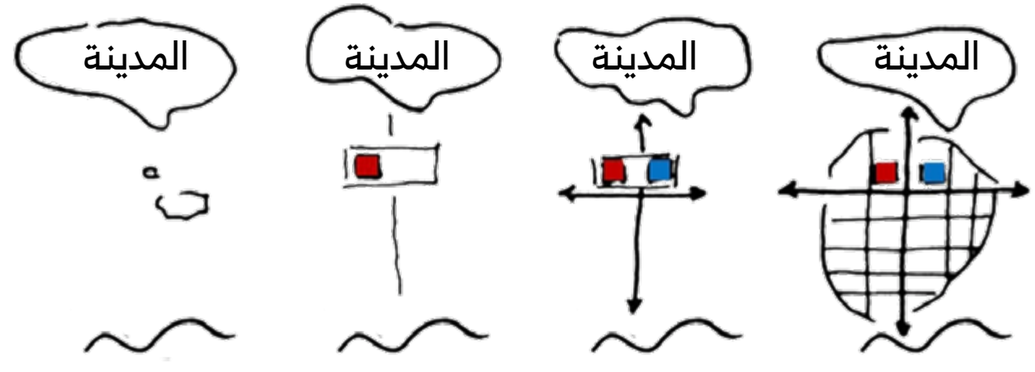

السفارة الفرنسية
كاتدرائية القديس فنسنت

الشكل ١,٣: التطور التاريخي لمدينة تونس خلال حقبة الانتداب الفرنسي
© أسماء حلفاوي، ٢٠٢٠

٨ على غرار باب البحر في مدينة سوسة القديمة، تطل ساحة بيشون على ساحل البحر، وتمتد لتصل إلى ساحة الدكتور غاليني. وتشكلان معًا أول نواة خضراء في المدينة، تم تطويرها بالحدائق والساحات والأرصفة التي تصطف الأشجار على جانبيها (الغنوشي ٢٠١٢).





الشكل ١,٤: نماذج لزراعات تجميلية قائمة في المدن القديمة (مثل: بنزرت وسيدي بوسعيد)
© المؤلفون، ٢٠٢٤





الشكل ١,٥: منطقة خضراء على طول كورنيش بنزرت، مدينة بنزرت
© المؤلفون، ٢٠٢٤

المساحات العامة والبعد المؤسسي الجديد

كان للفترة التي شهدتها تونس في ديسمبر ٢٠١٠ ويناير ٢٠١١ دورًا بارزًا في تحويل الشوارع والأحياء السكنية إلى ساحات مفتوحة للحوار المجتمعي والتعبير عن الرأي بشكل عفوي، ما أسهم بظهور مساحات مجتمعية جديدة. وفي حين أصبحت الساحات العامة منصات للمشاركة والحوار، فقد تم استخدامها في أنشطة لجان الأحياء، والاستخدامات الفردية غير النظامية، مثل: مشاريع التطوير العشوائية في المساحات الخضراء. وأصبحت المساحات العامة والخضراء ساحات للتعبير عن الرأي وموارد لإعادة التوزيع الاجتماعي، لا سيما في المناطق المهمشة والفقيرة للغاية، والتي يتم في الغالب تجاهلها إلا في أوقات العنف. وقد أعادت هذه الفترة تعريف الساحات العامة كمواقع للنشاط والمشاركة الاجتماعية وبناء المجتمع، مؤكدةً دورها المزدوج كمنصات للتعبير ولإظهار التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية.





الشكل ١،٦: المرافق المنشأة في الغابة المحيطة بمدينة برج السدرية
© المؤلفون، ٢٠٢٤

وبحلول سبعينيات القرن الماضي، واصلت تونس التوسع مع تجديد الساحات الكبرى وإنشاء ساحات عامة جديدة، خاصةً في مدينة تونس، مثل ساحة حقوق الإنسان وساحة برشلونة. وقد سلّط تحويل مقبرة يهودية إلى حديقة (وهي حديقة الحبيب ثامر) ومشاريع، مثل: مدينة المنزه الرياضية (١٩٦٧)، الضوء على التركيز المتزايد على المساحات الخضراء. ومع ذلك، كشفت ثمانينيات القرن الماضي عن ازدواجية في التخطيط الحضري. فبينما اشتملت المشاريع الحضرية العامة مساحات خضراء، إلا أنها في كثير من الأحيان لم تكن ضمن التوسع الحضري الذي كان يحدث خارج الأطر القانونية والمؤسسية، مما يعكس تفاوتات اجتماعية وحضرية واسعة. وعلى الرغم من المحاولات الهادفة إلى تمكين المرأة في المساحات العامة، إلا أن الجهات المسؤولة وضعت قيودًا أدت إلى الحد من سهولة الوصول والتفاعل الاجتماعي.

وفي الفترة الممتدة من أواخر الثمانينات حتى أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، غلب الطابع السياسي على المساحات العامة، فقد برزت هيبة الدولة من خلال اللوحات الإعلانية الضخمة، وتنسيق الميادين الجديدة، وتجميل الشوارع والطرق في الأحياء الراقية، بينما أُهملت الأحياء الفقيرة. وشهدت فترة التسعينيات مبادرات مثل إنشاء ١٠٠ حديقة عامة و"المسارات البيئية"،[٩] بهدف الحفاظ على البيئة. ومع ذلك، ظهرت استراتيجيات الخصخصة التي حولت المساحات العامة إلى سلعة وعززت سيطرة النظام الحاكم. وقد ساهم هذا التغاضي المفرط في الحد من المشاركة العامة الفعلية ومشاركة المجتمعات المحلية، الأمر الذي أدى إلى الكشف عن التناقضات في الحوكمة الحضرية خلال تلك الحقبة.

٩ وجهت الحكومة جميع البلديات في كافة أنحاء تونس بإنشاء "مسارات بيئية" من خلال تطوير طريق رئيس وتنفيذ الزراعات التجميلية فيه.



الشكل ١،٧: حديقة الحبيب ثامر في الستينيات
© تونس الوثائقية، ٢٠٢٠





الشكل ١،٨: حدائق البحر الأبيض المتوسط (تصميم جديد) ومنتزه النحلي (غابة شبه حضرية)
© عفران زهيوا، ٢٠٢٢

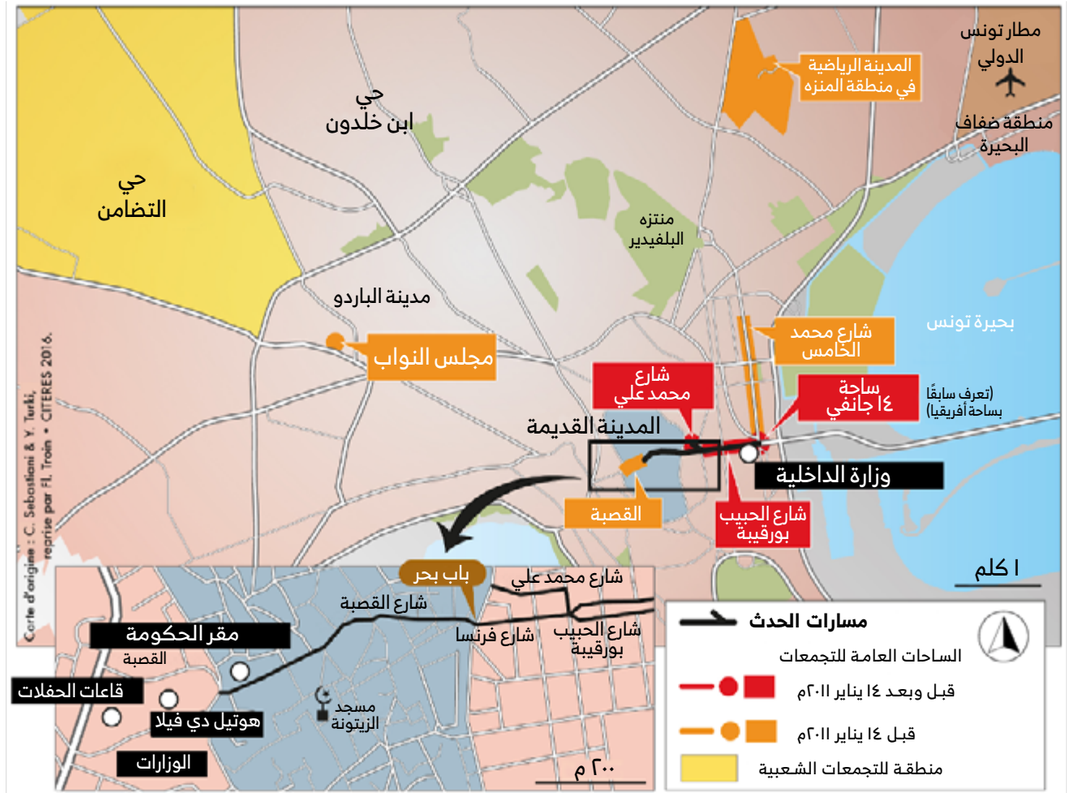

الشكل ١،٩: أبرز المساحات العامة والأحياء السكنية في مدينة تونس
© سيباستياني وتركي، ٢٠١٦



الشكل ١،١٠: مشاركة السكان في الحملة الزراعية، سكرة
© المؤلفون، ٢٠٢٤

وتبعًا لذلك، فقد ظهر توجه جديد للساحات العامة والخضرا يؤكد على أهمية المشاركة الفاعلة للسكان في تشكيل البيئات الحضرية والمستقبل المؤسسي لبلادهم. وبالإضافة إلى ذلك، نظم السكان حملات نظافة للمساحات الخضراء في مختلف المدن التونسية. كما تعاونت البلديات مع المجتمعات المحلية في تصميم مساحات خضراء، ويتضح ذلك من حملات النظافة التي أجريت في جمنة، وبرقو، وذهيبة. وشاركت الجمعيات المحلية والمجموعات السكانية في مبادرات تتعلق بإحياء وصيانة هذه المساحات، إما بشكل مستقل أو من خلال برامج تقودها منظمات دولية.

هنالك ثلاثة عوامل رئيسة تؤثر على استخدام وتخصيص المساحات العامة والمساحات الخضراء. ويتعلق العامل الأول بأهمية التراث في تشكيل العلاقة بين السكان والمساحات العامة، سواء من حيث المشاركة المؤسسية أو استخدام المساحات العامة الحضرية. أما العامل الثاني فيتعلق بالأعراف الاجتماعية والتمثيلات الثقافية. في حين يتعلق العامل الثالث بالخصائص الحضرية للأحياء السكنية.

١,٤ تأثير الممارسات الثقافية على المساحات العامة والخضراء

تُعدّ المساحات العامة في المدن التونسية، وخاصة الأسواق، مراكز حيوية للتفاعل الاجتماعي والحياة المجتمعية. وغالبًا ما يجتمع التونسيون في هذه المساحات ليس فقط للتجارة، ولكن أيضًا للتواصل الاجتماعي، مما يعكس التركيز الثقافي على الترابط المجتمعي والتماسك الاجتماعي. وقد أدخلت حقبة الانتداب عناصر مكانية جديدة إلى المدن التونسية، وخاصة في مناطق وسط المدينة مثل شارع الحبيب بورقيبة في تونس. وبدورها أثرت المباني، والمساحات، والحدائق الحديثة المتأثرة بالعمران الأوروبي على الاستخدام التقليدي للمساحات العامة، حيث أدخلت عناصر مثل المقاهي الخارجية، وممرات المشاة، والحدائق الترفيهية. وتعد ثقافة التجمع في المقاهي راسخة في المجتمع التونسي. فهي تشكل ركنًا أساسيًا من أركان الحياة العامة، حيث تمثل مساحات غير نظامي للتواصل الاجتماعي والنقاش. وغالبًا ما تمتد إلى الأرصفة، جامعةً بين المساحات العامة والخاصة لتهيئة بيئات مريحة للسكان المحليين والزوار على حدٍ سواء. ومع ذلك، غالبًا ما يهيمن الرجال على هذه المقاهي، وتنظر إليها النساء نظرة سلبية كونها تشغل مساحات من الأرصفة.

وتستضيف المساحات العامة في كثير من الأحيان فعالياتٍ ثقافية واجتماعية، مما يُشكّل تصميمها واستخدامها. فعلى سبيل المثال، غالبًا ما تُشكّل المساحات والشوارع العامة مساحات للاحتفالات التقليدية (الختان، وحفلات الزفاف وغيرها من الاحتفالات). وتتم تهيئة هذه المساحات بشكل مؤقت لاستيعاب التجمعات الكبيرة. ومن الشائع أن تشغل المنازل والمتاجر التونسية أجزاءً من الشوارع أمام مبانيها للاستخدام الخاص والتخضير. كما تشغل المقاهي، والمتاجر، والباعة غير النظاميين عادةً أجزاءً من المساحات العامة. وتؤدي التجارة غير النظامية، وخاصةً البيع في الشوارع، دورًا بارزًا في المساحات العامة. وبينما يُساهم الباعة في الاقتصاد المحلي وتسهيل الوصول إلى السلع، فإن وجودهم قد يؤدي إلى الازدحام ويؤثر على حركة المشاة وسلامتهم.[١٠] وغالبًا ما تعاني السلطات البلدية لتنظيم هذه المناطق بفعالية بسبب الضغوط الاجتماعية، وغياب قوة شرطة بلدية، ونقص موارد الرقابة. وعلاوة على ذلك، يؤثر توسع التجارة غير النظامية على الجوانب الجمالية والوظيفية للتصميم الحضري، مما يؤدي إلى عدم التوافق بين الاستخدام المستهدف للمساحات

١٠ يُعدّ البيع غير النظامي في تونس من الجوانب الهامة في الاقتصاد (حيث ساهم بمعدل يتراوح بين ١٤٪ و٢٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي قبل عام ٢٠٠٩ (عابد وبن سلها، ٢٠١٣)). وعلى الرغم من أنه يتيح فرصًا اقتصادية للعديد من السكان، خاصةً في المناطق الحضرية، إلا أنه يشكّل عوائق أمام تنظيم وإدارة المساحات العامة.



الشكل ١,١١: مقاهي مظللة بالأشجار في زقاق داخل مساحة عامة
© المؤلفون، ٢٠٢٤





الشكل ١,١٣: باعة يشغلون أماكن مخصصة لتنسيق النباتات التجميلية
© المؤلفون، ٢٠٢٤



الشكل ١,١٢: مشكلة النفايات والأنشطة غير النظامية في المساحات العامة
© المؤلفون، ٢٠٢٤

العامة واستخدامها الفعلي. ويمثل تحقيق التوازن بين دعم الاقتصادات المحلية والحفاظ على مساحات عامة يسهل الوصول إليها تحديًا بسبب التنظيم غير المتجانس.

ولا يزال حضور الذكور طاغيًا على المساحات العامة، كما لا تزال المعايير التقليدية بين الجنسين تؤثر على كيفية استخدام هذه المساحات، ولكن نطاقها يختلف باختلاف الأوقات والمساحات. وتؤثر الممارسات الثقافية على كيفية تفاعل الرجال والنساء في المساحات العامة. ففي الأحياء الشعبية، تحدد المعايير الثقافية كيفية استخدام هذه المساحات. وعلى سبيل المثال، يهيمن الرجال تقليديًا على المقاهي، بينما ترتاد النساء الأسواق.

وتؤدي الممارسات الثقافية دورًا مهمًا في تشكيل المساحات العامة والخاصة في تونس. وغالبًا ما تكون المساحات العامة بمثابة مساحات للعمل الجماعي، مثل الاحتجاجات وتجمعات للمجتمعات المحلية، مما يعكس التقاليد المشتركة والمشاركة المجتمعية. ومع ذلك، فإن الوصول إلى هذه المساحات يختلف - فالمناطق الأكثر ثراءً تتمتع بمساحات عامة أكثر وضوحًا وذات طابع نظامي، في حين تعتمد الأحياء الفقيرة على مساحات غير نظامية، أو مرتجلة، مثل: الأسواق، أو المقاهي، أو المساجد.

وبشكل عام، تسلط هذه الممارسات الضوء على الارتباط العميق بين الثقافة والمساحات في تونس، حيث تعكس المساحات العامة الهُوية الجماعية والتغيير الاجتماعي المستمر (سباستياني وتركي، ٢٠١٨).

١,٥ التحديات الراهنة للمساحات الخضراء في تونس

بالإشارة إلى النماذج التي ذكرناها سابقًا، يمكننا تصنيف المساحات الخضراء في تونس وفقًا للجدول ١,٢.

الجدول ١,٢: التصنيف النموذجي للمساحات الخضراء في تونس

	التخضير العام الطولي	الرئات الحضرية	التخضير الجزئي
السمات الرئيسة	شوارع تصطف على جوانبها الأشجار في الأحياء الأوروبية والمشاريع العامة الكبرى. مسارات نقل مُشجّرة تعبر المناطق الحضرية. كرانيش وممرات.	يتم إنشاء المُتنزّهات الحضرية في الغالب من خلال دمج الغابات المحيطة بالمناطق الحضرية. حدائق عامة كبرى، معظمها يعود تاريخه إلى الإرث الذي خلفه الانتداب الفرنسي أو تم تطويرها مؤخرًا في المناطق الوسطى من المدن الكبرى. ساحات وحدائق تعود تصاميمها إلى حقبة الانتداب الفرنسي. المساحات الخضراء التي تم تطويرها كجزء من تدخلات التخضير الحضري المقررة.	مساحات صغيرة مزروعة في مناطق كانت تحت الانتداب الفرنسي. مساحات صغيرة مزروعة في مناطق حضرية، أو أحياء تاريخية، أو عشوائية. أحواض الزراعات التجميلية على الشوارع.
التوزيع	تنتشر هذه المساحات الخضراء بشكل رئيس في المدن التي توجد بها أحياء أوروبية، أو في المدن التاريخية، أو في المناطق التي تضم مشاريع سكنية عامة. يندر انتشار هذه المساحات الخضراء في الأحياء العشوائية. يقتصر انتشار هذه المساحات على مشاريع التنمية الحضرية، مع استثناءات ملحوظة مثل مشروع "لؤلؤة البحيرة"، الذي يُعدّ ابتكارًا هامًا في هذا المجال.	تنتشر المتنزهات بشكل رئيس في المناطق التي كانت فيها الغابات موجودة أصلًا، وهي موزعة بشكل غير متساوٍ، وخاصةً في شمال تونس. وتتركز الحدائق العامة الكبيرة وحدائق الأحياء في المناطق الحضرية المنظمة، وتكاد تكون معدومة في المناطق العشوائية، التي شكلت ما يصل إلى ٤٦٪ من المساحات الحضرية التي طُوّرت بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣ (كحلون، ٢٠١٤).	
الخصائص	العنصر الرئيسي هو أشجار الشوارع، التي تُزرع غالبًا على طول الأرصفة أو في وسطها. وتشمل الأنواع الشائعة أشجار التين والنخيل، التي تتطلب صيانة أقل مقارنةً بأنواع المساحات الخضراء الأخرى.	تحتفظ المتنزهات بالأشجار الأصلية للغابات المحيطة بالمناطق الحضرية المتكاملة. وتتكفل الجهات الإدارية المتخصصة بصيانتها وحمايتها. وتحظى الحدائق المركزية الكبيرة باهتمام أكبر من البلديات، مع الحفاظ على حد أدنى من معايير الجودة. وتتفاوت جودة الحدائق العامة القريبة، لكنها غالبًا ما تعاني من سوء الصيانة. ولا تزدهر النباتات، وتسود عناصر المناظر الطبيعية غير النباتية.	عمليات صغيرة جدًا من حيث الحجم، وعادةً ما تُنفَّذ على الأرض مع استخدام محدود للجدران أو الأسقف. وتُزرع مباشرة في التربة أو باستخدام الأصص. وترتبط هذه العمليات عادة بالمبادرات الحضرية أو تطوير المساحات الخارجية للأنشطة التجارية (المطاعم والمقاهي، وغيرها من الأنشطة).
الجهات الفاعلة في التنمية والإدارة	تقوم البلديات بإدارة الشوارع المزروعة، في حين تقع طرق النقل المزروعة تحت إشراف وزارة التجهيز والإسكان.	تقوم الدولة بإدارة المتنزهات، بينما تقع الحدائق الكبيرة تحت مسؤولية البلديات. وعادة ما ينشئ المطورون المساحات التي تُصبح حدائق أحياء في البداية، ومن ثم يتم تحويلها إلى البلديات عند انتهاء المشاريع. ونظرًا لكثرة عددها ومواردها المحدودة، غالبًا ما تُعاني البلديات من صيانتها وحمايتها بشكل كافٍ.	يتم تنفيذها عادةً عن طريق الباعة والمقاهي والسكان. وتختلف جودة الحدائق العامة القريبة، لكنها غالبًا ما تكون سيئة الصيانة.

© المؤلفون، ٢٠٢٤



الشكل ١,١٤: صفوف من أشجار النخيل على امتداد الممشى الساحلي المرصوف في المهدية
© المؤلفون، ٢٠٢٤



الشكل ١,١٥: شجرة في أحد شوارع شيبة، المهدية
© المؤلفون، ٢٠٢٤

أبرز التحديات الحضرية والبيئية

تواجه المساحات العامة والخضراء العديد من تحديات بالغة الأهمية تساهم في الحد من إمكانية الوصول إليها، وسلامتها، وشموليتها.

أ. أوجه القصور في التوافر، وإمكانية الوصول، والربط

تُعدّ المساحات الخضراء نادرة في الأحياء العشوائية، وخيارات النقل إلى الحدائق القائمة غير كافية وبوجه خاص الفئات ذات الوصول المحدود إلى الخدمات. وغالبًا ما تشغل المباني غير النظامية، أو الباعة، أو المقاهي المساحات العامة والخضراء، مما يقلل من استخدامها. وعلاوة على ذلك، هناك تحدٍّ في موازنة الضرورة الاقتصادية للتجارة غير النظامية مع الحاجة إلى الحفاظ على المساحات العامة والخضراء بشكل منظم، وآمن، مع توفير إمكانية الوصول إليها بسهولة. وبالتالي، يتعين على البلديات اعتماد سياسات حضرية متكاملة تعالج الدور الاقتصادي للتجارة غير النظامية وآثارها المكانية. ويشمل ذلك إنشاء مساحات مُكيّفة وتعزيز الأُطر التنظيمية لاستيعاب الأنشطة الاقتصادية النظامية وغير النظامية بشكل أفضل.

وفي كثير من الأحيان، لا يتم تصميم المساحات العامة والمناطق الخضراء بطريقة تراعي الوصول الشامل إليها، فهنالك عدة عوائق، مثل: الأرصفة المرتفعة، والسلالم بدون درابزين، والأسطح غير المستوية، تجعل الوصول إلى هذه المساحات والمناطق غير متاح، وبشكل خاص لذوي الاحتياجات الخاصة ومحدودي الحركة، أو كبار السن، أو الآباء الذين يستخدمون عربات الأطفال.

ب. السلامة، وشمول الجنسين، وتنوع الاستعمالات

يجب أن تعمل المساحات الخضراء على تعزيز الشمول الاجتماعي والترحيب بالأفراد من جميع الأعمار، والأجناس، والطبقات الاجتماعية، ويتعين عليها كذلك توفير الأنشطة والخدمات المتنوعة التي تلبي مختلف الاحتياجات للمجتمعات المحلية، بالإضافة إلى أنه يجب أن تراعي الفئات غير المخدومة وذلك من خلال توفير خدمات اجتماعية وبيئات آمنة. ومن شأن مشاركة السكان في تخطيط وإدارة هذه المساحات أنها تساهم في تلبية احتياجات المجتمع وإدارتها بشكل شامل.

ففي تونس، يؤثر النوع الاجتماعي بشكل كبير على استخدام المساحات العامة والخضراء، حيث غالبًا ما يهيمن الرجال على هذه المناطق، في حين تواجه النساء العديد من التحديات المتعلقة بالسلامة والأعراف الاجتماعية عند استخدام هذه المساحات. وتُعدّ المبادرات التي تركز على الشمولية مهمة في جعل هذه المساحات مرحبة بالجميع، كما أنها تضمن الوصول الآمن والمتساوي لكل من الرجال والنساء.

وعلى الرغم من وجود قانون يعاقب على العنف ضد المرأة (القانون ٥٨-٢٠١٧)، فإن وجود المرأة في المساحات العامة يتعرض لأشكال مختلفة من الاعتداء. وتواجه النساء مخاوف كبيرة تتعلق بالسلامة بسبب التحرش، حيث أبلغت ٥٣٪ منهن عن مثل هذه الحوادث في المساحات العامة (CREDIF ٢٠١٦). وفي الواقع، ربما تفتقر المساحات الخضراء أيضًا إلى الإضاءة الكافية والتدابير الأمنية، مما يجعلها غير آمنة للنساء والأطفال، الأمر الذي يساهم في صعوبة استخدامها. وفي الغالب تفتقر المساحات العامة والخضراء إلى وسائل راحة مُصممة خصيصًا، مثل مناطق اللعب ومسارات المشاة المريحة، بالإضافة إلى الأنشطة التي تُلبي احتياجات مختلف الفئات العمرية والفئات الاجتماعية، مما يُقلل من شموليتها.

ج. تدهور البنية التحتية والضغوط البيئية

في كثير من الأحيان تواجه المساحات الخضراء قلة في الاهتمام والصيانة، مما يؤدي إلى تدهورها بسبب تراكم النفايات، أو الإفراط في استخدامها، أو إهمال الغطاء النباتي. وتُؤدي الإدارة غير الفعالة للنفايات بدورها إلى تدهور بيئي، مما يُقلل من إمكانية الاستخدامات العامة. وتعاني البنية التحتية الحضرية، بما في ذلك المقاعد والنوافير، من التآكل والتلف بسبب عدم كفاية الصيانة، ويرتبط ذلك في المقام الأول بنقص الموارد البشرية والمادية في البلديات (تركي وفيرديل، ٢٠١٥). وإلى جانب هذا القصور، يثير هذا التدهور تساؤلات حول استدامة نماذج تصميم المساحات الخضراء (هل من الممكن تصميم مساحات خضراء تتطلب تدخلًا أقل من حيث الصيانة والمحافظة عليها؟) ونماذج حوكمتها (ما هي النماذج البديلة لإدارة المساحات الخضراء التي يمكن أن تؤدي إلى الاستغناء عن دور البلديات في هذا الصدد؟).

١,٦ دور الجهات المعنية في إنشاء المساحات العامة

يضم إنشاء وإدارة المساحات الخضراء في تونس مجموعة متنوعة من الجهات المعنية والعمليات. وتؤدي البلديات دورًا بارزًا من خلال تخصيص الأراضي للمساحات الخضراء ضمن خططها التنموية الحضرية.

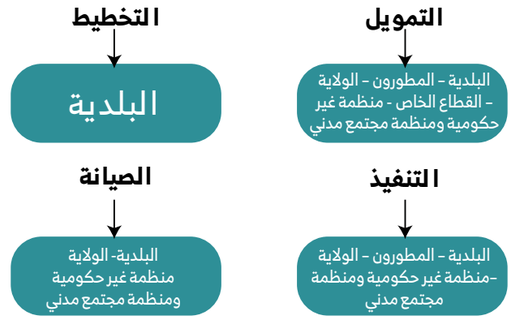

الشكل ١,١٦: أبرز الجهات المعنية في إنشاء وإدارة المساحات العامة
© المؤلفون، ٢٠٢٤

وتُعدّ هذه الخطط حيوية لتنظيم هذه المساحات وحمايتها، وضمان الحفاظ عليها ومنع إعادة توظيفها دون ترخيص. مع ذلك، لا تُنجز جميع المساحات المقررة. ويُلزم مطورو الدولة، مثل وكالة الإسكان (AFH) ووكالة التهذيب والتجديد العمراني (ARRU)، إلى جانب مطوري القطاع الخاص، بإدراج المساحات الخضراء في مشاريعهم، والتي تُنقل بعد ذلك إلى البلديات للصيانة.

ومع ذلك، فإن التحديات مثل التوزيع غير المتكافئ للموارد والصيانة غير المنتظمة غالبًا ما تعيق جودة هذه المساحات وإمكانية الوصول إليها. وتُدار المساحات العامة والخضراء في المقام الأول من قبل البلديات، التي تشرف على إشغال الأراضي والتنظيم الحضري، على الرغم من أن بعض الشوارع الرئيسة تقع تحت إشراف وزارة التجهيز والإسكان. وتتعاون الشرطة الوطنية مع البلديات لمعالجة قضايا الأمن والإشغال غير النظامي، بينما تضمن وزارة الداخلية الالتزام بالأنظمة واللوائح. كما تؤدي المحافظات دورًا مهمًا من خلال توجيه البلديات والشرطة لإدارة الإشغالات غير النظامية. ويتم تطوير الحدائق الحضرية الكبيرة عن طريق وزارة البيئة.

وإلى جانب هذه الجهات الفاعلة العامة، تساعد منظمات المجتمع المدني في بعض الحالات في الحفاظ على المساحات العامة وتنشيطها. وتحصل بعض المشاريع على التمويل من المنظمات الدولية، أو الجهات الخاصة، أو المنظمات غير الحكومية، مع الإبقاء على ملكية هذه المساحات العامة للدولة. وتنشط المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية بشكل متزايد في مقترحات المشاريع، والمبادرات المجتمعية، وإدارة المساحات العامة. وقد ساهمت المنظمات غير الحكومية الدولية في تصميم وتمويل المساحات العامة، مثل: مشروع فيمدينا (Femmedina project) "نساء المدينة" التابع لتحالف المدن (Cities Alliance)، الذي أنشأ مساحة خضراء مصممة خصيصًا للاستخدام النسائي في مدينة تونس، والمساحات الخضراء التي أنشأها المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد لوكالة التعاون الدولي لجمعية البلديات الهولندية (CILG-VNG International) في الذهيبة، وبن قردان، والكريب، وبوغرارة. ويُبرز هذا الدور المتنامي للتعاون الدولي في تعزيز الحوكمة المحلية للمساحات العامة والخضراء الحضرية. وشكّل العام ٢٠١١ نقطة تحول في تونس، حيث أدخلت مناهج تشاركية في الحوكمة المحلية. ومنذ عام ٢٠٢١، ورغم تعديلات الأُطر القانونية وتراجع التركيز على المشاركة المنتظمة، لا يزال مبدأ إشراك السكان يُشكّل الحوكمة المحلية، ويؤثر على الإجراءات والقرارات التي تنعكس بشكل مباشر على المجتمعات.

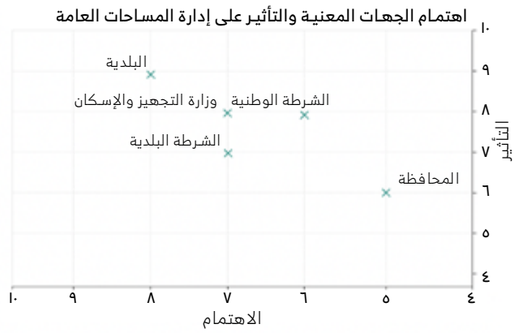

الشكل ١,١٧: اهتمام الجهات المعنية والتأثير على إدارة المساحات العامة
© المؤلفون، ٢٠٢٤

١,٧ أبرز النتائج والتوصيات

يلخص هذا الفصل من التقرير أبرز النتائج المستخلصة من التحليل الأولي للمساحات العامة والخضراء في تونس، مع التركيز بشكل خاص على كيفية تأثير الفترات الزمنية المتعاقبة، والممارسات الثقافية وأنماط الاستخدام القائمة على النوع الاجتماعي وتحديات الحوكمة، في تشكيل واقع المساحات العامة والخضراء اليوم. ووفقًا لهذه الرؤى، يتم اقتراح توصيات استراتيجية لقيادة مشروع الخربة، مع التركيز على الشمولية، والاستمرارية التاريخية، والاستدامة، وتعزيز القيادة البلدية. وستشكل هذه الاعتبارات بدورها الأساس للتحليلات التفصيلية التي يتم استعراضها في الفصول اللاحقة.

النتائج

١. التراث الحضري: تأثرت المساحات العامة التونسية بأربع فترات رئيسة: الحقبة العربية الإسلامية، وحقبة الانتداب الفرنسي، وحقبة ما بعد الاستقلال، والفترة ما بعد العام ٢٠١١، حيث ساهمت كل حقبة منها في تشكيل أنماط وتعريفات فريدة للمساحات العامة والخضراء. ويتوافق الوضع الحالي مع تراكم آثار كل مرحلة من هذه المراحل، حيث تواجه استعادة المساحات العامة والخضراء محدودية البنى التحتية وتوزيعًا مكانيًا غير متكافئ، وتهيمن عليها ممارسات اجتماعية وثقافية موروثة.

٢. التأثيرات الثقافية والاستخدام القائم على النوع الاجتماعي: تتأثر المساحات العامة والخضراء التونسية بالمبادئ التاريخية، والاجتماعية، والثقافية، حيث تشكل مراكزًا للتفاعل الاجتماعي والاحتفالات الثقافية، وتجمع بين الاستخدامات العامة والخاصة. كما تؤثر الممارسات الثقافية على كيفية استخدام الرجال والنساء للمساحات العامة والخضراء، حيث تتحدى الحداثة المعايير التقليدية، مما يؤدي إلى تحديات الشمولية والسلامة.

٣. مقارنة الاستخدامات النظامية بالاستخدامات غير النظامي: تتراوح المساحات الخضراء في تونس بين المناطق النظامية المقررة من قبل البلديات (الاتجاه الرئيس) والمساحات غير النظامية التي أنشأها السكان، مما يعكس سياقات حضرية وريفية متنوعة ويؤدي وظائف اجتماعية متعددة. ويدعم الإطار التنظيمي تعميم المساحات الخضراء، ولكن هذا الإطار يتم تطبيقه فقط في الأحياء المخططة. ويحد التوسع الحضري غير المنضبط من تطوير هذه المساحات في الأحياء الشعبية. وفي كلتا الحالتين، غالبًا ما تتدهور المساحات الخضراء بسرعة، وفي بعض الحالات، يتم استغلالها بشكل غير نظامي.

٤. الدور الرئيس للبلديات في التصدي لشُح الموارد: تتولى البلديات تطوير المساحات الخضراء وصيانتها، مع دور إضافي للمطورين والدولة، ويتم تمويلها أحيانًا من جهات دولية أو خاصة، بدرجات متفاوتة من النجاح والتحديات. وتعاني البلديات من شُح الموارد المالية والبشرية، وضعف سيطرتها على استخدام المساحات العامة. ويؤدي هذا الوضع بدوره إلى ندرة في المساحات الخضراء وتدهورها السريع والاستيلاء عليها.

التوصيات الاستراتيجية

تم اقتراح التوصيات الاستراتيجية أدناه وفقًا لوضع المساحات العامة والخضراء في تونس وتطورها التاريخي، وتحسبًا لمشروع الخربة:

- مراعاة الشمولية وإمكانية الوصول الشامل: مراعاة تنوع الاستخدامات ومتطلبات النوع الاجتماعي في التصاميم المقترحة، مع جعل إمكانية الوصول الشامل جانبًا محوريًا. وينبغي أن تلبي المساحات العامة احتياجات المجتمع المتنوعة، بما في ذلك مناطق مخصصة للأطفال، وكبار السن، والأنشطة الثقافية، مع ضمان ترحيبها بجميع الأنواع والفئات الاجتماعية.
- ضمان الاستمرارية التاريخية: دمج تنوع وتطور نماذج المساحات الخضراء التاريخية في المشروع، لا سيما فيما يتعلق بالوضع المركزي للموقع، الذي يُجسّد نمطين متناقضين للمساحات العامة والوصول إلى المساحات الخضراء.
- ضمان الاستدامة والصيانة: ضمان استدامة التصاميم والنباتات منذ مرحلة التصميم، والتخطيط لاستراتيجيات صيانة فعّالة تضع في الحسبان الموارد المحدودة للبلديات، مع الاستفادة من الاهتمام العام المتزايد بالمساحات العامة لدعم الإدارة الرشيدة والمرونة.
- الحوكمة القائمة على المجتمع: وضع البلدية في صميم عملية تصميم وإدارة المساحات الخضراء، مع إشراك الجهات المعنية الأخرى المحتملة، مثل السكان، والجمعيات المحلية، والبائعين. وسيعزز دعم المبادرات المجتمعية الشعور بالملكية، ويضمن تلبية المساحات الخضراء للاحتياجات المحلية، ويساهم في صيانتها المستمرة.

وتُشدد دراسة المساحات العامة والخضراء في تونس على أهمية الأبعاد التاريخية، والثقافية، والمؤسسية في إنشائها واستخدامها. وتوفر هذه العناصر والرؤى إطارًا حاسمًا لمشروع الخربة، يؤكد أهمية الحاجة إلى تدخلات مُراعية للسياق، ومُستندة إلى التاريخ، وشاملة اجتماعيًا، ومستدامة بيئيًا، وقائمة على الحوكمة الفعّالة. وستقوم الأجزاء التالية من هذا التقرير على هذه المفاهيم من خلال دراسة السياقات البيئية، والاجتماعية، والحضرية الخاصة بموقع الخربة بالتفصيل واقتراح الاستراتيجيات المستهدفة لتهيئة بيئات حضرية مرنة، وحيوية، وعادلة.



٢ تونس: التاريخ الحضري، والتوسع، والبنى التحتية الخضراء

٢,١ مقدمة حول التنمية الحضرية في تونس

تضم تونس العاصمة، والتي يُشار إليها عادةً باسم "تونس الكبرى"، ٣٨ بلدية. وتُعدّ بلدية تونس هي الأقدم والأكثر أهميةً ومركزيةً وأهميةً، رغم أنها لا تُشكّل سوى جزء من كامل المنطقة الحضرية. ويستعرض الجزء التالي من هذا التقرير تحليلًا شاملًا يبدأ بلمحة عامة عن تونس الكبرى، ومن ثم يتم التركيز بشكل محدد على بلدية تونس، وهو المحور الأساسي لهذه الدراسة. ويعتمد هذا التحليل الشامل إلى مصادر عامة تتناول بالتفصيل تاريخ المدينة (صباغ ١٩٩٨، وعبد الكافي ١٩٨٧) والخصائص الحضرية (معظم هذه المعلومات من الموقع الالكتروني www.augt.gov.tn)، إلى جانب أبحاث محددة تتعلق بتوزيع المساحات العامة والخضراء في النسيج الحضري.

كانت مدينة تونس، عاصمة تونس الدولة، موقعًا في غاية البساطة في كلٍّ من العصرين البونيقي والروماني. وبعد أن طرد العرب البيزنطيين عام ٦٩٥م، اختاروا تونس كموقع استراتيجي، وبنوا المدينة القديمة على أرض مرتفعة بين بحيرة سبخة السيجومي المالحة وبحيرة تونس. وأصبح جامع الزيتونة، الذي تأسس عام ٦٩٨ م، وجامعة الزيتونة، التي تأسست عام ٧٣٢م من أبرز معالم المدينة. وفي القرن التاسع، أسس حاكم سلالة الأغالبة إبراهيم بن أحمد الثاني بلاطه في تونس، جاعلًا منها مقرًا للسلطة. ازدهرت تونس في عهد سلالة الحفصيين (١٢٢٩-١٥٧٤)، مع نمو سكانها وتطور مؤسساتها الثقافية مثل الأسواق والمساجد. وأدى جامع الزيتونة وجامعته المرتبطة به (مركز رئيس للتعليم الإسلامي) دورًا بارزًا في الحياة الدينية والثقافية. وفي القرن التاسع عشر، وخلال حقبة الانتداب الفرنسي، توسعت تونس العاصمة مع تطور المدينة الجديدة (المعروفة أيضًا باسم المدينة الأوروبية)، وهي منطقة حديثة تتميز بشوارعها الواسعة ونسيجها الحضري الهندسي المميز، ومبانيها ذات الطراز الأوروبي، ومساحاتها العامة، مما غيّر الأنشطة التجارية والإدارية للمدينة.

وحتى عصرنا الحالي، لا تزال تونس مدينة التناقضات، حيث يتعايش النسيج الحضري القديم والحديث. وهي البوابة الرئيسة لتونس الدولة، وتضم مؤسسات حكومية كبرى، وسفارات وشركات "يتم انتاج ٤٥,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في تونس الكبرى (المعهد الوطني للإحصاء ٢٠٢١)"، كما تُعدّ مركزًا للفنون والثقافة، بما تضمه من متاحف، ومسارح، ومهرجانات ثقافية.



الشكل ٢,١: بوابة قديمة إلى المدينة القديمة
© وصول متاح للصورة من موقع (www.pexel.com)



الشكل ٢,٢: مباني أوروبية في المدينة الأوروبية في تونس
© وصول متاح للصورة من موقع (www.pexel.com)

٢,٢ تونس الكبرى: أنماط التوسع الحضري

شهدت مدينة تونس في الآونة الأخيرة تطورًا ملحوظًا، حيث استوعبت القرى والمناطق المحيطة بها، لتُشكّل منطقة حضرية مترابطة تُعرف في الوقت الحالي باسم "تونس الكبرى". وتُعتبر تونس الكبرى العاصمة السياسية والاقتصادية لتونس الدولة؛ فهي مركز رئيس لأنشطة القطاعين العام والخاص، وتمتد على مساحة حضرية تقدر بنحو ٣٥,٠٠٠ هكتارًا (أغسطس ٢٠١٨). وتعمل العناصر الرئيسة كقوى محركة للتوسع الحضري في تونس الكبرى، مع التركيز على عامل الوقت في هذه العملية:

- النمو السكاني والتوسع الحضري: شهدت تونس الكبرى، التي يزيد عدد سكانها عن ٢,٥ مليون نسمة، نموًا سكانيًا مطردًا منذ ثمانينيات القرن الماضي، مدفوعًا بالزيادات

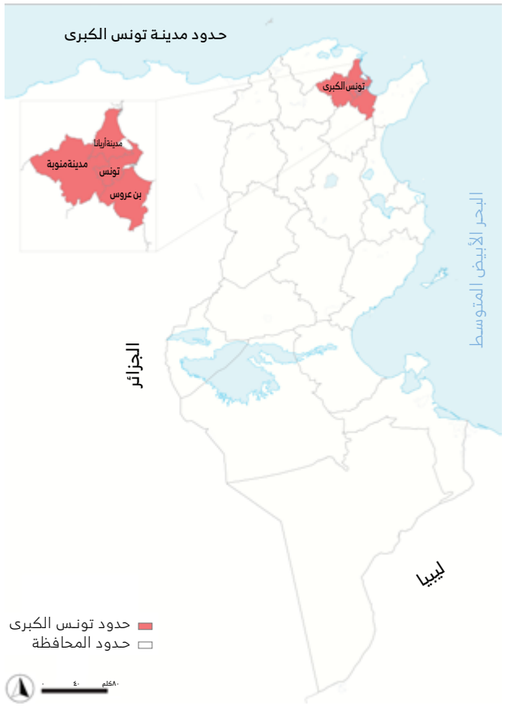

الشكل ٢,٣: الموقع الجغرافي لمدينة تونس الكبرى
© المؤلفون، ٢٠٢٤

الطبيعية والهجرة.

- التنمية الاقتصادية والنمو الصناعي: توسعت الأنشطة الاقتصادية في تونس الكبرى بشكل ملحوظ، لا سيما في مجالات التجارة والصناعة (٤٠٪ من الوظائف الوطنية في الصناعة، أغسطس ٢٠١٨)، والخدمات في وسط المدينة وأطرافها. وعزز قرب تونس الكبرى من البنية التحتية الرئيسة، مثل ميناء حلق الوادي ومطار تونس قرطاج، نمو التجارة والنقل والخدمات اللوجستية.
- الزحف العمراني والتوسع الحضري: يُعد الزحف العمراني في الضواحي من أبرز سمات التوسع الحضري في تونس الكبرى. فمنذ تسعينيات القرن الماضي، شهد المركز الحضري لتونس تدفقًا للسكان والشركات إلى الضواحي، حيث تكون الأراضي أرخص سعرًا وأقل كثافة سكانية.
- تطوير البنية التحتية: ساهم إنشاء طرق جديدة، وطرق سريعة، وجسور، وأنظمة نقل عام (٤ خطوط قطارات و٥ خطوط ترام) في تسهيل نمو الضواحي وتحسين الربط والتواصل بين مختلف المحافظات، حتى لو كانت جودة النقل العام وظروف المرور غير مرضية.
- سياسات التخطيط والتنمية الحضرية: نفذت الحكومة قوانين التخطيط والتنظيم الحضري المصممة لإدارة استعمالات الأراضي وضمان توازن التنمية مع الحفاظ على البيئة. ومع ذلك، فإن وتيرة النمو السريع منذ تسعينيات القرن الماضي غالبًا ما تجاوزت قدرة مخططي المدن على إدارتها بفاعلية، ولا يزال جزء من استعمالات الأراضي غير نظامي.
- التطوير العقاري والسكني: لُبِّي الطلب على السكن في تونس الكبرى بتطوير عقاري واسع النطاق، لا سيما في الضواحي، على مدى العقدين الماضيين. كما ركزت الحكومة على تعزيز السكن الميسر، على الرغم من استمرار وجود نقص كبير في هذه المنطقة، لا سيما لدى الأسر ذات الدخل المحدود.

٢,٣ التفاوتات المكانية في توزيع المساحات الخضراء

مع النمو السكاني في تونس الكبرى، أحدثت العديد من الظواهر الاجتماعية والحضرية تحولات في النسيج الحضري للمدينة، حيث بدأ السكن العشوائي بالتطور في سبعينيات القرن الماضي، وخاصة على الأراضي الزراعية في ضواحي المدينة، وتميز بالتوسع الأفقي والكثافة العالية.

ولطالما فضّل التخطيط الحضري في تونس الكبرى مشاريع الإسكان، تاركًا مساحة صغيرة لإنشاء وصيانة المساحات الخضراء. وقد تميز هذا الوضع بنقص واضح في المناطق المخططة بطريقة نظامية، مما أدى إلى تعقيد المشهد، حيث غالبًا ما تكون التنمية الخاصة - النظامية أو غير النظامية - لها الأولوية على حساب احتياجات المجتمع. وفي العديد من الأحياء، وخاصة تلك التي تشهد تنمية سريعة وغير منظمة، يعاني السكان من صعوبة الوصول إلى المساحات الخضراء والحدائق، مما يؤدي إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية.

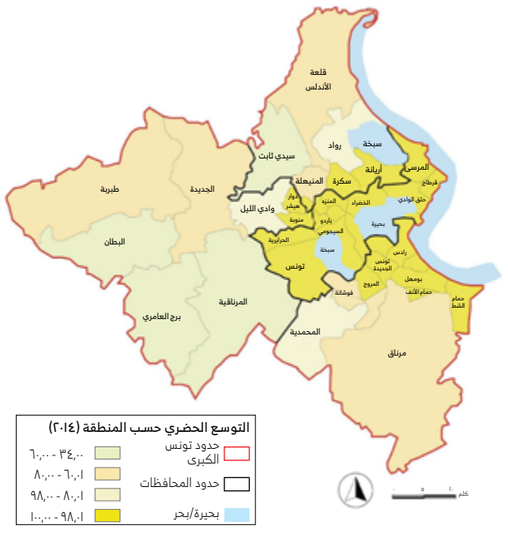

الشكل ٢,٤: خريطة توضح نسبة التوسع الحضري حسب المنطقة في ٢٠١٤
© المعهد الوطني للإحصاء، ٢٠١٤

ويكشف توزيع وخصائص المساحات الخضراء في تونس الكبرى عن تباين كبير بين البلديات. ووفقًا لدراسة أجريت عام ٢٠٠٦ (تركي وزعفران زهيوا، ٢٠٠٦)، أشارت التقارير إلى أن متوسط نسبة المساحات الخضراء يبلغ ١٦ مترًا مربعًا للفرد، متجاوزًا الهدف البالغ ١٥ مترًا مربعًا الذي حددته السلطات. ومع ذلك، فإن هذا الرقم يخفي تباينات كبيرة، حيث تتراوح النسب من ٠,١١ مترًا مربعًا إلى ٥٩,٠٨ مترًا مربعًا للفرد. وتظهر البلديات الساحلية عادةً نسبًا أعلى تُعزى إلى مناظرها الطبيعية ومستويات

المعيشة المرتفعة. ومع ذلك، غالبًا ما تضم هذه البلديات معالم طبيعية مثل الغابات والجبال، والتي قد لا تكون متاحة بالكامل للسكان، مما يؤدي إلى تغيير في التصورات المتعلقة بتوفر المساحات الخضراء. وفي المقابل، تعاني البلديات التي تشهد تنمية حديثة أو غير منظمة، مثل التضامن ودوار هيشر، من ندرة ملحوظة في المتنزهات الحضرية والمساحات الخضراء.

وتتجلى التفاوتات بين بلديات تونس الكبرى بوضوح، وعلى الرغم من سعي السلطات التونسية المحلية لمعالجة هذه التفاوتات من خلال تطوير أنظمة النقل العام، مثل خطوط الحافلات التي تربط المتنزهات الحضرية أو الحافلات الصيفية التي تربط الأحياء الشعبية بالبحر، إلا أن العديد من هذه المناطق لا يزال الوصول إليها متاحًا بالسيارة فقط. ويشير هذا الوضع إلى التفاوتات المستمرة بين السكان في الوصول إلى المرافق العامة في مختلف أنحاء تونس الكبرى.

٢,٤ المساحات الحضرية الخضراء في مدينة تونس

السياق الجغرافي والبيئي

تتولى بلدية تونس مسؤولية منطقة يُشار إليها فيما بعد مدينة تونس. وبصفتها عاصمة البلاد، تقع هذه المنطقة في وسط تونس الكبرى، وتتوافق مع إحدى البلديات الثماني والثلاثين التي تُشكل تونس الكبرى.

تتميز مدينة تونس بمجموعة من المعالم الجغرافية التي تُشكّل مزيجًا فريدًا من المناظر الطبيعية والتنمية الحضرية، حيث تقع المدينة على طول البحر الأبيض المتوسط، وتتمتع بمناخ معتدل. إلى الشرق من المدينة تقع بحيرة تونس المالحة الكبيرة، وهي معلم طبيعي متصل بالبحر، مما يعزز التنوع البيئي للمنطقة ويوفر مناظر خلابة في جميع أنحاء المدينة. على الرغم من أن معظم الأرض منخفضة، إلا أن العديد من التلال، بما في ذلك تلك المحيطة بحديقة "البلفيدير"، تضفي تنوعًا إلى مشهد المدينة، وتوفر نقاط مشاهدة مرتفعة للبحيرة والمدينة. ويعكس الهيكل الحضري لتونس توازنًا بين هُويتها التاريخية والحديثة، مع وجود مدينة تونس التقليدية في وسطها، وهي على النقيض من الأحياء الحديثة ومراكز الأعمال. وتضم المدينة أيضًا مساحات خضراء مثل حديقة "البلفيدير"، التي تُعدّ منطقة أساسية للترفيه والتنوع البيولوجي الحضري. وتساهم هذه المعالم مجتمعة في حيوية تونس وتؤدي دورًا رئيسًا في تشكيل التخطيط الحضري والبنية التحتية للمدينة.

أنماط التنمية الحضرية في مناطق متنوعة

تأسست بلدية تونس عام ١٨٥٨، وهي الجهة المسؤولة عن عدة أحياء، لكل منها هُويته الفريدة. وتتراوح هذه الأحياء بين المناطق التاريخية، مثل: باب البحر والمدينة، التي تعود إلى حقبة الانتداب، والأحياء السكنية الحديثة والمتطورة، مثل: المنزه، والخضراء، والعمران. كما توجد في هذه الأحياء العديد من المساحات الخضراء، والمدارس، والمراكز الثقافية، والمراكز التجارية. وبوصفها المركز السياسي والإداري لتونس، تضم مدينة تونس العديد من الجهات الحكومية والهيئات الدبلوماسية الكبيرة، مما يعزز مكانتها كمقر رئيس للأنشطة المؤسسية والاقتصادية في البلاد.

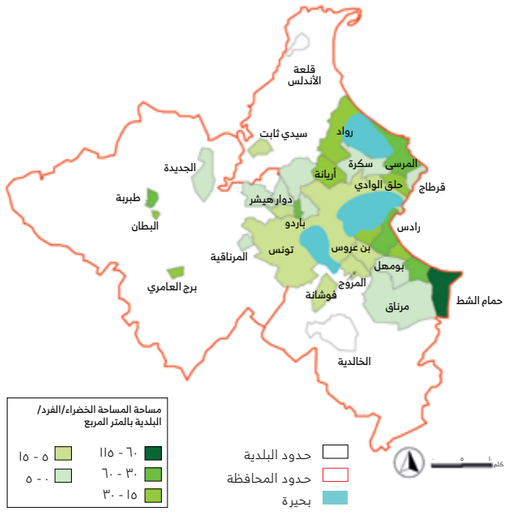

الشكل ٢,٥: التوزيع المكاني وتخطيط المساحات الخضراء المقررة في وثائق التخطيط الحضري بتونس الكبرى
© تركي وزعفران زهيوا، ٢٠٠٦

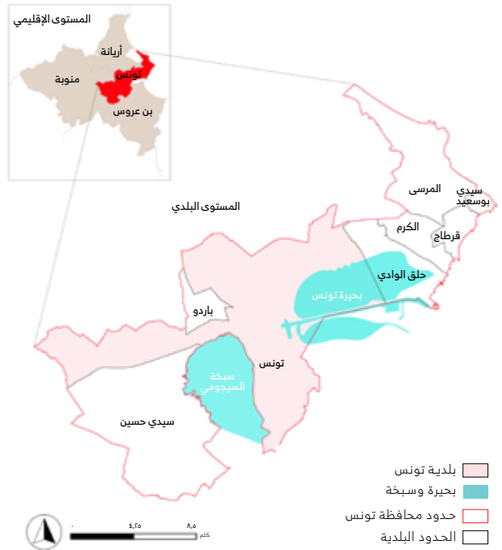

الشكل ٢,٦: الحدود الإدارية لمحافظة وبلدية تونس
© المؤلفون، ٢٠٢٤

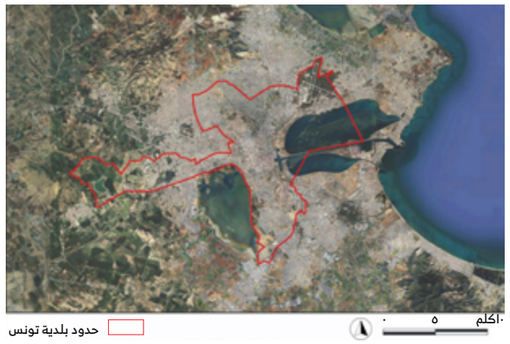

الشكل ٢,٧: صورة بالقمر الصناعي معدلة من خرائط قوقل توضح الحدود البلدية لمدينة تونس
© المؤلفون، ٢٠٢٤

ولطالما أدت بلدية تونس دورًا محوريًا في إدارة التنمية الحضرية للعاصمة، بما في ذلك الإشراف على التخطيط الحضري وتصميم المساحات الخضراء وتوفير الخدمات البلدية. ومع نمو المدينة، تواجه البلدية تحديًا يتمثل في الموازنة بين الحفاظ على التراث والحاجة إلى التوسع الحضري المعاصر. ويشمل ذلك تلبية احتياجات السكان مع دمج مشاريع مبتكرة لمواجهة التحديات الحضرية المتطورة التي تواجهها المدينة (بلدية تونس، ٢٠٢٣). بلغ إجمالي عدد سكان مدينة تونس ٦١٤,٧٠٣ نسمة في عام ٢٠١٨ (CGDR، ٢٠١٩)، ويتشكل هيكلها الحضري من خلال اتجاهات ديموغرافية وعوامل اجتماعية واقتصادية متنوعة. ويتفاوت معدل النمو السكاني بين أحياء المدينة الخمسة عشر، مما يعكس أنماط التحضر الأوسع في المنطقة.

وشهد باب البحر، القلب التاريخي للمدينة، انخفاضًا في عدد السكان في السنوات الأخيرة (INS، ٢٠١٤). ومع نزوح السكان، تحول الحي بشكل متزايد نحو الوظائف التجارية والخدمية، مما عزز دوره كمنطقة الأعمال المركزية في تونس. يعكس هذا التحول النسيج الحضري المتغير، حيث تحل الأنشطة التجارية محل المناطق السكنية تدريجيًا.

وفي المقابل، شهدت المناطق شبه الحضرية مسارات تنمية مختلفة، وبشكل خاص المنزه والعمران اللذان شهدا تحضرًا منظمًا، واستقرارًا سكانيًا، ونموًا للطبقة المتوسطة، مدعومة ببنية تحتية متطورة ومساحات خضراء. وفي الوقت نفسه، تواجه الأحياء ذات الكثافة السكانية العالية مثل الحرايرية تحديات كبيرة، بما فيها الاكتظاظ السكاني، والضغوط الاقتصادية، وشُح الموارد. وتشير هذه التفاوتات إلى الجهود المستمرة الهادفة إلى تحقيق التوازن في التنمية على مستوى البلدية.

وتُشدد الاختلافات الديموغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية بين أحياء مدينة تونس على أهمية الحاجة إلى استراتيجيات حضرية مُصمّمة خصيصًا. وتُعدّ معالجة ضغوط الأحياء ذات الكثافة السكانية العالية، وإدارة تحوّل المناطق التجارية المركزية، والحفاظ على المساحات الخضراء القيّمة والأراضي الزراعية، عوامل بالغة الأهمية لضمان تنمية متوازنة. ويجب أن يُراعي التخطيط الحضري الفعّال هذه الأنماط المُتميّزة لتعزيز الاستدامة والإنصاف في نمو المدينة.



الشكل ٢,٨: وسط مدينة تونس وإطلالته على البحيرة
© شركة أرتوس، ٢٠٢٠

دور المساحات العامة والخضراء ووضعها الراهن

تشير استعمالات الأراضي في مدينة تونس إلى أن المناطق السكنية، والمناطق متعددة الاستعمالات، والمرافق، والأنشطة، والبنية التحتية تشغل أكثر من نصف المساحة الإجمالية (٥٤٫٥٪). ومن ناحية أخرى، تشغل المساحات الخضراء، والمناطق الزراعية، والأراضي الرطبة ٣٠٪ من إجمالي المساحة.

وتمثل الأراضي غير المستغلة ١٤٫٣٪ من إجمالي المساحة (بلدية تونس، ٢٠٢٣). وتتركز المناطق الزراعية بشكل رئيس في الجزء الغربي من المدينة، وبشكل خاص في منطقة الحرايرية (٨٠٠ هكتار)، بينما تغطي الأراضي الرطبة ١١٥٨ هكتارًا. وتقع هذه الأراضي الرطبة بشكل رئيس على طول شواطئ بحيرة تونس وسبخة السيجومي.

وتتميز مدينة تونس بتنوع المساحات الخضراء والعامة، مما يعكس تاريخ المدينة وحيويتها الحضرية. وتقع هذه المساحات بشكل رئيس في الأحياء المخططة، وتشمل الشوارع والساحات الكبرى في المدينة الأوروبية، مثل: شارع الحبيب بورقيبة وساحة باستور، والتي تُعدّ شرايين حيوية للنشاط الثقافي، والسياسي، والاجتماعي.

وتوفر الحدائق الحضرية، مثل حديقة "البلفيدير" وحديقة الحبيب ثامر مساحات خضراء أساسية توفر فرصًا للترفيه والاستجمام، كما تُبرز مبادرات التخطيط الحضري السابقة. وعلى مستوى الأحياء، تُوفر الحدائق الصغيرة مساحات اجتماعية للمجتمعات المحلية، مما يعزز التفاعل الاجتماعي وسهولة الوصول. وتضم المدينة القديمة، وهي موقع تراث عالمي لليونسكو، مساحات عامة تقليدية مثل الأسواق التي تمزج بين التجارة والتفاعل الاجتماعي.

وعلاوةً على ذلك، يتميز التطور الحضري للمدينة بميزات جديدة، مثل: كورنيش البحيرة، الذي يجمع بين مساحات الترفيه وإطلالات الواجهة البحرية، ومشاريع ضخمة، مثل: المدينة الرياضية بالمنزه، التي تجمع بين الأنشطة الترفيهية والثقافية ضمن تصاميم عصرية واسعة. وتجسد هذه المساحات الخضراء، مجتمعةً، التقاء الإرث التاريخي بالتخطيط الحضري المعاصر، وبما تشهده مدينة تونس من تحول مستمر كبيئة حضرية حيوية.

وفي الأحياء العشوائية، تكون المساحات الخضراء المصممة (الحدائق والمتنزهات، وكذلك البنية التحتية الخضراء) أقل حضورًا في المناطق السكنية. ومع ذلك، فإن بعض هذه الأحياء العشوائية (القبارية والحرايرية، وغيرها) تقع بالقرب من المناطق الطبيعية أو الغابات. وهذا يفسر سبب احتواء القطاعين الغربي والجنوبي من تونس على أكبر مساحات خضراء داخل المدينة، حيث تغطي مساحة إجمالية قدرها ٤٢٦ هكتارًا. وتشمل المناطق الرئيسة داخل هذه القطاعات الحرايرية (٩٢ هكتارًا) والقبارية (١٨٦ هكتارًا) والوردية (١٠٠ هكتار).

وفي المقابل، يحتوي القطاع الأوسط - بالقرب من الخربة - على أصغر قدر من المساحات الخضراء، حيث يبلغ إجماليها ١٢٤ هكتارًا فقط، مع وجود مناطق مثل باب سويقة (٨ هكتارات) وباب بحر (١٣ هكتارًا) التي تُظهر تغطية خضراء محدودة بشكل خاص، على الرغم من أن باب بحر معروف بمساحاته الخضراء الشهيرة (شارع بورقيبة وحديقة الحبيب ثامر).

تشير وحدة التخطيط العمراني في تونس إلى أن إجمالي المساحات الخضراء يبلغ ٨٨٤ هكتارًا. من بينها، أكثر من ٢٥٪ مساحات خضراء حضرية مُطوّرة جزئيًا أو كليًا ومتاحة للسكان، بينما ٥٩٪ مساحات خضراء مُصممة، تشمل جميع المساحات المزروعة والمُصممة، سواءً كانت تحتوي على مرافق أو أثاث أم لا.

منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حددت السلطات التونسية هدفًا لتغطية المساحات الخضراء بواقع



الشكل ٢٫٩: توزيع استعمالات الأراضي في مدينة تونس
© بلدية تونس، ٢٠٢٣

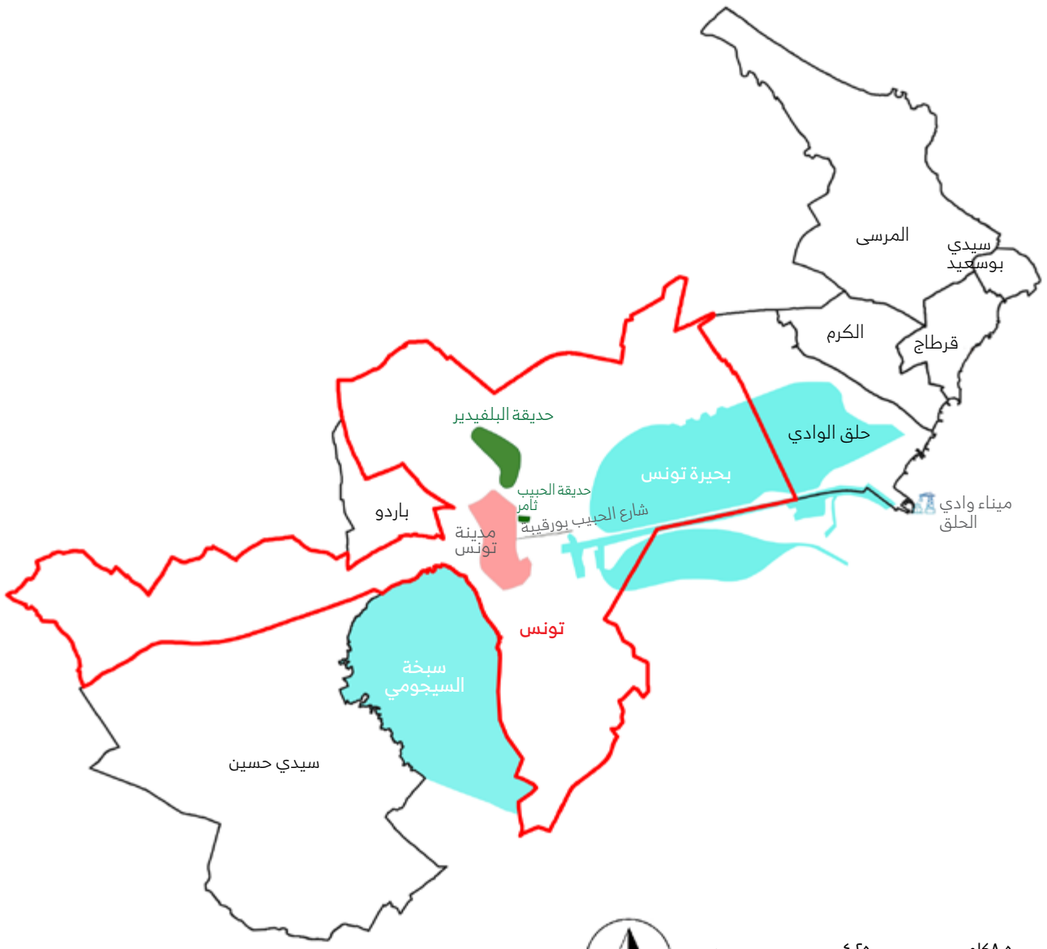

الشكل ٢٫١٠: خريطة تُبيّن أبرز المعالم في مدينة تونس
© المؤلفون، ٢٠٢٤



الشكل ٢٫١١: شارع الحبيب بورقيبة في مدينة تونس
© وليد حاج، ٢٠٢٢



الشكل ٢,١٢: حي المنزه
© شركة أرتوس، ٢٠٢٠

١٥ مترًا مربعًا لكل ساكن بحلول عام ٢٠٠٩، وهو الهدف الذي أصبح الآن هو القاعدة. حاليًا، تتجاوز بلدية تونس هذا المعيار، بنسبة مساحات خضراء تزيد عن ١٧ مترًا مربعًا لكل ساكن عند تضمين مناطق إعادة التشجير، والمقابر، والمشاتل (RCP)،[11] و١٢,٠٢ مترًا مربعًا لكل ساكن دون تضمين مناطق إعادة التشجير، والمقابر، والمشاتل. وقد أكدت دراسة استقصائية أجرتها Urban Dev عام ٢٠٢١ نفس النسب. ومع ذلك، هناك تباين ملحوظ عبر القطاعات: يتميز القطاع الشمالي بأعلى نسبة مساحات خضراء للفرد (٢٥,٤٨ مترًا مربعًا)، بينما يتمتع القطاع المركزي بأدنى نسبة (٩,٣٨ مترًا مربعًا). ويؤكد هذا التفاوت على التوزيع غير المتكافئ للمساحات الخضراء في أحياء تونس، حيث يتصدر القطاع الشمالي بشكل كبير في تخصيص المساحات الخضراء.

[11] المناطق المعاد تشجيرها، والمقابر، والمشاتل

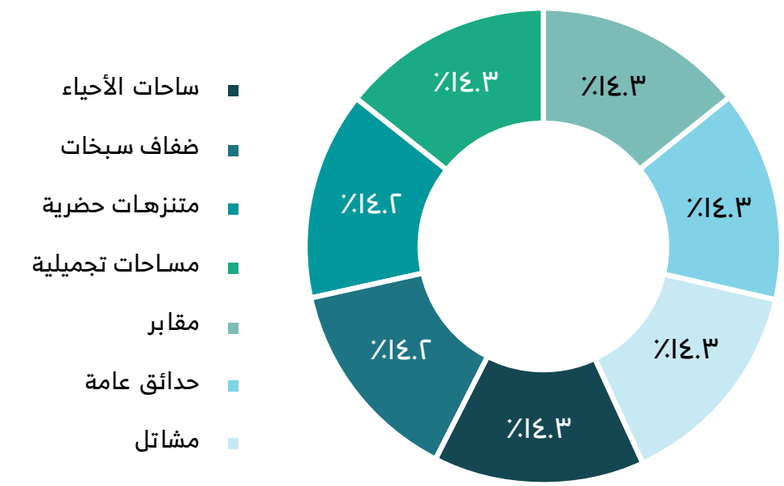

الشكل ٢,١٣: توزيع المساحات الحضرية الخضراء في بلدية تونس حسب النوع
© وكالة التعمير لتونس الكبرى، ٢٠١٧

الجدول ٢,١: منطقة المساحات الخضراء، ومنطقة إعادة التشجير، والمشاتل، والمقابر، ومعدل نصيب الفرد من المساحات الخضراء في بلدية تونس (٢٠٢٢)

القطاع	إجمالي المساحة الخضراء (بالهكتار)	المساحة التي تضم مناطق إعادة التشجير، والمشاتل، والمقابر (بالهكتار) (٢٠٢٢)	نصيب الفرد من المساحات الخضراء (بالمتر المربع) التي تضم مناطق إعادة التشجير، والمشاتل، والمقابر (٢٠٢٢)	نصيب الفرد من المساحات الخضراء (بالمتر المربع) التي لا تضم مناطق إعادة التشجير، والمشاتل، والمقابر (٢٠٢٢)	تقديرات عدد السكان في عام ٢٠٢٢ (X١٠٠٠)
غرب/جنوب	٤٧٨	٢٧٦,٥	١٦,٥	٦,٥	٢٩٤,٥
الوسط	١٢١,٥	٨٧,٥	٩,٥	٦,٥	١٢٩,٥
الشمال	٤٦٧,٥	٢٦٦	٢٥,٥	١٤,٥	١٨٣,٥
الإجمالي	١٠٦٧	٦٣٠	١٧,٥	١٢	٦٠٧,٥

© وكالة التعمير لتونس الكبرى، ٢٠٢٢

٢,٥. الخلاصة: عدم تكافؤ توزيع المساحات الخضراء في مدينة تونس

أظهر هذا الفصل أنه في حين تتمتع تونس بهُوية تاريخية راسخة ومقومات حضرية مهمة، مثل وجود الحدائق والمساحات الواسعة والمعالم البارزة المستمدة من التراث الأوروبي بشكل خاص، إلا أن المدينة تواجه أيضًا قصورًا مستمرًا في توزيع المساحات الخضراء.

وعلى الرغم من المزايا التي توفرها مشاريع كبرى مثل المنزه والبحيرة، إلا أن إمكانية الوصول إلى المساحات الخضراء وجودتها تتفاوت بشكل كبير بين الأحياء. وتُجسد منطقة الدراسة، الخربة، الواقعة ضمن نسيج حضري كثيف بالقرب من شارع بورقيبة، هذه التفاوتات، حيث لا تزال تعاني من نقص حاد في المساحات العامة الخضراء.

© المؤلفون، ٢٠٢٤

٣ دراسة السياق الحضري للخربة

٣,١ المنهجية وإطار التحليل

يهدف التحليل إلى دراسة الخربة (موقع التدخل والحي المحيط به) ضمن سياقها الحضري الشامل. ويبدأ بالظهور التاريخي والتطور المكاني للحي، ويسعى إلى تحديد خصائصه المميزة ومقوماته الحضرية. ولتحقيق هذه الغاية، تدمج المنهجية العناصر التالية:

- التحليل التاريخي، يستند إلى وثائق متاحة ومقابلات مع مؤرخين محليين، يتتبع تطور الحي ويحدد أصول السمات المعمارية والمكانية الرئيسة.
- تحليل رسم الخرائط، يشمل دراسة الخرائط (مثل خرائط المدينة بمقياس ١:١٠٠٠ الصادرة عن وكالة التخطيط العمراني بتونس الكبرى، ١٩٩٨) إلى جانب صور الأقمار الصناعية الحديثة من منصات مثل جوجل إيرث، وذلك للاطلاع على التحول المكاني مع مرور الوقت.
- مراجعة وثائق التخطيط والتصنيف، بما في ذلك مخطط التنمية الحضرية لمدينة تونس لعام ٢٠١٧، والتحقق من حالة تصنيف التراث من خلال جمعية حماية المدينة القديمة، لفهم الأطر التنظيمية وأهداف التخطيط.
- الزيارات الميدانية وعمليات السمح، تتضمن توثيقًا فوتوغرافيًا وتسجيلات صوتية وملاحظات بالمشاركة، بالإضافة إلى مقابلات شبه منظمة مع السكان المحليين ومستخدمي المكان، للتعرف على التجارب المعيشية والروايات المحلية.
- التحليل المكاني النوعي، يركز على ترابط المنطقة، وسهولة الوصول إليها، وواجهات استعمالات الأراضي، ونفاذيتها الحضرية. ويساعد هذا النهج متعدد الطبقات على وضع الخربة في سياق أنماط التنقل الشامل، والشبكات الاجتماعية والاقتصادية، والمسارات المحتملة للتنمية الحضرية المتكاملة.

٣,٢ خصائص موقع الخربة

يشير مصطلح "الخربة"، بمعنى "الحطام"، إلى جزء من المدينة تم قصفه في السابق، الأمر الذي أدى إلى هدم عدد من المنازل. ويُستخدم نفس المصطلح لوصف كلٍّ من المساحة المفتوحة التي نتجت عن هذا القصف - والتي يُشار إليها في هذا التقرير بـ "مساحة الخربة المفتوحة أو العامة" - والمنطقة الواسعة التي تضم المباني المحيطة بالموقع، ويُشار إليها هنا بـ "الخربة". وما يجدر ذكره أنه لا توجد حدود لهذا الحي، حيث يعتمد على حدود غير نظامية ومتعارف عليها محليًا. ويتميز هذا الحي بموقع استراتيجي لوجوده عند التقاء المدينة القديمة التاريخية بالمدينة الأوروبية.



الشكل ١,٣: حدود منطقة الدراسة بالنسبة للمدينة القديمة والمدينة الأوروبية
© المؤلفون، ٢٠٢٤



الشكل ٣,٢: موقع المساحة العامة في الخربة بالنسبة للمدينة القديمة والمدينة الأوروبية
© المؤلفون، ٢٠٢٤

ركزت الحدود التي اعتمدناها في هذه الدراسة، وما نطلق عليه "منطقة الدراسة"، على فهم آلية عمل المنطقة بأكملها، وتشمل الخربة والأجزاء المجاورة من المدينة. تتكون منطقة الدراسة من أجزاء من المدينة القديمة وأجزاء أخرى من المدينة الأوروبية. في الشمال، المنطقة التجارية النشطة باب بحر (ساحة النصر) المعروفة بأسواقها النابضة بالحياة ومركز البيع بالتجزئة وأسواق المدينة القديمة. في الشرق، شارع الجزيرة والمدينة الأوروبية. يتوافق الجنوب مع منطقة تربط النسيج الحضري القديم للمدينة القديمة بالتأثيرات الأكثر حداثة للمدينة الأوروبية. يقرب باقي منطقة الدراسة من قلب المدينة القديمة، مما يمثل انتقالًا تدريجيًا بين الأزقة الضيقة والكثيفة للمدينة القديمة.



الشكل ٣,٣: موقع المساحة العامة في الخربة ومنطقة الدراسة بالنسبة للمدينة القديمة والمدينة الأوروبية
© المؤلفون، ٢٠٢٤

المساحة العامة في الخربة: فجوة شاسعة في المدينة التاريخية

تقع الخربة، المعروف أصلًا باسم مدق الحلفا (مكان دقّ الحلفاء)،[١٢] في الجزء الجنوبي الشرقي من المدينة القديمة بتونس. وقد تميّز تاريخه بصدمة كبرى: حيث تعرض جزء كبير من هذا الحي إلى الدمار خلال الحرب العالمية الثانية، لا سيما موقع محطة التلغراف السابقة. وشهدت هذه المنطقة، التي كانت في السابق جزءًا من حيّ المختار، دمارًا هائلًا، تفاقم بفعل عمليات هدم إضافية صغيرة ساهمت في إزالة حوالي ٨٠٠٠ متر مربع من مباني المنطقة، وأدت إلى وجود مساحة مفتوحة شاسعة في منطقة كانت ذات كثافة سكانية عالية.

وتقع الخربة في الجزء السفلي من المدينة القديمة، على طول أسوار المدينة القديمة، وكان في السابق قريبًا من الميناء، امتدادًا لـ "الحي الفرنسي"، وهي منطقة ركّزت العديد من الأنشطة التجارية. أدى هذا الحي دورًا محوريًا في التنمية الاقتصادية للمدينة. وفي نهاية القرن التاسع عشر، وتحت الانتداب الفرنسي، احتفظت بطابعها التجاري بينما أصبحت رابطًا حيويًا بين المدينة التاريخية والمدينة الجديدة.

١٢ الحلفاء هو نبات (Stipa tenacissima) يتواجد في تونس، خاصة في الوسط، ويستخدم بعد تليين الألياف من خلال الضرب اليدوي قبل نسجها لصناعة السلال، والحصير، والسجاد، وغيرها من الحرف التقليدية.

الأهمية التاريخية، والاجتماعية، والرمزية

ضمّ هذا الجزء من المدينة العديد من البنى التحتية المهمة، مما ساهم في تنوعه الاجتماعي. فقد استضاف قنصليات (النمسا، والمجر، وإسبانيا، ومواناكو، والدنمارك) وخدمة تلغراف، وكان قريبًا من السوق المركزي والمستودعات التجارية والوكالات البحرية. ساعدت هذه المرافق الحي على النمو ليصبح حيًا نابضًا بالحياة ومتنوعًا.

ومن بين المؤسسات البارزة في المنطقة أول مدرسة متعددة الأديان في تونس الدولة، وهي كلية سانت لويس، التي أسسها الأب بورغاد. وأدت هذه المدرسة، الواقعة تحت إدارة البعثة، دورًا رائدًا في التعليم في تونس. كما كان الحي موطنًا لمستشفى سانت لويس الفرنسي، الذي كان موجودًا في أواخر القرن التاسع عشر في ثكنة سيدي علي عزوز الإنكشارية، وهو مبنى شُيّد في عهد حمودة باشا الحسيني (١٧٨١-١٨١٣). كان هذا المستشفى، الذي يغطي مساحة ١٥٠٠ متر مربع، جزءًا من شبكة رعاية صحية شملت مستشفى أصغر قريبًا في شارع بون سيكور. ضمّ حيّ



الشكل ٣,٤: خريطة تبين حدود المساحة العامة في الخربة
© المؤلفون، ٢٠٢٤


السوق المركزي


دار عثمان


دار باش حامبة - شارع الفن


باب البحر

الكنيسة القديمة سانت كروا


جامع الإشبيلي

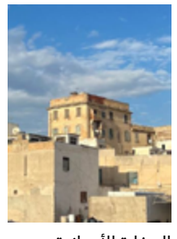
السفارة الأسبانية

الشكل ٣,٥: أبرز المعالم في المدينة نسبة إلى موقع المساحة العامة في الخربة
© المؤلفون، ٢٠٢٤



الشكل ٣,٦: ساحة الخربة المفتوحة التي تحولت إلى أكبر موقف للسيارات في المدينة القديمة
© المؤلفون، ٢٠٢٤

الخربة أيضًا مساكن أرستقراطية، مثل دار بيرم التركي، التي شُيّدت في أوائل القرن السابع عشر على الطراز الحفصي الذي كان لا يزال شائعًا آنذاك. يُذكر هذا القصر، الذي تبلغ مساحته ٨٨٥ مترًا مربعًا، بالأهمية التاريخية للمنطقة.

التحول الوظيفي من ساحة إلى مواقف سيارات

مع مرور الوقت، شهدت ساحة الخربة المفتوحة تحولات كبيرة، لتصبح في نهاية المطاف أكبر موقف سيارات في المدينة القديمة. كما تم إنشاء محطة سيارات أجرة في هذا الموقف. ولا يزال التصميم الحضري للموقف والمحطة واضحًا في الموقع حتى اليوم. إلا أن الاستيلاء على الأرض من قبل بائعين نظاميين وغير نظاميين، ونقل موقع محطة سيارات الأجرة، حدّ من وصول السيارات إلى هذا المكان.

وبإيجاز، نشأت الخربة وسط الدمار، وبرز كحيٍّ متأثر بعمق بالتاريخ، والتجارة، والتنوع الاجتماعي، وفي الوقت نفسه كان في قلب التحولات الحضرية داخل مدينة تونس القديمة.



الشكل ٣,٧: خريطة توضح الكتلة والفراغ في منطقة الدراسة
© المؤلفون، ٢٠٢٤





الشكل ٣,٨: التركيبة الحضرية لمنطقة الدراسة مع السمات المتناقضة في جزء من المدينة القديمة (يسارًا) والجزء الأوروبي (يمينًا)
© المؤلفون، ٢٠٢٤

٣,٣ التركيبة الحضرية لمنطقة الدراسة

تعكس الخصائص الحضرية لمنطقة الدراسة، التي تشمل كلًا من مدينة تونس القديمة والمدينة الأوروبية، تباينًا واضحًا بين نماذج حضرية متميزة، نابعة من فترات تاريخية ومنطق تخطيطي مختلفين. وكان التنوع الملحوظ في هذه المنطقة هو نتيجة التفاعل بين التنظيم المكاني العربي الإسلامي التقليدي والتصميم الحضري الحديث المتأثر بالعمران الأوروبي الحديث.

التباين في التركيبة والنسيج الحضري

يكشف المخطط الأساسي عن نموذجين متناقضين للتطور الحضري التاريخي. فإلى الغرب، تُمثل المدينة القديمة مثالًا رئيسًا على الأشكال الحضرية للمدينة العربية الإسلامية التقليدية، حيث يتميز تصميمها ببنية عضوية، وبشوارع ضيقة متعرجة تُشكل بنية حضرية متداخلة. كما تُعزز الأزقة الضيقة والمتعرجة، المصممة أساسًا لحركة المشاة، الحماية



الشكل ٣,٩: قطاع يوضح الأجزاء المختلفة للموقع
© ورشة عمل في تونس، ٢٠٢٤

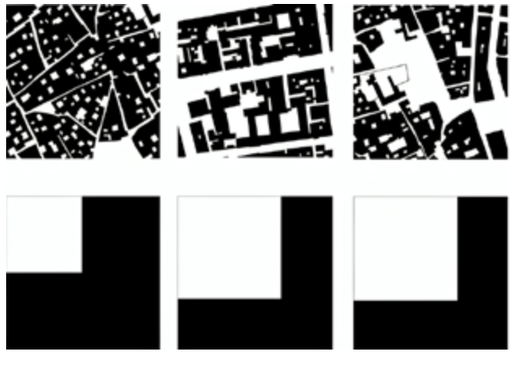

الشكل ٣,١٠: التقارب بين الأشكال الحضرية
© ورشة عمل في تونس، ٢٠٢٤

من تقلبات الطقس من خلال توفير مسارات مظللة وتعزيز الخصوصية والأمان. وتتميز المباني بكثافة تنظيمها، وغالبًا ما تتضمن ساحات أو ممرات داخلية أصغر لضمان الخصوصية والحماية من الحرارة الشديدة. ورغم أن هياكل المباني المتشابكة تترك مساحات مفتوحة محدودة، إلا أن المناطق العامة، مثل: قصر تربة الباي الذي تكثر به النباتات، تبرز كمراكز حيوية للتواصل المجتمعي. وتشمل المباني العامة أو الجماعية الأكبر داخل المدينة القديمة المساجد والأسواق، التي تُشكل مراكز حيوية للأنشطة. ويعكس هذا الترتيب المكاني جهدًا مدروسًا لتحسين استغلال المساحات المتاحة داخل أسوار المدينة التاريخية.

وعلى النقيض من ذلك تمامًا، يعكس شكل المدينة الأوروبية نهجًا حديثًا للتخطيط الحضري، مع شوارع واسعة ومستقيمة منظمة في نمط شبكي هندسي. يوفر هذا التصميم توجيهًا



الشكل ٣,١١: مجموعة من المشاهد توضح أبرز السمات الحضرية في المدينة القديمة، بما في ذلك الطابع العمراني (في الأعلى) وممارسات المستخدمين (في الأسفل)
© ورشة عمل في تونس، ٢٠٢٤



الشكل ٣,١٢: صورة لمبنى معمل، تم التقاطها من شارع الجزيرة
© المؤلفون، ٢٠٢٤



الشكل ٣,١٣: صورة لمبنى بحالة جيدة، تم التقاطها من شارع اسبانيا
© المؤلفون، ٢٠٢٤

أوضح ورؤية محسنة وإمكانية وصول أكبر ويسهل حركة مرور المركبات بكفاءة والوصول إلى البنية التحتية والاتصال. تعمل الشوارع الرئيسة، مثل شارع الحبيب بورقيبة، كمحاور مركزية محاطة بالمساحات العامة والمباني الإدارية أو السكنية الكبيرة. وعلى عكس التصميم الكثيف للمدينة القديمة، يسمح انفتاح المدينة الأوروبية بإدراج شوارع تصطف على جانبيها الأشجار ومساحات خضراء، والتي غالبًا ما تميز التقاطعات وتوفر مناطق للتفاعل الاجتماعي والتجمعات وحتى الأنشطة التجارية غير النظامية للباعة الجائلين. كما تتيح بصمات المباني الأكبر التي يسمح بها هذا الهيكل الشبكي إنشاء مبانٍ أطول. يسلط هذا التمييز الواضح في الشكل الحضري الضوء ليس فقط على الاختلافات في الفلسفة المعمارية، ولكنه يعكس أيضًا التأثيرات الثقافية المتباينة.

تبلغ نسبة المساحة المفتوحة في البيئة المبنية من المدينة القديمة حوالي ٢٤,٥٪، وهي تُشكّل بيئة حضرية مدمجة ومغلقة تضع الخصوصية والمجتمع في مقدمة الأولويات، بينما تُجسّد المساحة المفتوحة في الحي الأوروبي، والتي تبلغ ٤٥,٥٪، تخطيطًا حضريًا أكثر تنظيمًا على الطراز الأوروبي. ومن المثير للاهتمام أن الخربة يُظهر نفس نسبة المباني إلى غير المبنية مثل الأحياء الأوروبية، مما يؤكد على الطابع المميز لهذه المنطقة الفريدة من المدينة القديمة وإمكاناتها الأساسية لتكون بمثابة رابط إيجابي يربط المدينة القديمة بالحي الأوروبي عند نقطة التقاء حضرية مهمة. وكجزء من المساحات المفتوحة الكبيرة للغاية ضمن النسيج الحضري



الشكل ٣,١٤: صورة لمبنى مهمل، تم التقاطها من المدينة القديمة بالقرب من الخربة
© المؤلفون، ٢٠٢٤



الشكل ٣,١٥: صورة لمبنى بحالة جيدة، تم التقاطها من المدينة القديمة بالقرب من الخربة
© المؤلفون، ٢٠٢٤



الشكل ٣,١٦: آثار تآكل ظاهرة على واجهة مبنى سكني قديم في المدينة القديمة
© المؤلفون، ٢٠٢٤



الشكل ٣,١٧: أنشطة تجارية غير نظامية في شارع مغطى بالقماش
© المؤلفون، ٢٠٢٤

لوسط تونس، تؤدي المساحة المفتوحة في الخربة دورًا مهمًا بالفعل، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز شعور خاص بالتباعد المكاني. وفي الغالب، تتيح النسب المتباينة لارتفاع وعرض الشوارع المميزة للمدينة القديمة والمدينة الأوروبية تجربة فريدة للمشاة. وعلاوة على ذلك، تمثل الخربة منطقة انتقالية رئيسة توحد هاتين المنطقتين الحضريتين المتميزتين، كما يوفر إمكانية تسهيل الحركة في المدينة التي تشهد ازدحامًا شديدًا. وتبلغ المساحة المفتوحة في الخربة حوالي ٨٠٠٠ متر مربع، وهي تشكل فرصة نادرة في بيئة حضرية ذات كثافة سكانية عالية.

ومن ناحية أخرى، تتميز المساكن التقليدية في المدينة القديمة بهندستها المعمارية التي تُركز على الخصوصية، وغالبًا ما تُنظم حول ساحات مركزية توفر الإضاءة والتهوية. وبينما رُممت بعض المباني التاريخية، بفضل مبادرات الحفاظ أو بتمويل من الأفراد المتمكنين ماديًا، تعاني العديد من هذه المباني من الإهمال، مع تدهور واضح متمثلًا في الجدران المتصدعة والأسقف الآيلة للسقوط وقِدم المواد المستخدمة، بسبب التحديات الاقتصادية والمالية.



ساحات عامة: ١. ساحة النصر ٢. ساحة كاستيي كلتاهما مختلفتان للغاية
شوارع ذات طراز أوروبي: (شارع الجزيرة): باللون الفاتح، سيارات، ومشاة، وغطاء نباتي، وطوابق من ١-٦، وخدمات وأنشطة تجارية متنوعة
شوارع مختلطة الاستعمالات: شارع الكومسيون: ضيق، وكثافة، ومشاة فقط، ولا يوجد غطاء نباتي، وطوابق من ١-٤، وتوجد به أسواق تجارية

مقارنة





الشكل ٣,١٨: مساحات مجتمعية متباينة في الخربة
© المؤلفون، ٢٠٢٤



الشكل ٣,١٩: المحلات التجارية والبائعون في شارع الكومسيون المغطى بالقماش
© المؤلفون، ٢٠٢٤

وفي المقابل، يتميز الحي الأوروبي بمبانٍ أطول مستوحاة من الطراز الهوسماني، إلى جانب هياكل عامة وإدارية ذات فتحات واسعة مطلة على الشارع مثل الشرفات والنوافذ الكبيرة، مما يعكس مفهومًا مكانيًا مفتوحًا وحداثة. وعلى الرغم من أن هذه المباني سليمة من الناحية الهيكلية بشكل عام، إلا أنها تظهر عليها علامات معتدلة من التآكل، بما في ذلك الطلاء المتقشر والواجهات القديمة، بينما تتلقى المساحات العامة مثل الأرصفة صيانة غير متساوية.

ويستحوذ السكان بشكل كبير على شوارع المدينة القديمة، وكذلك شوارع المدينة الأوروبية. وتُستخدم أسطح المنازل في المدينة القديمة بشكل أساسي لأغراض خاصة، بينما تُستخدم بعض أسطح المنازل في الحي الأوروبي، كما في حالة شارع الحبيب بورقيبة، كمساحات مجتمعية، مما يوفر فرصًا للتفاعل الاجتماعي بالإضافة إلى المناظر الطبيعية الخلابة. وتتمتع الخربة بإمكانية الربط بين هذين النموذجين للمشهد الحضري. ومع ذلك، فإن هذا الدور لم يتم تحقيقه بسبب أن هذه المساحة في الأصل كانت موقعًا متهالكًا إلى جانب الافتقار إلى التخطيط الحضري المدروس.

ويمكن للخربة أيضًا أن يشجع على المشي نظرًا لأن شبكة شوارع المدينة القديمة سهلة المشي بشكل كبير، بينما تعوقها في المدينة الأوروبية حركة المركبات والباعة الجائلين. ومن المهم ملاحظة أن نموذج السوق السائد في المدينة القديمة يتضمن بائعين يعرضون بضائعهم خارج متاجرهم، ويشغلون جزئيًا الممرات العامة. ويمتد هذا النمط أيضًا إلى المدينة الأوروبية، مما يؤدي إلى الاستخدام المفرط للأرصفة.

وتسلط الخريطة أدناه الضوء على الخصائص المتناقضة لشارع الجزيرة وشارع الكومسيون كمساحات مجتمعية داخل موقع الخربة، مما يجسد خصوصية الطابع الحضري المميز والتفاعلات الاجتماعية السائدة. ويُعدّ شارع الجزيرة، وهو شارع واسع مليء بالمساحات الخضراء والمباني متعددة الاستخدامات، بمثابة مساحة شاملة تستوعب كل من حركة مرور المركبات والمشاة. ويعزز انفتاحه، إلى جانب التجارة والخدمات المتنوعة، مركزًا مجتمعيًا نابضًا بالحياة ومتعدد الوظائف، مما يعزز التفاعل وسهولة الوصول. ومن ناحية أخرى، يُشكّل شارع الكومسيون، الذي يتميز بمساراته الضيقة المخصصة للمشاة وتجارته الكثيفة التي تُشبه الأسواق التقليدية، مساحةً مجتمعيةً أكثر حميميةً وتقليدية. كما يُشجع تصميمه المُدمج على التفاعلات الاجتماعية الوثيقة ويدعم الأنشطة الاقتصادية المحلية، إلا أن قلة المساحات الخضراء ومحدودية المساحة قد تُعيق وظيفته كمساحةٍ عامة للتجمع. وتُظهر هذه الشوارع، مجتمعةً، كيف تُشكّل التصاميم الحضرية المُتنوعة طبيعة وجودة التفاعل المجتمعي في المنطقة.

أنماط استعمالات الأراضي ووظائفها

يتميز الحي الأوروبي، في منطقة دراستنا، بطبيعته المتعددة الوظائف، حيث تستوعب المباني مجموعة واسعة من الاستعمالات. وتتميز معظم المباني بمحلات تجارية في الطابق الأرضي، تساهم في نشاط اقتصادي نابض بالحياة، بينما تم تخصيص الطوابق العليا للأغراض السكنية والمساحات المكتبية.[١٣]

ويعكس هذا التكوين متعدد الاستعمالات التنظيم المكاني النموذجي للمراكز الحضرية، حيث يعزز القرب بين مساحات العمل والمنازل والمؤسسات التجارية التفاعل السلس بين الوظائف الحضرية المختلفة.

وتتميز المنطقة الانتقالية، الواقعة على الحدود بين المدينة القديمة والمدينة الأوروبية، أيضًا بطابع متعدد الوظائف، لكنها تبرز كمركز تجاري رئيس. وتجسد شوارع، مثل: شارعي الجزيرة والكومسيون، أهمية الدور الحيوي للتجارة التقليدية في وسط المدينة القديمة. وتستضيف هذه المراكز التجارية الفاعلة مجموعة متنوعة من الأنشطة، مما يجذب سكان المدينة القديمة وزوارها من خارج المنطقة، ويعزز الصلة بين أجزاء منطقة الدراسة.

١٣ يتم استخدام هذه المساحات بشكل رئيس اليوم كاستعمالات مكتبية



الشكل ٣,٢٠: انتشار الخدمات الثقافية والاجتماعية
© المؤلفون، ٢٠٢٤

وأخيرًا، يتم تعريف أجزاء المدينة القديمة من منطقة الدراسة بنموذجه متعدد الوظائف الخاص به، والذي يجمع بين الأنشطة الاقتصادية والسكنية. بينما تحتفظ المدينة القديمة بطابعها السكني القوي، حيث تؤدي المنازل التقليدية دورًا بارزًا، فإنها تُعدّ أيضًا مركزًا حيويًا للحرف والتجارة، حيث تتعايش الأسواق والورش مع المساحات السكنية.

وبشكل عام، تتميز منطقة الدراسة بتعدد وظيفي كبير، مع مزيج غني من الأنشطة التجارية، والسكنية، والمهنية. ويساعد هذا التنوع على تكامل الوظائف المختلفة في المدينة، مما يجعل المنطقة أكثر جاذبية وحيوية.

٣,٤ الخربة: مركز اجتماعي، واقتصادي، وحضري

البنية التحتية الاجتماعية والمرافق المجتمعية

تُعد الخربة مركزًا محوريًا للبنية التحتية الاجتماعية والثقافية المتنوعة. فهو بمثابة نقطة عبور رئيسة بين المدينة القديمة والأحياء الأوروبية، كما أنه يربط بين العديد من الأسواق، بما في ذلك سوق سيدي بو منديل وشارع الجزيرة. وتشتهر الخربة بهويتها التجارية القوية، وتتميز بكثافة حركة المرور - المشاة والسيارات على حد سواء - والازدحام المتكرر، مما يعكس دورها الرئيس في النسيج الحضري لتونس.

وليس بعيدًا عن الخربة (٣٠٠ متر من مساحة الخربة المفتوحة) يقع باب البحر، المعروف أيضًا باسم ساحة النصر (Place de la Victoire)، وهي ساحة عامة نشطة ومفترق طرق حضري بارز، يربط المدينة القديمة التاريخية بتونس الحديثة. وتجذب هذه المساحة النابضة بالحياة السكان المحليين والسياح على حد سواء، وتوفر أجواءً حيوية تحيط بها المقاهي، والمتاجر، والمعالم البارزة. ويُعدّ باب البحر مركزًا اجتماعيًا وتجاريًا







الشكل ٣,٢١: باب البحر: مركز حضري نابض بالحياة
© المؤلفون، ٢٠٢٤







الشكل ٣,٢٢: باب البحر: المساحة العامة وخدمات النقل في الخربة
© المؤلفون، ٢٠٢٤

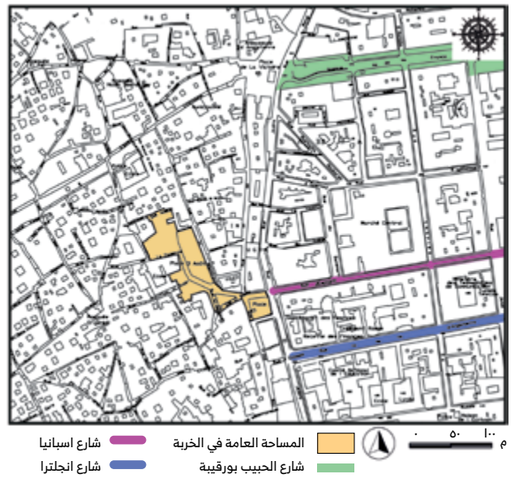



شارع الحبيب بورقيبة



شارع اسبانيا



شارع انجلترا

الشكل ٣,٢٣: السياق الحضري للشوارع المؤدية لمساحة الخربة العامة
© المؤلفون، ٢٠٢٤

أساسيًا، يُجسّد التلاقي الحيوي المستمر بين ملامح المدينة التقليدية والمشهد الحضري المعاصر.

ولا يُعرف باب البحر فقط بأنه مركز حيوي، بل أيضًا كنقطة اتصال رئيسة بين تونس والجزائر، بفضل محطات سيارات الأجرة التي توفر خطوطًا مباشرة عبر الحدود. ويُعزز هذا الربط الاقتصاد المحلي بشكل كبير من خلال تسهيل التجارة عبر الحدود، ودعم الشركات والوظائف المحلية، وتعزيز العلاقة بين تونس والجزائر.

ويُبرز الجزء الأوروبي بالقرب من الخربة مزيجًا من الطراز المعماري لحقبة الانتداب والعمارة المعاصرة، ويتميز بشوارعه الواسعة ومقاهي ومتاجر تُسهم في خلق بيئة حضرية نابضة بالحياة. وتُعدّ هذه المنطقة، المكتظة بالمباني الحكومية والمؤسسات الثقافية، منطقةً متعددة الوظائف وعالية الكثافة، تُشكّل محورًا للنشاط الاقتصادي والإسكان والخدمات. ويُعزز اتصال الخربة بالشارعين الرئيسين – شارع



الشكل ٣,٢٤: باعة جائلون يشغلون مساحة عامة بشارع اسبانيا بالقرب من المساحة العامة للخربة
© المؤلفون، ٢٠٢٤



السوق المركزي





المسرح البلدي

الشكل ٣,٢٥: البنية التحتية الحضرية والمرافق العامة الرئيسة في الخربة
© المؤلفون، ٢٠٢٤



مدرسة ابتدائية

إسبانيا وشارع روسيا – دورها في المشهد الاقتصادي للمدينة. ويعتبر الشارعان شريانين تجاريين أساسيين في تونس، حيث يجذبان حركة مشاة كبيرة ويدعمان التجارة المحلية من خلال مزيج متنوع من خيارات البيع بالتجزئة والمطاعم غير النظامية. ويعمل بشارع إسبانيا، على وجه الخصوص، ما يُقدّر بنحو ٣٠٠ إلى ٣٣٠ بائعًا يقدمون مجموعة واسعة من السلع الموسمية، والملابس، والأدوات المنزلية، والمنتجات المرتبطة بالمناسبات الدينية والأعياد. وغالبًا ما تُباع هذه السلع بأسعار أو جودة أقل، متجاوزةً قنوات الجمارك التقليدية، حيث يتم تهريب العديد من السلع من الجزائر، وهي ممارسة تحولت من ليبيا بعد عام ٢٠١١. ويؤدي هذا الاقتصاد غير النظامي دورًا حاسمًا في المعاملات اليومية، حيث يوفر السلع المتاحة للسكان المحليين ويدعم فرص العمل في المنطقة.

وتتميز الخربة ببنية تحتية متنوعة وأساسية، تشمل مرافق تعليمية، وتجارية، ومالية، ومجتمعية. ولا تدعم هذه المجموعة من المرافق العامة السكان المحليين فحسب، بل تساهم أيضًا في حيوية الحي الاقتصادية والاجتماعية.

ويحيط الخربة مرافق مهمة كما يضم خدمات حيوية، مثل: السوق المركزي (أكبر سوق للخضراوات والفواكه في العاصمة) والمسرح البلدي. ويجعل هذا الأمر الموقع وجهةً شهيرةً للزوار من جميع أنحاء العاصمة.

تضم الخربة في المدينة القديمة ثروةً من المعالم التاريخية والثقافية، بما في ذلك الهياكل البارزة، مثل: القصور، والمساجد، والنوافير، مما يدلل على عراقة الإرث التاريخي للمكان. وفي المقابل، يقدم الحي الأوروبي المجاور، الذي شُيّد في القرن التاسع عشر خلال فترة الانتداب الفرنسي، مزيجًا من الأساليب المعمارية الأوروبية والطابع العربي الإسلامي العريق للمدينة القديمة. وتُبرز هذه الخصائص المعمارية الفريدة التأثيرات المتنوعة التي تُشكّل هُوية الحي.



مسجد الزيتونة





باب البحر



دار باش حامبة

الشكل ٣,٢٦: المباني التاريخية المحيطة في الخربة
© المؤلفون، ٢٠٢٤

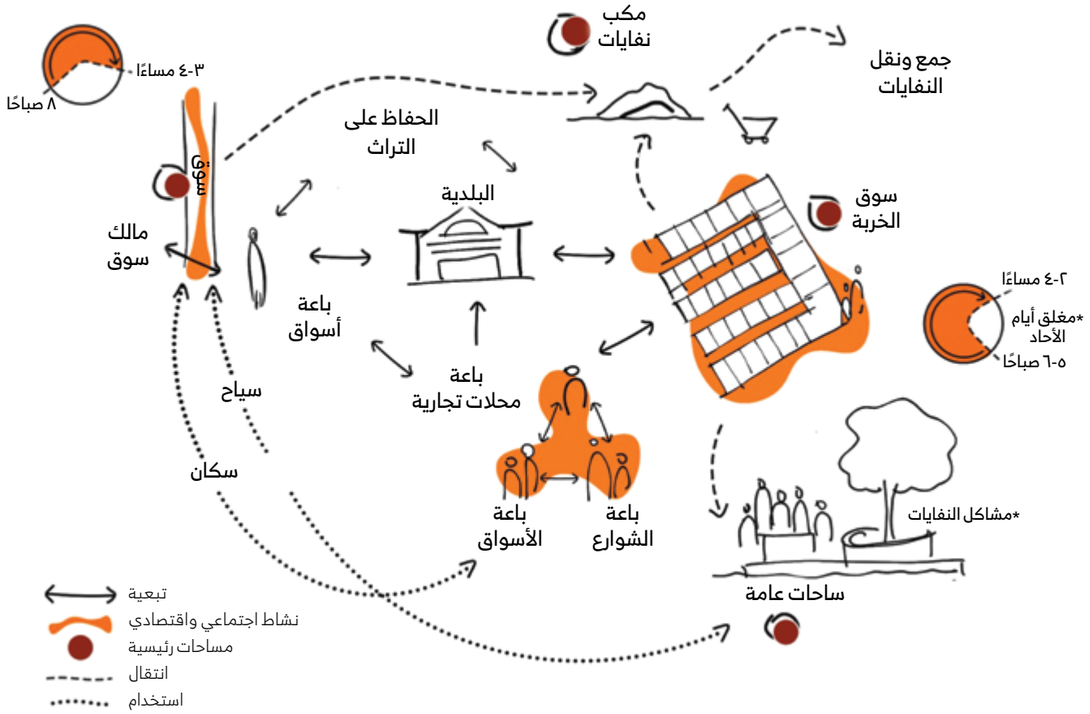

الشكل ٣,٢٧: يوضح الشكل التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية حول الخربة
© المؤلفون، ٢٠٢٤

وتُجسّد الخربة والمناطق المحيطة به في مدينة تونس القديمة التوازنَ المتداخل بين الحفاظ على التراث التاريخي وتغيّر استعمالات الأراضي. ومع احتفاظه بمركزه التجاري، يحقق الحي كذلك أهدافًا مفيدة للغاية، مما يعكس التطور المستمر للمساحة الحضرية. وهذا يُبرز التحدي الكبير المتمثل في دمج الوظائف الحديثة مع التنمية المستدامة والحفاظ على التراث في مراكز المدن التاريخية.

الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية

يُواجه تحديد جميع الأنشطة والعمليات في منطقة الدراسة بعض التحديات. يسلط هذا الجزء من التقرير الضوء على المساحة المفتوحة في الخربة على وجه التحديد وتفاعلها مع الأنشطة الحضرية المحيطة بها. ويُوضح الرسم البياني للعملية المرفق أدناه التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسة التي تحدث في المساحة المفتوحة في الخربة وما حوله.

يشير هذا الرسم البياني إلى الترابط بين العمليات الاجتماعية والاقتصادية في الخربة. ويسلط الضوء على الجوانب الرئيسة للتحليل على نطاق متوسط، بما في ذلك الدور المحوري للبلدية في توفير البنية التحتية والخدمات، بالإضافة إلى تأثير الأنشطة التجارية على إيقاع الحياة الاجتماعية في المنطقة والعنصر الزمني. كما يؤكد أن البائعين (الأسواق، والمحلات التجارية، والأسواق الشعبية، والباعة الجائلين وغيرهم) ليسوا جهات فاعلة فردية ومعزولة، بل لكل جهة دور محدد ويساهم في نظام أكبر وأكثر تعقيدًا. وبشكل أكثر تحديدًا، يعمل العديد من البائعين في وسط المساحة المفتوحة (المشار إليها في الخريطة باسم سوق الخربة) كوحدات تخزين أو توزيع بالتجزئة لمحلات أخرى، ويعملون كنظام معقد وموزع يتمحور حول منتجات متشابهة جدًا (الملابس بشكل رئيس)، مما يذكرنا بالأسواق التقليدية في المدينة القديمة. وتوفر متاجر أخرى وسائل راحة للزوار، مثل المقاهي والمحلات القديمة التي تبيع عصير الليمون والمعجنات التقليدية. وتجدر الإشارة إلى أن الباعة غير النظاميين - بمن فيهم أولئك الذين مُنحوا ترخيصًا عام ٢٠١٩ لتأسيس أعمالهم في وسط الخربة - يعملون ضمن شبكات. وتُشكل انتماءاتهم القبلية العمود الفقري لهيكلهم التنظيمي، وتُمثل هذه الانتماءات شكلًا من أشكال الحماية لوجودهم، وغالبًا ما تُعززها اتفاقيات ضمنية مع السلطات بشأن مواقع وأوقات عملهم.

أنماط وسائل النقل، والتنقل، والوصول

يتميز هيكل التنقل داخل منطقة الدراسة بتناقضات صارخة بين المدينة القديمة والمدينة الأوروبية المجاورة. وتكشف هذه الطبقات من الدراسة؛ تكوين شبكة الطرق، ووسائل النقل، والوصول إلى وسائل النقل العام، وتجربة المشاة، وكيف تؤثر أنماط التنقل المكاني على استخدام المساحات العامة وتجارب المستخدمين.

أ. أنماط التنقل في المدينة القديمة

يتشكل التنقل في المدينة القديمة من خلال نسيجها الحضري التاريخي. تتكون شبكة الطرق من أزقة ضيقة ومتعرجة ومرصوفة بالحصى مصممة لحركة المشاة. هذه الشوارع غير مُتاحة للمركبات الحديثة إلى حد كبير، باستثناءات في الأطراف أو من خلال الاستخدام غير النظامي للمركبات. يعتمد سكان المدينة القديمة وزوارها بشكل أساسي على المشي وعلى وسائل النقل المتاحة في الجزء الأوروبي من المدينة.





الشكل ٣,٢٨ : رجل مُسن وشاب صغير ينقلان البضائع بعربتيهما اليدويتين - التكيف مع الشوارع الضيقة التي يصعب على المركبات الوصول إليها
© المؤلفون، ٢٠٢٤

ب. تأثير المدينة الأوروبية على التنقل

في المقابل، تتمتع المدينة الأوروبية بشبكة طرق جيدة التنظيم وهرمية. تُسهّل الشرايين الرئيسة، مثل شارع الحبيب بورقيبة، وصول المركبات، وتدعمها شوارع فرعية ومجموعة من خيارات مواقف السيارات العامة والخاصة. ومع ذلك، يؤدي هذا إلى تحديات، مثل الازدحام المروري والتنافس على مواقف السيارات بين مختلف فئات المستخدمين. تشهد الخربة، نظرًا لقربها من شارع الجزيرة وساحة كاستيي، آثارًا خارجية سلبية لهذا الازدحام: الضوضاء وتلوث الهواء وانخفاض راحة المشاة، والتي تتفاقم بشكل خاص بسبب ارتفاع درجات الحرارة ونقص الظل.

ج. القُرب من وسائل النقل العام والمشترك

تتمتع المنطقة بتكامل جيد مع نظام النقل العام في المدينة، محطتي برشلونة وتونس البحرية، مما يوفر ربطًا واسعًا بالسكك الحديدية والمترو، لا سيما مع وجود نقطة انطلاق TGM (تونس-حلق الوادي-المرسى)، التي تربط وسط مدينة تونس بالضواحي الشمالية، بما في ذلك المرسى وسيدي بوسعيد وقرطاج. أما الخربة، فرغم أنها ليست نقطة اتصال رئيسة، إلا أنها تتميز بموقع استراتيجي بالقرب من مراكز النقل الرئيسة ، مما يعزز سهولة الوصول إليها وطابعها الانتقالي بين المدينة القديمة والمدينة ككل.

د. تحديات الوصول

إلى جانب النقل العام، تستفيد منطقة الدراسة من قربها من موقف سيارات أجرة مشترك، مما يوفر اتصالات سريعة وبأسعار معقولة إلى المناطق التي لا تخدمها الحافلات بشكل جيد، مثل الضواحي أو المدن الداخلية. توفر سيارات الأجرة الخاصة، المنتشرة على نطاق واسع في جميع أنحاء تونس، خيارات تنقل مرنة على مدار اليوم.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا الترابط القوي، لا تزال إمكانية الوصول إلى المساحات العامة محدودة. إن الحواجز التي تعترض البنية التحتية النظامية والاشغال غير النظامي للشوارع تخلق عقبات أمام الأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة، مما يقوض الوصول العادل والراحة.

هـ. النتائج والآثار

يكشف تحليل أنماط التنقل المتعددة الطبقات في الخربة ومحيطها عن مزايا وعيوب. ويمكن للنتائج وتدخلات المساحات العامة أن تُحوّل الخربة إلى مركز أكثر شمولًا وراحةً وتكاملًا في شبكة التنقل الحضري؛ وبالتالي، تُسهم في تحسينات المساحات العامة المستقبلية:

- الترابط كنقطة قوة: تُمثّل الخربة ممرًا بين مراكز النقل الرئيسة والمدينة القديمة، وتعمل كممرّ حيوي للمشاة يربط بين النسيج الحضري التاريخي والحديث، مما يُعزز أهميتها وقيمتها الاستراتيجية.
- الخلل في الراحة والسلامة: تُؤثر الضغوط البيئية، مثل ازدحام المركبات والضوضاء والحرارة، سلبًا على جودة المساحات العامة، وتُبرز الحاجة إلى تدخلات مُظللة ومُلائمة للمشاة لتعزيز الراحة والحد من التعرض للملوثات.
- الفجوات في الشمولية وإمكانية الوصول: معالجة العوائق، مثل الترتيبات المكانية الحالية والأنشطة غير النظامية التي تُشكل تحديات كبيرة للأشخاص ذوي الإعاقة أو محدودي الحركة، من خلال التصميم والإدارة لضمان الاستخدام العادل للمساحات العامة.
- فرصة لمراكز تنقل متكاملة: يُتيح قرب الخربة من البنية التحتية للنقل متعدد الوسائط إمكانية أن يُصبح مركزًا أكثر تنظيمًا للتنقل، حيث يدمج بين إرشاد المسارات ومساحات الراحة والممرات الخضراء، ويربط الحركة بالتجربة.

الخصائص السكانية والوضع الاجتماعي والاقتصادي

نظرًا لعدم وجود حدود مشتركة أو مقبولة على نطاق واسع للخربة، وعدم خضوع منطقة الدراسة لأي تقسيم إداري أو إحصائي، فمن الصعب تقدير عدد السكان بدقة. تقع الخربة بين أربعة قطاعات حضرية (باب بحر، صباغين، سيدي بومنديل، وسيدي علي عزوز)، ويبلغ عدد سكانها ٨٢٨١ نسمة و٣١٣١ وحدة سكنية (المعهد الوطني للإحصاء ٢٠١٤). ويضم هذا التعداد السكان

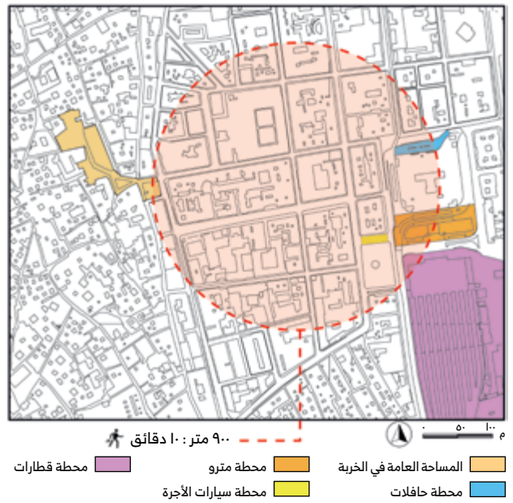

الشكل ٣,٢٩: خريطة تبين مواقع شبكة النقل العام القريبة من الخربة
© المؤلفون، ٢٠٢٤

الأصليين والوافدين الجدد الذين يشغلون (من خلال عقود إيجار منخفضة أو احتلال غير قانوني) منازل هجرها سكانها لصالح الأحياء الحديثة. ويتفاقم هذا الوضع بسبب قضايا الميراث المعقدة، والممتلكات التي تركها الأجانب الذين غادروا تونس بعد الاستقلال، وما ينتج عن ذلك من تدهور المباني.

ونتيجة لذلك، غالبًا ما تُستخدم العقارات في هذا الجزء من المدينة للتخزين (المستودعات) ومن قبل الأسر ذات الدخل المنخفض للغاية. يشغل المباني التي في حالة جيدة خدمات مثل المحامين وكتاب العدل. يمكن تقسيم الأنشطة التجارية في المنطقة تقريبًا إلى نظامية وغير نظامية. يغطي البائعون النظاميون مجموعة واسعة من الفئات (الجملة، والملابس والمنسوجات، والخدمات الغذائية، والمجوهرات والساعات، والمنتجات الغذائية، والحرف اليدوية، والقرطاسية، وما إلى ذلك). يتواجد بعضها في المتاجر، بينما يستخدم بعضها الآخر الأكشاك (مثال على ذلك سوق الخربة الموصوف أدناه). ينقسم الباعة غير النظاميين إلى نوعين: من يستخدمون الأكشاك، والباعة الجائلين. في هذه الحالة، تشمل الأنشطة التجارية غير النظامية البيع الذي يتم عن طريق شغل المساحات العامة للبيع أو استخدام المساحات غير المستأجرة لهذا النشاط. غالبًا ما يشغل الباعة النظاميون المساحة العامة المجاورة لمتاجرهم/أكشاكهم بشكل غير نظامي كامتداد لنشاطهم.

ونتيجةً لذلك، يرتاد الخربة زوارها أكثر من سكانها. ويشمل الزوار البائعين والعاملين في الحي (النظاميين وغير النظاميين)، والزبائن المحتملين، وأولئك الذين يستخدمون الخربة للوصول إلى محطات النقل العام. ينتمي الزبائن والمارة عمومًا إلى طبقات اجتماعية أقل حظًا، ويعتمدون على وسائل النقل العام، ويعتمدون بشكل كبير على التجارة غير النظامية منخفضة التكلفة. يميل الباعة غير النظاميين، على وجه الخصوص، إلى حمل كميات صغيرة فقط من البضائع، وهي الاستراتيجية التي تسهل الفرار في حالة مداهمات الشرطة وتقلل من الخسائر المحتملة أثناء عمليات التفتيش.

أطر تنظيم الملكية وأساليب إدارة الأراضي

لا تزال مسألة الملكية معقدة، سواءً داخل الخربة نفسها أو في المواقع المجاورة. فيما يتعلق بالمساحة المفتوحة في الخربة، بعد قصف المنازل، أدارتها البلدية كمساحة عامة، دون تحديد أصحاب حقوق. ووفقًا للبلدية، يمكن الاستمرار في معاملة هذا الموقع كمساحة بلدية، حتى لو أظهرت تحقيقاتنا أن بعض مساحات المساحة العامة يُطالب بها أفراد يدّعون حقوق ملكية الأرض.

لا تزال قضية الملكية من القضايا المعقدة ضمن الخربة نفسه وفي المواقع المجاورة له. أما فيما يتعلق بالمساحة المفتوحة في الخربة، فقد أدارتها البلدية، عقب القصف الذي أدى إلى تدمير المنازل، كمساحة عامة، دون أن يتم تحديد أصحاب الملكية. ووفقًا للبلدية، يمكن المواصلة في معاملة هذا الموقع كمساحة بلدية، على الرغم من أن الأبحاث التي أجريت لهذه الدراسة قد أشارت إلى أن هنالك بعض الأفراد الذين طالبوا بأجزاء من هذه المساحة، مؤكدين ملكيتهم لها. وفيما يخص بالمواقع المحيطة بالخربة، يمكننا ملاحظة فئات مختلفة من الملكية. وقد انتقل العديد من المُلّاك الأصليين للمنازل التاريخية في المدينة القديمة إلى الضواحي الشمالية مثل سيدي بوسعيد أو المرسى. وبدوره أدى هذا الانتقال، المدفوع بالهجرة من المناطق الريفية والذي تفاقم بسبب تدفق السكان من المحافظات الأخرى بحثًا عن فرص وظيفية وظروف معيشية أفضل، إلى نقص في المساكن وضغط على الموارد في المناطق الحضرية. وتبعًا لذلك، تحولت العديد من المباني الشاغرة في المدينة القديمة إلى "وكائل" – وهي مساحات مشتركة يتم تأجير الغرف فيها لعائلات لا توجد بينها صلة قرابة. وقد أثر هذا التكيف بشكل كبير على البنية الاجتماعية والمكانية للمدينة القديمة، مما ساهم في المزيد من التعقيدات الإدارية لملكية المباني داخل الحي.

وفي المدينة الأوروبية، ترك رحيل السكان الأوروبيين العديد من العقارات، بما في ذلك المتاجر والمباني، في حالة من عدم اليقين القانوني (بالإضافة إلى تلك التي بيعت للتونسيين). وبينما كانت الحكومة التونسية تدير بعض هذه العقارات وأعيد استخدامها للاستخدام العام، فإن البعض الآخر شغله السكان المحليون بشكل غير نظامي أو ظل شاغرًا. معظم المتاجر لها مالكون أو عقود إيجار قديمة جدًا. وقد أذنت المحافظة بالعديد من الأكشاك للبائعين غير النظاميين القدامى. ويضيف هذا المزيج من الملكية غير المحسومة وترتيبات المعيشة المشتركة طبقات من التعقيد إلى حوكمة الممتلكات والحفاظ على التراث في الحي.

٣,٥ مكونات المساحة المفتوحة في الخربة

ساحة الخربة المفتوحة هي عبارة عن مساحة خالية ضمن بيئة حضرية كثيفة، نشأت بالصدفة. لم تُصمم قط كمساحة عامة أو مساحة خضراء ككل. ومع ذلك، خضعت أجزاء معينة من هذه المنطقة لأعمال تطوير، والتي يتم تناولها في الجزء التالي.

ساحة كاستيي (Place de Castille)

ساحة كاستيي هي عبارة عن مساحة عامة ذات أهمية تاريخية، مساحتها ٥٤٠ مترًا مربعًا، أنشأتها القنصلية الإسبانية بين عامي ١٨٦٠ و١٨٨٠. رغبت القنصلية، الواقعة مقابل الساحة، في تخصيص مساحة خضراء أمام مقرها، لا سيما بالنظر إلى سمعتها في تنظيم الحفلات الاستعراضية بشكل متكرر. ونجحت القنصلية في التقدم بطلب إلى بلدية تونس لإعلان المنطقة غير صالحة للبناء

٢. الهيكل الإنشائي للبرجولة التي توفر الظلال

الشكل ٣,٣٢: ساحة كاستيي
© المؤلفون، ٢٠٢٤

١. سيدات يجلسن في الزاوية المظللة من الساحة



٣. رسم جداري يعبر عن رمز السلام



الشكل ٣,٣٠: باعة جائلون غير نظاميين يحملون كميات قليلة من البضائع
© المؤلفون، ٢٠٢٤



الشكل ٣,٣١: متجر في سوق "سيدي عزوز"
© المؤلفون، ٢٠٢٤

لمنع حجب رؤية القنصلية. وتقع الساحة في موقع استراتيجي بين شارع إسبانيا والقنصلية الإسبانية السابقة، وهي تُذكرنا بالتاريخ المتشابك لإسبانيا وتونس. يعكس اسم الساحة، تكريمًا لمنطقة قشتالة الإسبانية، الروابط التاريخية والدبلوماسية التي أثرت على تطور تونس خلال تلك الفترة.

ولسنوات عديدة، أُهملت هذه المساحة واستخدمها الباعة الجائلون. ولم يُعاد تطويرها إلى حديقة عامة إلا في السنوات الأخيرة للحد من خطر إعادة احتلالها من قبل الباعة الجائلين. والجدير بالذكر أن دورية شرطة متمركزة باستمرار بجوار الساحة، مما يساعد على منع الإشغال غير النظامي. تضم الساحة الآن وسائل راحة حديثة، مثل: المقاعد العامة وأعمدة الإنارة والأشجار الموزعة بشكل استراتيجي، مما يوفر الراحة والجاذبية الجمالية. تقف ساحة كاستيي، المحاطة بالعمارة التاريخية، بمثابة تذكير بماضي تونس الغني والمتعدد الطبقات، مجسدة مزيجًا من التأثيرات الأوروبية التي شكلت أجزاء من هوية المدينة. إن موقع هذه الساحة وأهميتها الرمزية يجعلها ميزة فريدة داخل المشهد الحضري، حيث تربط الإرث التاريخي لفترة الانتداب بالحياة الحالية للحي. وتشكل الساحة معلمًا اجتماعيًا وثقافيًا في المنطقة، حيث توفر مساحة مفتوحة للتجمعات والمناسبات الصغيرة والتفاعلات غير النظامية بين السكان والزوار.

أُضيفت لوحة جدارية نابضة بالحياة إلى ساحة كاستيي، ترمز إلى السلام والمحبة والسكينة. هذا العمل الفني، الذي أُنجز بالتعاون مع فنانين محليين ومبادرة "شارع الفن" المعنية بالقطاع المحلي، لا يُعزز جمال الساحة فحسب، بل يحمل أيضًا رسالة قوية عن الوحدة والوئام.

المساحة الخضراء المثلثة: التصوّر والإمكانات

تمتد هذه المنطقة المتواضعة على مساحة ٢٢٠ مترًا مربعًا، وهي منطقة مهمة في الحي. تتميز ببعض الأشجار التي توفر بعض الظل. كما تضم كشكين تجاريين، يُستخدمان كمنافذ بيع بالتجزئة صغيرة؛ أحدهما غير نظامي، وكلاهما يشغل جزءًا من المساحة العامة، بالإضافة إلى الأكشاك. ومع ذلك، تعاني هذه المنطقة من مشكلة كبيرة: النفايات وقطع النفايات، مثل صناديق الكرتون والأكياس البلاستيكية، المنتشرة في جميع أنحاء المنطقة، مما يقلل من قيمتها الجمالية والبيئية. كما يستخدمها الباعة لركن الدراجات النارية.

الساحة المرصوفة: الاستعمالات والطابع

تمتد الساحة المرصوفة على مساحة ٢٦٠ مترًا مربعًا، وهي مساحة عامة نابضة بالحياة، على الرغم من أن تصميمها يتأثر بشكل كبير بوجود مقهى قريب.

وبينما تنتشر بعض الأشجار في جميع أنحاء المنطقة، تشغل طاولات وكراسي المقهى معظم الساحة. يعكس التصميم دور الساحة كمكان تجمع شعبي، حيث اندمج المقهى في نسيج المكان. ومع ذلك، فإن وجود الطاولات والكراسي يمكن أن يجعل الساحة تبدو وكأنها امتداد للمقهى أكثر منها مساحة عامة مشتركة. ويمكن أن يكون هذا الترتيب ميزة وتحديًا في آن واحد، حيث يشجع على التفاعل الاجتماعي، ولكنه يحد أيضًا من مرونة المساحة لاستخدامات أخرى.

٣,٦ الحوكمة المحلية، والتأثير المؤسسي، وآفاق المشاركة

يبحث هذا الجزء من التقرير تفاعلات الحوكمة المحلية وتشعباتها في الخربة، مع التركيز على العلاقات المتداخلة بين الجهات المعنية الرئيسة، والأطر المؤسسية، والإمكانات المتطورة للمشاركة المجتمعية. ويتعمق في الأدوار التي تؤديها السلطات البلدية، ومؤسسات التراث، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الفاعلة المحلية في تشكيل إدارة





١. الباعة الجائلين يمارسون نشاطاتهم في بيئة غير صحية



٢. النباتات والمساحات المهملة

٣. نقاط جمع النفايات بمشاركة المجتمع المحلي

الشكل ٣,٣٣: تدهور الجوانب الجمالية والبيئية في المساحات المفتوحة في الخربة
© المؤلفون، ٢٠٢٤





٢. الباعة والمارة والمركبات في شارع مزدحم



١. متسوقون يقتنون حاجاتهم تحت المظلة.



٣. استغلال الرصيف كإمتداد للمقهى

الشكل ٣,٣٤: سيطرة الأنشطة التجارية، كالباعة والمقاهي، على المساحة العامة للخربة
© المؤلفون، ٢٠٢٤

المساحات العامة وحفظها وتطويرها. وعلاوةً على ذلك، يُسلّط هذا الجزء الضوء على التحديات والفرص المتاحة لتعزيز المشاركة المجتمعية، لا سيما في ضوء التحولات الأخيرة نحو عمليات صنع قرار أكثر شمولًا. ومن خلال دراسة مشهد الجهات المعنية واستكشاف سُبُل زيادة المشاركة المحلية، يُرسي هذا القسم الأساس لتدخلات فعّالة ومراعية للسياق في الخربة.

هياكل الحوكمة والمؤسسات المحلية

يكشف تحليل الجهات المعنية في الخربة عن شبكة متداخلة من الجهات الفاعلة ذات درجات متفاوتة من النفوذ والاهتمام، حيث يؤدي كلٌّ منها دورًا مُميّزًا في إدارة المساحات العامة والحفاظ عليها وتطويرها. بالإضافة إلى الجهات الفاعلة التقليدية المُحدّدة للمساحات الخضراء في تونس في الفصل الأول (وخاصةً بلدية تونس)، يُمكن تحديد جهات فاعلة أخرى:

- على المستوى المؤسسي، تُعدّ جمعية صيانة مدينة تونس (ASM) الهيئة الفنية الرئيسة التي يُستَشار إليها وتُشارك في أي أعمال تطوير داخل المباني أو المساحات العامة في المدينة القديمة. وعلاوةً على ذلك، يُعدّ المعهد الوطني للتراث (INP) جهةً فاعلةً أساسيةً في أي إجراءٍ يتعلق بمنطقةٍ أو مبنىً مصنفٍ ومحيطه. علاوةً على ذلك، توجد مدرسةٌ ابتدائيةٌ مُطلةٌ مباشرةً على الخربة. تجدر الإشارةُ أيضًا إلى التواجد الدائم للشرطة في الموقع، مما يمنع احتلال الساحة من قِبل الباعة الجائلين. ومن النقاط الأخرى الجديرة بالملاحظة فيما يتعلق بالبلدية: فهي ليست الجهة الفاعلة الرئيسة فحسب نظرًا لصلاحياتها كمديرةٍ للفضاء العام، بل تؤدي أيضًا دورًا هامًا.
- على مستوى منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، يُعدّ وجود شارع الفن ومسرح الحمرا (المساحة الثقافية لمدق الحلفا) جهتين فاعلتين للغاية في الموقع. كما تُعدّ مدينتي، وهي مجموعةٌ ذات مصلحةٍ اقتصاديةٍ تتألف من ٢٢ من أصحاب المطاعم، والفنادق، والحرفيين في المدينة القديمة، جهة فاعلة مهمة يجب إشراكها، نظرا لجهودها الرامية إلى تعزيز جاذبية المدينة القديمة. وتدعو برامج دولية مثل "مدينة النساء" التابعة لتحالف المدن و"أفريفودلينكس" (هيفوس) إلى مشاركتها في أي أعمالٍ تنموية. وتشهد بعض المواقع، مثل شارع البريد القديم، وجود جمعية محلية (بوبلي)[١٤] تعمل على تحويل المكان وتنشيطه.
- على مستوى الفاعلين العاديين، تتميز الخربة ومحيطه بعدد كبير من البائعين (النظاميين وغير النظاميين) والمارة.

وتُميز خريطة الجهات المعنية بين الجهات المعنية الرئيسة والثانوية، مُسلّطةً الضوء على تنوع أهدافهم ومواردهم وتأثيرهم على الحوكمة الحضرية.

يستعرض الرسم البياني لمحةً عامة عن الجهات المعنية المؤسسية وغير الحكومية والمجتمع المدني. تُعدّ الجهات المعنية الرئيسة، بما في ذلك البلدية والباعة غير النظاميين والسكان وأصحاب الأكشاك والباعة النظاميين، أساسية في الحوكمة الحضرية النظامية، والإشراف على الأنظمة واللوائح وتنفيذها في الخربة. كما يسلط الرسم البياني الضوء في الدائرة الأولى على الدور المحوري للجهات المعنية العادية، مثل بائعي الأكشاك والسكان المحليين، الذين يتفاعلون مع المساحة يوميًا ويشكلون جزءًا لا يتجزأ من نسيجها الاجتماعي والاقتصادي، إلا أنهم غالبًا ما يفتقرون إلى صوت في صنع القرار. وفي المقابل، تساهم الجهات المعنية الثانوية، مثل الشرطة، والشرطة الوطنية، والمحافظة، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الثقافية، والجماعات المحلية، بشكل غير مباشر من خلال دعم جهود الحفاظ على البيئة، والمشاركة المجتمعية، ومشاريع الاستدامة. وفي الدائرة الثالثة، تحدد الجهات المعنية الأخرى بناءً على مستوى تأثيرها واهتمامها بحوكمة المساحات العامة. ولا تزال الجهات الحكومية، مثل وزارة الإسكان، تتمتع بسلطة معينة في صياغة السياسات وتنفيذ الاستراتيجيات في المدينة القديمة، بالإضافة إلى المنظمات الدولية والمستخدمين اليوميين. وهذه الجهات الفاعلة، حتى وإن لم تكن مسؤولة بشكل مباشر عن هذه المساحة العامة، تُعدّ بالغة الأهمية في عمليات صنع القرار، مما يمكّنها من قيادة التغييرات في تخطيط المساحات العامة والحفاظ عليها. أما الرسم البياني الثاني، "الاهتمام والتأثير"، فهو يستعرض تصنيفًا للجهات الفاعلة الرئيسة من حيث استعدادها وقدرتها على التأثير في الموقع. ويمكننا أن نفهم أنه على الرغم من الاهتمام والتأثير الكبيرين لجهات، مثل: البلدية، وجمعية صيانة مدينة تونس، والمعهد الوطني للتراث، إلا أن بائعي الأكشاك لا يزالون يمثلون أهم الجهات الفاعلة في هذا المجال، ويتطلب أي تدخل في الموقع الأخذ بعين الاعتبار وجودهم ودورهم في التأثير على حيوية الموقع.

وتُجسد الخربة شبكة متداخلة من العلاقات، إذ يتأثر بشكل كبير بمجموعة متنوعة من الجهات المعنية، بما في ذلك باعة الأكشاك النظاميين وغير النظاميين، والسكان، والسلطات المحلية. فعلى سبيل المثال، يُقدم البائعون غير النظاميين بدائل بأسعار معقولة للسكان والمارة، مما يؤثر بشكل مباشر على جاذبية المنطقة وحركة المشاة. ومع ذلك، غالبًا ما يتطلب وجودهم تدخل الشرطة لإدارة النزاعات أو مراقبة

١٤ "بوبلي" هو مشروع تديره الجمعية للثقافة الرقمية، ومقرها في شارع البريد القديم (نهج البوسطة القديمة).

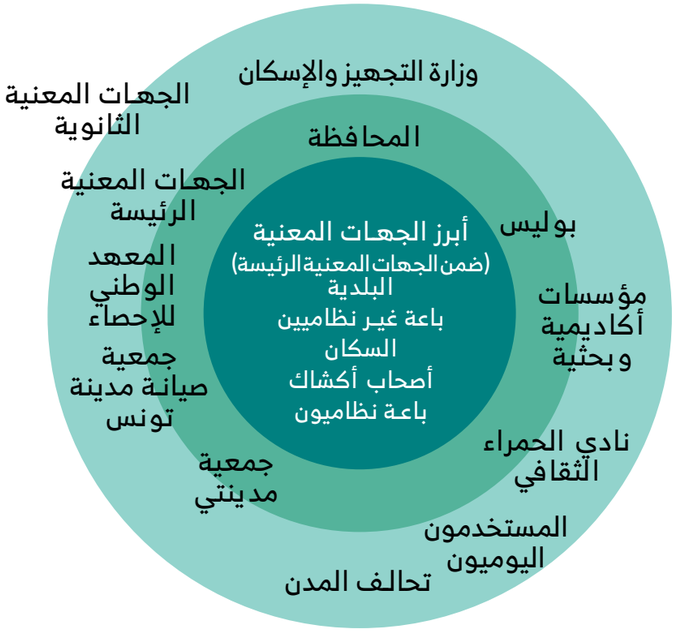

الشكل ٣,٣٥: رسم بياني يُبيّن الجهات المعنية
© ورشة عمل تونس، ٢٠٢٤

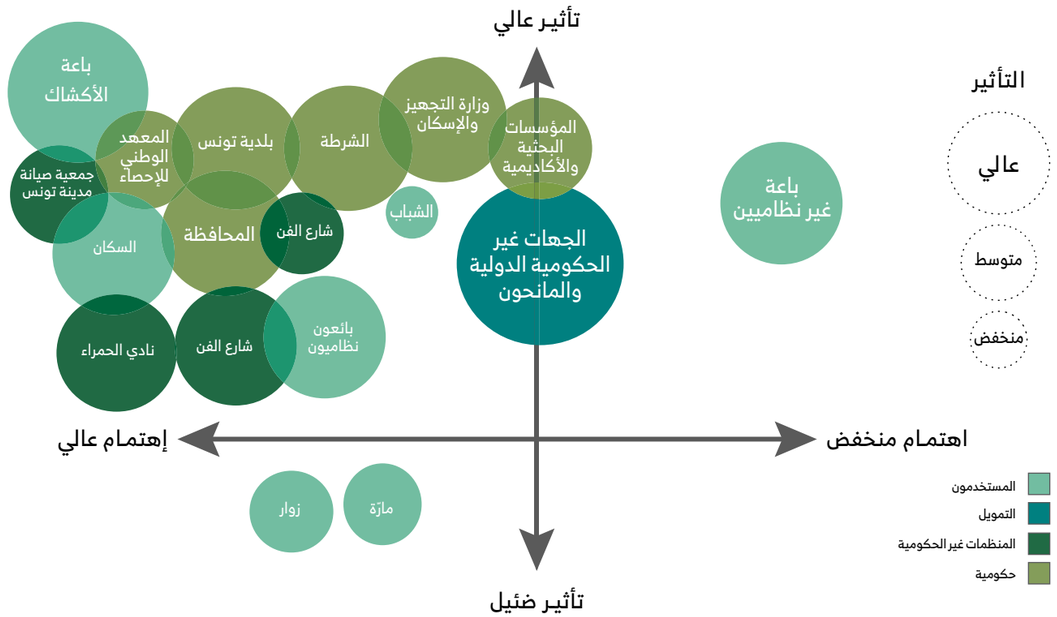

الشكل ٣,٣٦: مصفوفة تأثير الجهات المعنية مقابل اهتماماتهم
© ورشة عمل تونس، ٢٠٢٤

الأنشطة، مما يُبرز التوتر بين التجارة غير النظامية والرقابة التنظيمية. من ناحية أخرى، يُساهم البائعون النظاميون في هيكل المنطقة ونظامها، بينما يتأثر السكان، بصفتهم المستخدمين الرئيسين للمساحة، تأثرًا كبيرًا بتوفر السلع والخدمات، بالإضافة إلى البيئة العامة. ويُعتبر رضاهم عاملًا أساسيًا في نجاح المنطقة. يمتد تأثير هؤلاء الجهات المعنية إلى عملية صنع القرار، كما يتضح من البائعين غير النظاميين الذين نجحوا في الضغط على السلطات المحلية (المحافظة) لمنحهم وضعًا قانونيًا ومساحات مخصصة لأكشاكهم. لم يُغير هذا التحول دورهم فحسب، بل أكد أيضًا على قوة العمل الجماعي في تشكيل السياسات الحضرية. في نهاية المطاف، فإن التفاعل بين هؤلاء الجهات المعنية - سواء من خلال المساهمات الاقتصادية أو التحديات التنظيمية أو المناصرة المجتمعية - له تأثير عميق على الخبرة ومحيطه. إن تحقيق التوازن بين احتياجاتهم ومصالحهم المتنوعة أمر ضروري لتعزيز مساحة حضرية نابضة بالحياة وشاملة وفعالة. في الختام، فإن مشهد الجهات المعنية في الخربة هو مزيج متداخل ومثير للجدل في كثير من الأحيان من السلطات المحلية والمؤسسات التراثية والشركات والسكان والمطورين الخارجيين، كل منهم مدفوع بمصالح فريدة ومتضاربة أحيانًا في إدارة التوازن بين الحفاظ والتحديث. يؤكد هذا التنوع على الحاجة إلى تمثيل متوازن ومشاركة شاملة في التخطيط الحضري وتصميم المساحات الخضراء وإدارتها لمعالجة هذه وجهات النظر المتنوعة وتعزيز التنمية المستدامة والعادلة للمجتمع.

المشاركة المحلية والعامة المتوقعة

في حين أن مشاركة السكان في الإدارة العامة كانت محدودة تاريخيًا في تونس، ويعزى ذلك جزئيًا إلى الاستبعاد طويل الأمد من عمليات صنع القرار، إلا أن التحول نحو المشاركة المجتمعية بعد عام ٢٠١١ بدأ في إعادة تشكيل ممارسات الحوكمة الحضرية. ففي الخربة، حيث تهيمن على النشاط اليومي الاستخدامات المؤقتة مثل البائعين والزبائن والمارة، لا تزال هناك إمكانية لمشاركة مجتمعية أعمق. وقد كشفت المقابلات التي أجريت مع الحرفيين المحليين والسكان[١٥] عن اهتمام متزايد بالمساهمة في تخطيط المنطقة وإدارتها. وظهر مثال بارز على ذلك خلال ورشة عمل سبتمبر ٢٠٢٤، عندما تطوع متجر حلويات محلي بري الأشجار المزروعة حديثًا في المثلث الأخضر. ويعكس هذا العمل، على الرغم من تواضعه، استعدادًا لتحمل المسؤولية ويمكن أن يكون أيضًا بمثابة أساس لرعاية مبادرات إدارة مشتركة أوسع وثقافة رعاية محلية أقوى.

خطط التنمية والمشاريع الاستراتيجية

بالنسبة لتونس الكبرى، وفيما يتعلق بمنطقة الدراسة، تُسلّط التوجهات الرئيسة للمخطط الحضري الشامل (SDA) الضوء على الحفاظ على المناطق التاريخية وإعادة تأهيلها، مثل المدينة القديمة ووسط المدينة الأوروبية.

كما يُسلّط المخطط الحضري الشامل[١٦] الذي أعدته البلدية عام ٢٠١٧ الضوء على الحفاظ على خصائص وسط المدينة. وللمدينة القديمة والمدن الأوروبية لوائحها الخاصة.

وبالإضافة إلى المخطط الحضري الشامل، توجد أدوات أخرى لحفظ وإدارة التراث تُستخدم للحفاظ على التراث في المدينة القديمة والمدينة الأوروبية، ويُديرها وينفذها المعهد الوطني للتراث (INP) وجمعية صيانة مدينة تونس (ASM). يتجاوز تطوير تونس الخطط النظامية مثل المخطط الحضري الشامل (PAU)، ليشمل العديد من المبادرات الاستراتيجية.

تُوفّر استراتيجية تنمية مدينة تونس (SDVT) إطارًا شاملًا للنمو الحضري المستدام. تُخطط SDVT لتعزيز جاذبية وشمولية الجزء المركزي من المدينة، وتعزيز جاذبيته الثقافية وهويته. إضافةً إلى ذلك، يهدف "المخطط الأخضر لبلدية تونس" إلى تعزيز البنية التحتية الخضراء والتنوع البيولوجي في جميع أنحاء مدينة تونس. ويشجع المخطط مشاركة المجتمع من خلال المشاورات وورش العمل، بهدف تحسين جودة الهواء، وإدارة الفيضانات، ودعم الحياة البرية، كل ذلك بالتعاون مع الجهات المعنية لتأمين التمويل وتنفيذ المشاريع بفعالية.

ولم تُتخذ سوى إجراءات قليلة، مثل جمعية صيانة مدينة تونس التي تهدف إلى إعادة تأهيل صورة المدينة القديمة وإعادة تحديد دورها ضمن المنطقة الحضرية لتونس. ولا تقتصر مهمتها على الحفاظ على تفرد المدينة التاريخية ووحدتها فحسب، بل تشمل أيضًا ضمان اندماجها في بقية المدينة وعدم استبعادها. ويتجلى ذلك في العديد من المشاريع الرائدة المهمة، مثل ترميم تربة الباي وإعادة تطوير شارع بورقيبة. وفي حين أن المبادرات الخاصة - بما في ذلك المطاعم وورش العمل الحرفية - تقود الآن التحولات، إلا أن المشاركة العامة لا تزال محدودة، باستثناء مشاريع مثل إعادة تطوير شارع سيدي بن عروس.

لم يمنع الإطار التنظيمي الحالي، الذي يُولي الأولوية للحفاظ على التراث، ظهور مشاريع تطويرية مهمة في المنطقة المركزية للمدينة. لذا، يجب أن يُوفق تطوير المساحة العامة "الخربة" بين الحفاظ على التراث وتعزيز جاذبيته، في إطار يُعزز الهوية ويشجع على البنى التحتية الخضراء والاستدامة، مع ضمان التعاون بين الجهات الفاعلة.

٣,٧ الخلاصة: الخربة نموذج للتجديد الحضري الشامل والمستدام

تُمثل الخربة، ولا سيما مساحته المركزية المفتوحة، فرصةً فريدةً ضمن النسيج الحضري الكثيف لتونس. ورغم جهود التطوير السابقة، لا تزال هناك حاجةٌ إلى تدخل حضري أكثر شمولًا وتكاملًا لإطلاق العنان لإمكاناته بالكامل. واستنادًا إلى التشخيص الحضري الشامل، يجب أن تُلهم عدة محاور أساسية الإجراءات المستقبلية. يجب أن تُوفق التدخلات المستقبلية بين التراث الغني للمنطقة وحيويتها الاجتماعية والاقتصادية ومرونتها البيئية، مع تعزيز عملية تجديد حضري متوازنة وشاملة. يُعد الحفاظ على الهوية المتعددة للخربة أمرًا أساسيًا، لضمان استمرار نسيجها التاريخي والثقافي الفريد كأساس للتفاعل المجتمعي والنشاط الاقتصادي.

ويجب تعزيز وظيفتها كمركز تجاري واجتماعي من خلال مبادرات تُعزز الفرص الاقتصادية العادلة، مع معالجة التفاوتات في توزيع المساحات الخضراء. وفي الوقت نفسه، ستكون الجهود المبذولة لتعزيز مشاركة السكان وإشراك شبكة متداخلة من الجهات المعنية أساسيةً في تخفيف التوترات الاجتماعية وضمان التماسك المؤسسي.

ويجب معالجة تحديات مثل عدم كفاية البنية التحتية، وشح موارد الصيانة، والضغوط البيئية من خلال استراتيجيات تصميم حضري مستدامة ومتكيّفة. وتتطلب المرونة المناخية، على وجه الخصوص، اهتمامًا فوريًا، بما يضمن أن تدعم التحولات المستقبلية السلامة البيئية والرفاهية العامة.

ويمكن لتدخل مخطط له جيدًا في الخربة أن يحول هذه المساحة التاريخية المهمة، وإن كانت غير مُستغلة بالكامل، إلى مركز حضري مزدهر وشامل، يربط بين التقاليد والحداثة، ويعزز الاستدامة الاجتماعية والبيئية. وتمثل الخربة دليلًا قويًا على إمكانات المساحات الحضرية عند دمجها بوعي في نسيج المجتمع.

١٥ تم إجراء المقابلات بين شهري سبتمبر وديسمبر ٢٠٢٤ لتحقيق هدفين هما: فهم الموقع واحتياجات المستخدمين والحصول على الآراء المتعلقة بمقترحات التصميم الأولى.

١٦ يركز المخطط الشامل على تنظيم استعمالات الأراضي بكفاءة لتعزيز التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة وضمان الاستخدام المتوازن للموارد.

© ندى جوني ٢٠٢٤

٤ تقييم المساحات الخضراء العامة في الخربة وإمكانية تطويرها

٤,١ المقدمة ومنهجية التقييم

عقب تناول المساحات العامة والخضراء على مستوى تونس الدولة وتونس المدينة، ودراسة خصائص الحي الذي يقع فيه المشروع، يستعرض هذا الفصل تحليلًا مفصلًا لظروف موقع المشروع، ومن ثم يستعرض أبرز التوجهات المتعلقة بالتخطيط والتصميم.

وتتمحور منهجية فهم وتحليل المساحات العامة والخضراء للموقع في بيئته الحضرية حول ثلاثة عناصر رئيسة هي: (١) فهم الموقع من خلال العمل الميداني، (٢) إجراء مقابلات مع الجهات الفاعلة والمستخدمين الرئيسين، (٣) تنظيم المنطقة إلى أقسام قابلة للإدارة لدراستها عن قرب.



الشكل ٤,١: تحليل المساحات الخضراء
© المؤلفون، ٢٠٢٤

أولًا، يُجرى العمل الميداني لاكتساب فهم مباشر للموقع. ويشمل ذلك أنشطة مثل الملاحظات المباشرة، والمسوحات، ورسم خرائط المجتمعات المحلية، ورسم خرائط للأوضاع القائمة، مع التركيز على البيئة المادية، والخدمات المتاحة، والبنية التحتية، وأنماط التنقل. بالإضافة إلى ذلك، يُستخدم رسم خرائط الموارد لتحديد الموارد الرئيسة، وتُجرى جولات ميدانية للرصد المنهجي في مختلف المناطق.

ويُعد التواصل مع ممثلي المجتمع المحلي أمرًا أساسيًا لبناء الروابط واكتساب رؤى أعمق للمنطقة. تشمل الأنشطة الرئيسة في هذه المرحلة الجولات الاستكشافية، والجولات الميدانية، ورسم خرائط الموارد، والملاحظات المباشرة، وبناء الحوار، والمقابلات، ومجموعات التركيز، وتثليث البيانات.

ثانيًا، أجريت مقابلات مع الجهات المعنية الرئيسة والمستخدمين لاستخلاص وجهات نظر متنوعة وإثراء الدراسة برؤى نوعية. تشمل الجهات الفاعلة المؤسسية الرئيسة التي تمت مقابلتها البلدية وجمعية صيانة مدينة تونس (ASM)، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المحلية. كما أُجريت مقابلات مع مجموعة من المستخدمين ضمت السكان، والبائعين والزوار - لاستيعاب تجاربهم واحتياجاتهم اليومية. ولضمان التغطية الشاملة، قُسِّمت منطقة الدراسة إلى خمس مناطق، مع إشراك مجموعات من المجتمعات المحلية في كل منطقة. وبلغ عدد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في كل منطقة على النحو التالي: المنطقة ١ (١٥شخصًا)، المنطقة ٢ (٢٠ ١٥شخصًا)، المنطقة ٣ (١٥شخصًا ١٨)، المنطقة ٤ (٢٧ ١٥شخصًا)، والمنطقة ٥ (٢٨ شخصًا).

وأخيرًا، قُسِّمت المنطقة إلى خمسة أقسام قابلة للإدارة من خلال التقسيم على الخريطة، مما يسمح بتحليل أكثر تنظيمًا وتركيزًا. واستخدمت العينات لاختيار مناطق تمثيلية داخل هذه الأقسام لإجراء فحص أدق. ويضمن هذا النهج أن تلتقط الدراسة السياق الأوسع والتفاصيل المحددة للبيئة الحضرية، مما يوفر أساسًا شاملًا لفهم المساحات الخضراء والعامة وتحسينها. ولضمان تحليل شامل، تتبنى الدراسة نهجًا متعدد المقاييس. فعلى المستوى الكلي، يُفهم الموقع من خلال البحث المكتبي، والجولات الاستكشافية، وتقسيم الخريطة، وأخذ العينات. أما على المستويين المتوسط والصغير، فيُجرى عمل ميداني مفصل، يشمل التواصل مع ممثلي المجتمع المحلي، ورسم خرائط الموارد، والجولات الميدانية، والملاحظات المباشرة، والمسوحات، ورسم خرائط المجتمعات، وتحديد الأوضاع القائمة.

ومن خلال دمج هذه الأساليب، تضمن الدراسة فهمًا شاملًا للبيئة الحضرية، حيث تجمع بين الرؤى النوعية المستمدة من المقابلات وملاحظات العمل الميداني المفصلة والتحليل المكاني المنظم. يوفر هذا النهج الشامل أساسًا متينًا لاقتراح تحسينات على المساحات الخضراء والعامة.

فهم الموقع

النطاق الشامل

- البحث المكتبي
- الجولات الاستكشافية
- تقسيم الخرائط
- أخذ العينات

العمل الميداني

النطاق المتوسط والنطاق المحلي

- التواصل مع ممثلي المجتمع المحلي
- تحديد الموارد
- جولات مقطعية
- عمليات مسح للملاحظات المباشرة
- استبيانات
- تخطيط المجتمعات المحلية
- تحديد الأوضاع الراهنة
- تحديد البيئة الطبيعية
- تحديد الخدمات
- تحديد البنى التحتية
- تحديد التنقل

المقابلات

١٥ المجموعة ١	٢٧ المجموعة ٤
٢٠ المجموعة ٢	٢٨ المجموعة ٥
١٨ المجموعة ٣	

الشكل ٤,٢: منهج شامل لتحليل مكاني منظم
© المؤلفون، ٢٠٢٤

٤,٢ تحليل الخصائص البصرية والبيئية للمنطقة

منطقة متضررة بيئيًا بفعل النفايات، والفيضانات المتكررة، والحرارة الحضرية

تم تحديد ثلاث قضايا بيئية رئيسة. تتعلق الأولى بتراكم النفايات، وخاصة من الباعة، ووجود مركز لجمع النفايات البلدية، مما يُنتج روائح كريهة ويشوه منظر الساحة. أما المشكلة الثانية فتتعلق بالمناخ، وهي مياه الأمطار التي لا تُصرف بكفاءة، مما يُخلف بركًا مائية دائمة بعد هطول الأمطار. وتتفاقم هذه المشكلة بسبب تقادم شبكة الصرف الصحي وارتفاع مستوى التمعدن السطحي. وخلال فترات الحرارة الشديدة، يظل عبور الخربة صعبًا بسبب قلة الظل والأرض الإسفلتية.

نقص الإضاءة للاستخدامات الليلية

تتوفر البنية التحتية للإضاءة في الخربة، إلا أن اتساع المساحة يُصعّب توفير إضاءة كافية للمنطقة بأكملها. تتركز معظم وحدات الإضاءة على طول الممرات الرئيسة.



الشكل ٤,٣: تراكم مياه الأمطار على أرض صلبة غير نافذة للمياه
© المؤلفون، ٢٠٢٤

تصورات السلامة والتماسك الاجتماعي

يختلف الأمن في الخربة باختلاف الأبعاد، بما في ذلك الموقع والوقت. وإلى جانب هذه العوامل المكانية والزمانية، تؤدي العوامل الاجتماعية دورًا حاسمًا في تشكيل الظروف الأمنية (أ. غالي، ي. تركي، ٢٠١٨)، ويرتبط تصور الأمن ارتباطًا وثيقًا بالجنس. وتتسم أساليب الأمن، سواءً من قِبل جهات إنفاذ القانون مثل مراكز الشرطة أو التواجد الأمني، بالتشتت، وغالبًا ما تُنفَّذ بشكل غير متسق في المنطقة. وتغلق الأنشطة التجارية في الموقع مبكرًا، دائمًا قبل غروب الشمس. تضم المنطقة ثلاثة مواقع دينية: جامعين ومسجد. وتشمل الخدمات المتاحة في الحي مدرسة وروضة أطفال. والمرفق الثقافي الوحيد المُحدَّد هو مسرح. وتتكون المساحات العامة من ساحات ومساحات مفتوحة. والجمعية الوحيدة الموجودة في المنطقة هي "شارع الفن". وهذه الكثافة من الأنشطة قادرة على تعزيز الشعور بالأمن، لكنها تبقى غير كافية.

الحياة البرية في المناطق الحضرية والزوار الموسميون

ترتاد المكان أيضًا القطط، التي تجد فيه الهدوء والتواصل مع السكان والمارة في المساحات الخضراء الصغيرة. كما تسكن الطيور المهاجرة أشجار الموقع خلال المواسم.



الشكل ٤,٤: المرافق العامة المحيطة بالخربة
© المؤلفون، ٢٠٢٤

تحديات إدارة النفايات

تضم الخربة مستودعًا للنفايات البلدية يُستخدم لتخزين النفايات المُجمعة من المدينة القديمة، حيث تعيق الشوارع الضيقة عملية الجمع المباشر. وعلاوة على ذلك، يُنتج الموقع نفسه كمية كبيرة من النفايات، وخاصةً البلاستيك والكرتون، نتيجةً لتفريغ البضائع التي يبيعها البائعون. تتضمن إدارة هذه النفايات مجموعة متنوعة من جامعي النفايات، مُصنفين حسب الحجم من الأصغر (XXS) إلى الأكبر (XL). ويشرك هذا النظام جهات معنية متعددة، بما في ذلك الجهات العامة والخاصة وسكان الحي/البائعين، حيث يؤدي كلٌ منهم دورًا مُحددًا في جمع النفايات ومعالجتها والتخلص منها. وتعكس هذه العملية تفاعلًا معقدًا بين آليات الحوكمة النظامية وغير النظامية داخل الموقع.



الشكل ٤,٥: انتشار القطط في ساحة كاستيي
© المؤلفون، ٢٠٢٤

يوضح الرسم البياني التالي عملية إدارة النفايات في موقع الخربة، موضحًا بالتفصيل مسار جمع النفايات من المصادر السكنية والتجارية إلى مرحلة الإلقاء. تبدأ العملية بنقاط تجميع نفايات متعددة، حيث تُجمع النفايات عبر مستويات مختلفة من أساليب الجمع. توضح الخريطة مسارات جمع النفايات وسهولة وصول المركبات داخل موقع خربة. كما تُبرز كيفية تنقل أنواع مختلفة من مركبات جمع النفايات في المنطقة، مُصنفة حسب حجمها وسعتها الاستيعابية.

تتوافق المسارات المرمّزة بالألوان مع مستويات سهولة وصول المركبات:

- XXS (وردي): يُمثل الجمع اليدوي أو الجمع عن طريق المشاة، والذي غالبًا ما يقوم به عمال يحملون النفايات يدويًا.
- XS (أحمر): مسارات مُتاحة للمركبات الآلية الصغيرة مثل الدراجات البخارية المُجهزة بملحقات جمع النفايات.

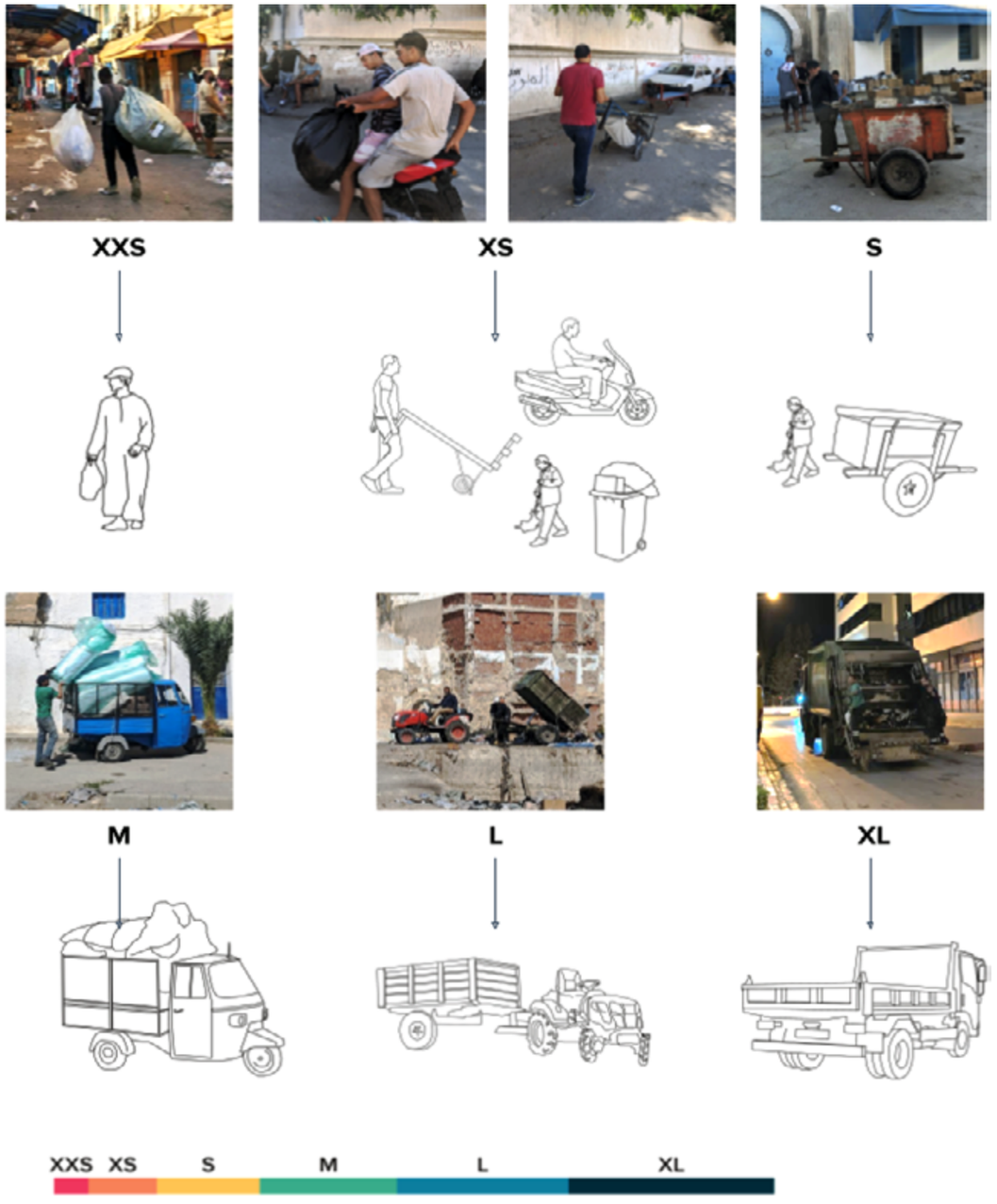

الشكل ٤,٦: آلية إدارة النفايات في الخربة
© المؤلفون، ٢٠٢٤



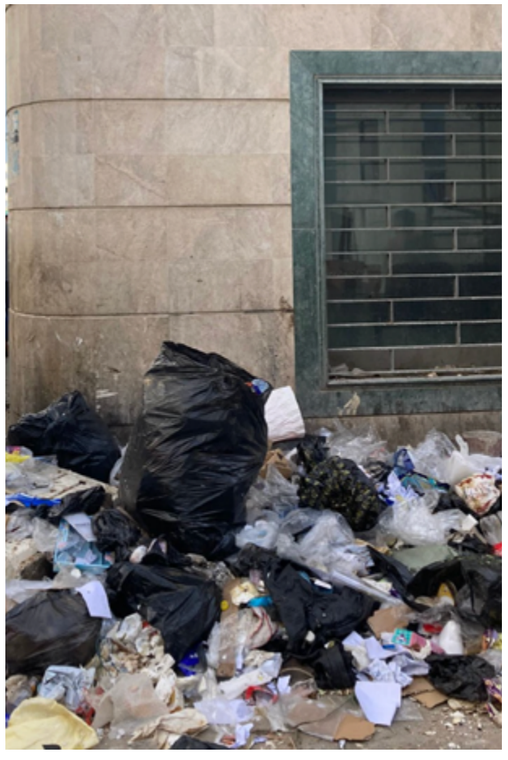

الشكل ٤,٧: تراكم النفايات في منطقة الدراسة
© المؤلفون، ٢٠٢٤

- S (أصفر): مُناسب للمركبات الصغيرة ذات الثلاث عجلات أو المركبات المُماثلة المُستخدمة لجمع النفايات.
- M (أزرق فاتح): مسارات للشاحنات متوسطة الحجم أو المركبات المُصممة لأحمال النفايات المُعتدلة.
- L أزرق غامق: مسارات مخصصة لشاحنات كبيرة ذات سعة أكبر.
- XL أخضر غامق: أكبر المركبات المستخدمة في نقل النفايات، مثل شاحنات ضغط النفايات.

ويستخدم مكب النفايات كموقع مركزي لجمع النفايات والتخلص منها. وتشير الأسهم إلى تدفق المركبات نحو مكب النفايات، مما يُوضح سهولة الوصول والقيود التي تفرضها شبكة الطرق والتخطيط الحضري.

وفي نهاية المطاف، تُرمى جميع النفايات المُجمعة من موقع خربة والمناطق المحيطة به في مكب نفايات محلي. كما يُرمى هناك أيضًا جزء من المواد المُفصولة، مثل البلاستيك والكرتون. أما النفايات التي يجمعها "البرباشة" (جامعو النفايات غير النظاميين)، فهي تجمع ثم تنقل بالمركبات في نهاية اليوم. ولهذا الغرض، يضع الباعة عبواتهم البلاستيكية والكرتونية على الأرض أمام متاجرهم لتسهيل جمعها من قِبل "البرباشة". ويؤدي هذا الوضع إلى تدهور المظهر الجمالي والبيئة.

وتشير الملاحظات إلى أن حجم النفايات المُنتَجة والمُجمّعة يوميًا كبير، مما يُؤكد الحاجة المُلِحّة إلى ممارسات أكثر استدامة لإدارة النفايات. ومع ذلك، فإن الكمية المنقولة بالشاحنات في نهاية اليوم لا تزال أقل من إنتاج النفايات اليومي، مما يؤدي إلى تراكم مُستمر للنفايات ذات الروائح الكريهة في الموقع.

ملاحظات ختامية: يُمكن أن يؤدي التخضير وتصميم المساحات العامة وآليات الحوكمة المُناسبة دورًا في تحسين ظروف الموقع والحي.

ويكشف تحليل الموقع عن تداخل في أوجه القصور المُتعددة. فعلى الرغم من إمكاناته الكبيرة كموقع مركزي في قلب العاصمة، إلا أن الوضع الحالي لا يُستغل هذه الميزة. بل على العكس، تُحوّل هذه القيود المُختلفة الخربة إلى مكانٍ للمرور السريع أو التسوق التجاري، دون أي جاذبية خاصة أو مساهمة ملحوظة. علاوة على ذلك، تُقام هذه الأنشطة في ظروف سيئة التصميم، تتسم ببنية تحتية غير كافية، وتحديات مناخية، وروائح كريهة مُستمرة.

ويُسلّط هذا التقييم الضوء أيضًا على أهمية نهج التخضير وتطوير مساحة عامة مُصممة جيدًا، وكلاهما لديه القدرة على تغيير صورة الموقع بشكل كبير. وعلاوة على ذلك، فإن تعقيد النظام التشغيلي للموقع - بما في ذلك الأنشطة التجارية، وإدارة النفايات، والتنقل - إلى جانب تعدد الجهات المعنية، يجعل الحوكمة ركيزة أساسية في أي استراتيجية إعادة تطوير مقترحة.

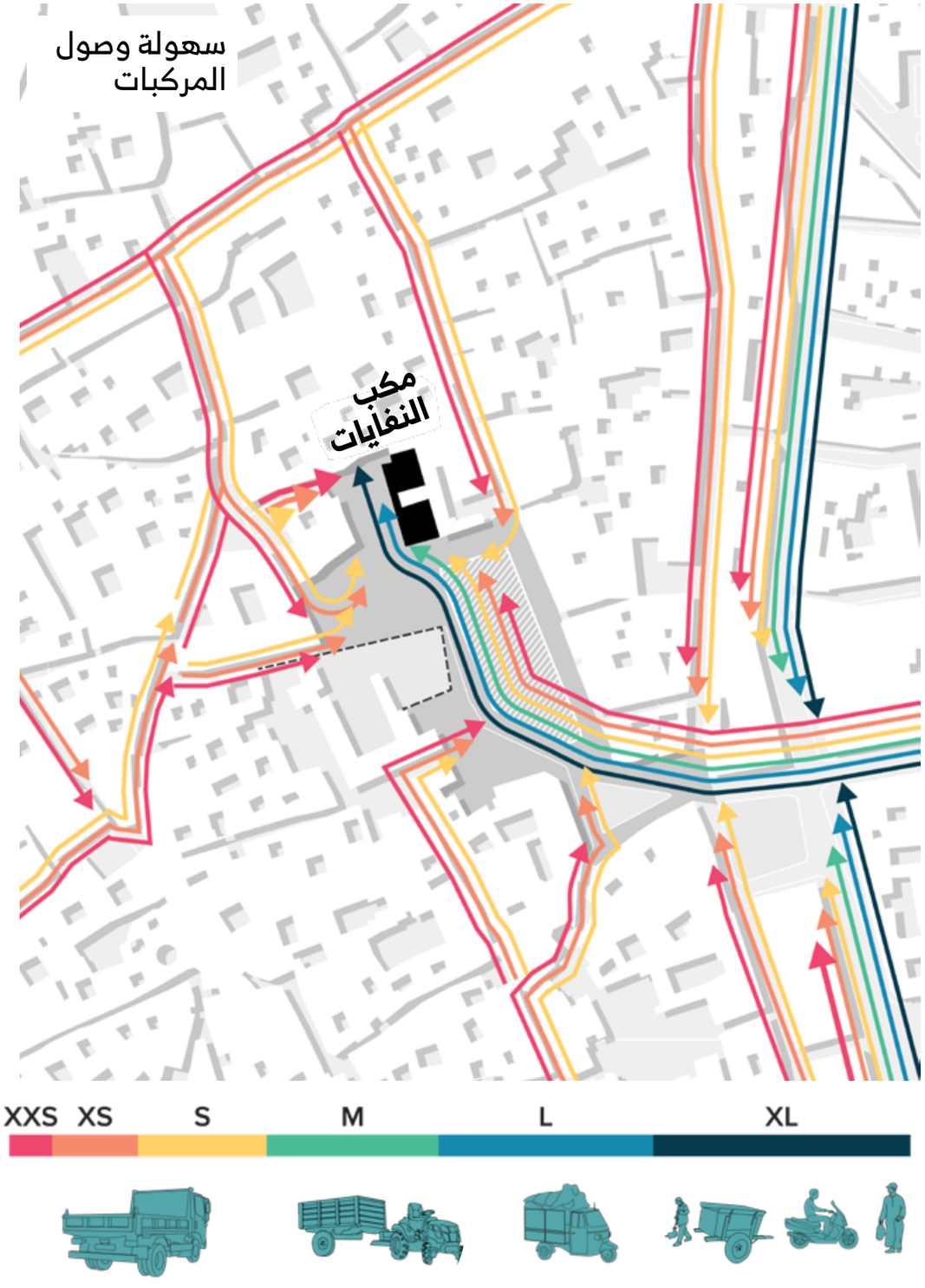

الشكل ٤,٨: عملية جمع النفايات ووصول المركبات
© المؤلفون، ٢٠٢٤

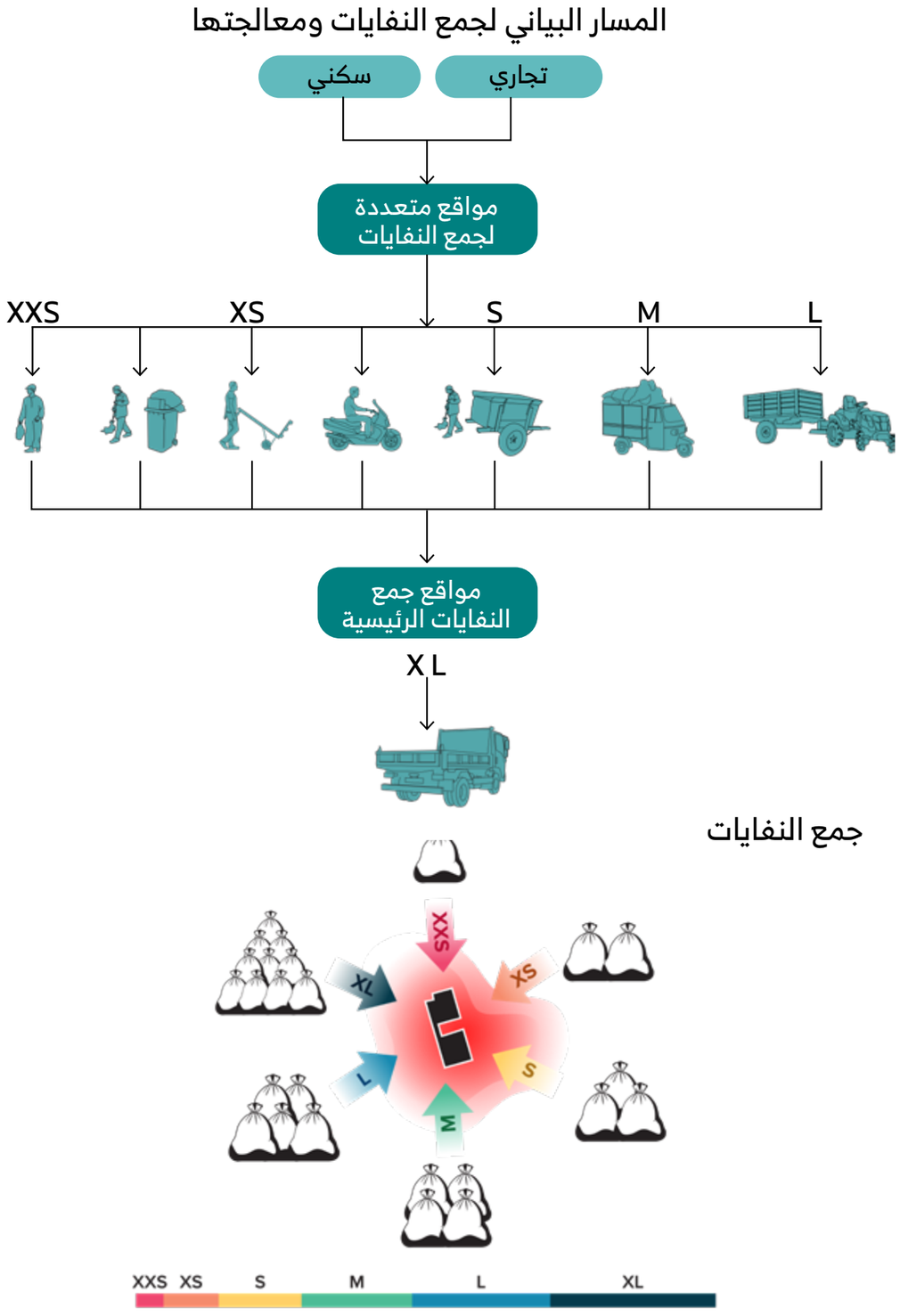





الشكل ٤,٩: انتشار مخلفات البلاستيك والكرتون المستخدمة عن طريق الباعة الجائلين في الموقع
© المؤلفون، ٢٠٢٥



الشكل ٤,١١: مستودع نفايات بلدية
© المؤلفون، ٢٠٢٥





الشكل ٤,١٠: برباشة يجمعون مخلفات البلاستيك التي تركها الباعة الجائلون
© المؤلفون، ٢٠٢٥



الشكل ٤,١٢: شجرة توفر الظلال في المدينة الأوروبية
© المؤلفون، ٢٠٢٤

٤,٣. خرائط التوزيع المكاني للنباتات القائمة ونقاط البنى التحتية الخضراء

يُرجَّح وجود الأشجار في الجزء الأوروبي السابق من المنطقة أكثر من المدينة القديمة، نظرًا لكثافة المباني العالية واختلاف تصميمها. المساحات بين المباني أوسع في المدينة الأوروبية، مما يسمح للأشجار ليس فقط بأداء وظائف جمالية، بل أيضًا بتوفير الظل. في مساحة الخربة المفتوحة، يُمكن رؤية نباتات مزروعة في أصص وأحواض نباتات زينة بين الحين والآخر، وإن كانت نادرة نسبيًا، بالإضافة إلى أشجار مزروعة في المدرسة الابتدائية، ولكنها لا تزال مرئية من المساحة المفتوحة.

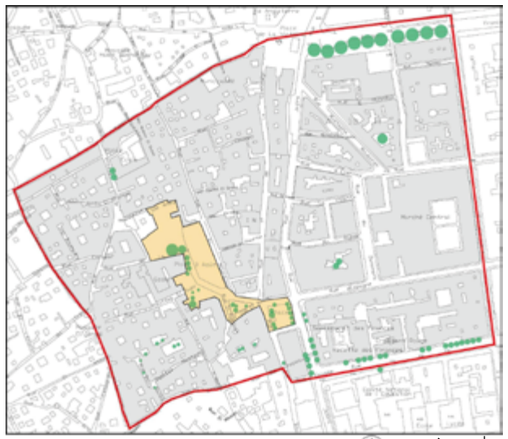

الشكل ٤,١٣: تحديد مواقع الأشجار في منطقة الدراسة
© المؤلفون، ٢٠٢٤

٤,٤ إمكانيات تطوير البنى التحتية الخضراء

تعزيز المحاور الخضراء عبر الخربة

تقع الخربة عند تقاطع مسارين حضريين رئيسين: أحدهما يمر عبر المدينة القديمة والآخر على طول المدينة الأوروبية. ويقدم هذان النسيجان الحضريان نماذج متميزة للبنية التحتية الخضراء. وتتميز المدينة القديمة بشوارعها الضيقة، بتغطية خضراء محدودة، حيث تُستخدم أشجار صغيرة ذات بصمة أرضية محدودة بسبب القيود المكانية. وفي المقابل، تتميز المدينة الأوروبية بشوارعها المبطنة بالأشجار، وخاصة أشجار التين الكثيفة على طول الطرق الرئيسة مثل شارع بورقيبة، والتي توفر الظل وتجذب الطيور المهاجرة، مما يساهم في التنوع البيولوجي الحضري.

وعلى الرغم من موقعها الاستراتيجي، تظل الخربة مساحة فارغة وغير مستغلة بشكل كافٍ، مما يفقدها فرصة العمل كحلقة وصل خضراء بين هذين النموذجين. في حين تساعد وتنتشر الأشجار بكثرة على طول شارع فرنسا وامتداده، شارع بورقيبة، أكثر مناطق المنطقة جذبًا للسياح، وكذلك على طول شارع إنجلترا (الحد الجنوبي لمنطقة الدراسة) والجزء الجنوبي من شارع الجزيرة، المحاذي مباشرةً للخربة وساحة كاستيي. تُشكل هذه الأشجار بنية تحتية خضراء مميزة باستخدام نفس الأشجار (التين).

وفي هذا الجزء من مدينة تونس، لا توجد مساحات خضراء نابضة بالحياة، وتُعتبر البنية التحتية الخضراء الشكل الرئيس للتخضير. يمكن اعتبار بعض المساحات الخضراء الصغيرة مساحات خضراء صغيرة ومكونات للبنية التحتية الخضراء في آن واحد.



الشكل ٤,١٤: أشجار مزروعة في ساحة المدرسة ويمكن رؤيتها من المساحة المفتوحة في الخربة
© المؤلفون، ٢٠٢٤



شارع فرنسا



شارع الجزيرة

الشكل ٤،١٥: البنى التحتية الخضراء في منطقة الدراسة
© المؤلفون، ٢٠٢٤

البنية التحتية الخضراء في كل من المدينة القديمة والمدينة الأوروبية على تقليل الحرارة الحضرية، تفتقر الخربة إلى الغطاء النباتي، مما يجعلها معرضة لدرجات حرارة عالية. وبالإضافة إلى ذلك، تتمتع كلتا المنطقتين بأسطح نفاذة محدودة، مما يحد من تسرب المياه والتنوع البيولوجي. إن تحويل الخربة إلى رابط نباتي من شأنه أن يعزز الاستمرارية البيئية، ويخفف من الحرارة، ويحسن الراحة الحضرية في هذا التقاطع الرئيس للمدينة.

الخربة كرئة حضرية محتملة

باعتبارها منطقة شاغرة (المنطقة المركزية التي تغطي ٢٥٠٠ متر مربع) ضمن نسيج حضري كثيف، يمكن أن تعمل مساحة الخربة المفتوحة كرئة حضرية. ومع ذلك، فإنها تفشل في أداء هذا الدور بفعالية. تفتقر المنطقة المجاورة مباشرة للخربة إلى المساحات القادرة على أداء هذه الوظيفة. لا يزال الموقع منطقة معرضة للغاية، يهيمن عليها الأسفلت مع ظروف حرارة قاسية خلال فصل الصيف. الخربة شديدة التمعدن بسبب تصميمها الأولي كمحطة سيارات أجرة، والتي تم نقلها لاحقًا.

وبصرف النظر عن ساحة كاستيي، التي تضم بعض عناصر التربة النباتية، والمثلث الأخضر، فإن معظم مساحات الموقع تهيمن عليها المادة الاسفلتية. كما يتسم الموقع بغطاء نباتي مجزأ، مع وجود أحواض ومزروعات متناثرة وغير متجانسة في ساحة



شارع المدينة القديمة

كاستيي والمثلث الأخضر. لا يوجد أي نبات في النصف الشمالي من الموقع على الإطلاق.

يساهم ندرة النباتات، إلى جانب رواسب النفايات المنزلية وشارع الجزيرة المزدحم بشدة، في ارتفاع مستويات تلوث الهواء. تُعدّ زيادة نفاذية التربة وتعزيز التنوع البيولوجي من أولويات المنطقة.

ويعاني المشهد الحضري للخربة من سوء المظهر، حيث تفتقر واجهاتها إلى التنسيق والصيانة، بالإضافة إلى أكشاك الباعة التي تُشوّه المكان. ورغم أن الخربة صالحة للمشي وتتمتع بحركة مرورية محدودة، إلا أنها غير مهيئة للأشخاص ذوي الهمم. علاوة على ذلك، فإن سهولة الوصول إليها مشيًا على الأقدام تشكل تحدٍ، حيث يمكن للباعة الجائلين احتلال مساحات المشاة في أي وقت. تُستخدم الخربة بشكل رئيس كمساحة للتنقل، مع استثناءات قليلة، مثل المقهى وزوار ساحة كاستيي.

وتُستخدم الخربة أيضًا كمساحة للفعاليات، لا سيما خلال المهرجانات (عرض "مدينة الأحلام" لفرقة "آرت رو"، ومهرجان "مدق الحلفا" لمسرح الحمراء).







الشكل ٤،١٦: زراعات تجميلية في المدينة القديمة بالقرب من المساحة المفتوحة في الخربة
© المؤلفون، ٢٠٢٤



الشكل ٤،١٧: لافتة مهرجانات في ساحة كاستيي
© المؤلفون، ٢٠٢٤

نحو تحقيق شبكة خضراء واسعة

تتمتع الخربة بإمكانياتٍ كبيرةٍ لتكون مساحةً خضراءً محليةً، بالإضافة إلى كونها حلقة وصلٍ استراتيجيةً ضمن شبكةٍ أوسع من المساحات الخضراء والعامة في وسط تونس. تُمثل ساحة كاستيي القريبة، والمثلث الأخضر، والممرات الخضراء على طول شارعي فرنسا وبورقيبة فرصًا رئيس للتكامل.

إن إنشاء ممراتٍ خضراء للمشاة تربط الخربة بهذه المساحات المجاورة من شأنه أن يُحسّن إمكانية المشي، ويعزز الترابط البيئي، ويساهم في تبريد وتلطيف الأجواء في جميع أنحاء المنطقة. إلى جانب ذلك، فإن إنشاء حدائق صغيرة على طول الطريق، وخاصةً عند التقاطعات الرئيسة، من شأنه أن يُعزز الشبكة نفسها، مما يُنشئ موائلَ أساسيةً للتنوع البيولوجي، ويُتيح مساراتٍ حضريةً مُظللةً ومريحةً للسكان والزوار.

وعلى المدى البعيد، سيُساعد هذا النهج المتكامل في تحويل المبادرات الخضراء المُجزأة حاليًا إلى بنيةٍ تحتيةٍ خضراءٍ متماسكةٍ وقادرةٍ على الصمود، مما يُعزز بدوره كلًا من الحيوية الاجتماعية والجودة البيئية للمنطقة.

فرص تدخلات التخضير الصغيرة

بالإضافة إلى المناطق داخل الخربة المستخدمة حاليًا كمساحات خضراء دقيقة أساسية (مثل ساحة كاستيي، و"المثلث الأخضر"، والنباتات المحفوظة في أحواض زرع خارج المقهى)، يمكن أيضًا تحويل العديد من المواقع، داخل الخربة وحولها، إلى مساحات خضراء دقيقة، إذ تتيح فرصًا لتوفير المزيد من الظل والنباتات، مما يُسهم في تخفيف الحرارة، ويساهم في نفاذية التربة الحضرية، ويعزز التنوع البيولوجي. إن التعامل مع كثرة المساحات ذات المواد الصلبة في المدينة القديمة، وفي الخربة، وفي الشوارع الضيقة من المدينة الأوروبية تجعل زيادة الغطاء النباتي قضيةً حرجة. ويتيح تداخل شبكة شوارع المدينة القديمة فرصًا لتشكيل مساحات محددة، في حين أن تخطيط الشوارع المتعامد في المدينة الأوروبية يجعل هذه الإبداعات أكثر صعوبة.

وقد تم تحديد ١٥ موقعًا في هذا العمل، بعضها مُخصص بشكل كبير من قبل المجتمع، وخاصةً الساحات الرمزية، مثل: نهج البوسطة القديمة (يُقصد بكلمة نهج هنا "شارع").

٤,٥ التحليل الخاص بالموقع: الاحتياجات وفرص التطوير

كما هو موضح في التحليل، فإن نقص المساحات الخضراء ملحوظ للغاية، حيث بالكاد يهتم السكان بالأشجار الموجودة. ولا يتم استخدام العديد من شوارع المشاة بشكل فعال ويجب



الشكل ٤,١٨: نهج البوسطة القديمة
© المؤلفون، ٢٠٢٤

إدارتها بشكل أفضل. إن إضافة المزيد من شوارع المشاة على جانبي هذه الشوارع من شأنه أن يعزز استمرار حركة المشاة. تعاني منطقة الخربة من التلوث الشديد، مع وجود كمية كبيرة من النفايات في الشوارع. ويُعدّ إيجاد حل لهذه المشكلة أمر في غاية الأهمية.

وتنتشر المتاجر في كل مكان، ومعظمها في حالة سيئة. وأكبر المتاجر مبنية من الفولاذ، مما يساهم في ارتفاع درجة الحرارة. وفي المساحة الخضراء المثلثة، يشغل متجران حواف ما كان من المفترض أن يكون مساحة خضراء عامة بدلًا من نقلهما إلى مكان آخر. ويستخدم الناس هذه المنطقة لركن الدراجات النارية تحت الأشجار للحصول على الظل.

ويوضح الشكل التالي تحليلًا عامًا للوضع في الخربة، مع تسليط الضوء على ثلاث مناطق محتملة للتدخل.

وبعد تحليل شامل لموقع خربة بأكمله، شرع الطلاب في دراسة مكوناته المختلفة كل على حدة، بهدف عام يتمثل في تحسين جاذبيته وتخضيره وشموليته. قُسِّم الموقع إلى مناطق تحليل محددة، مما أتاح تقييمًا أكثر تركيزًا وتفصيلًا. يهدف هذا النهج إلى وضع توصيات مُصممة خصيصًا للتدخلات المستقبلية، مع ضمان أن تُلبي الحلول المقترحة الخصائص والاحتياجات الفريدة لكل منطقة ضمن السياق الأوسع للموقع.

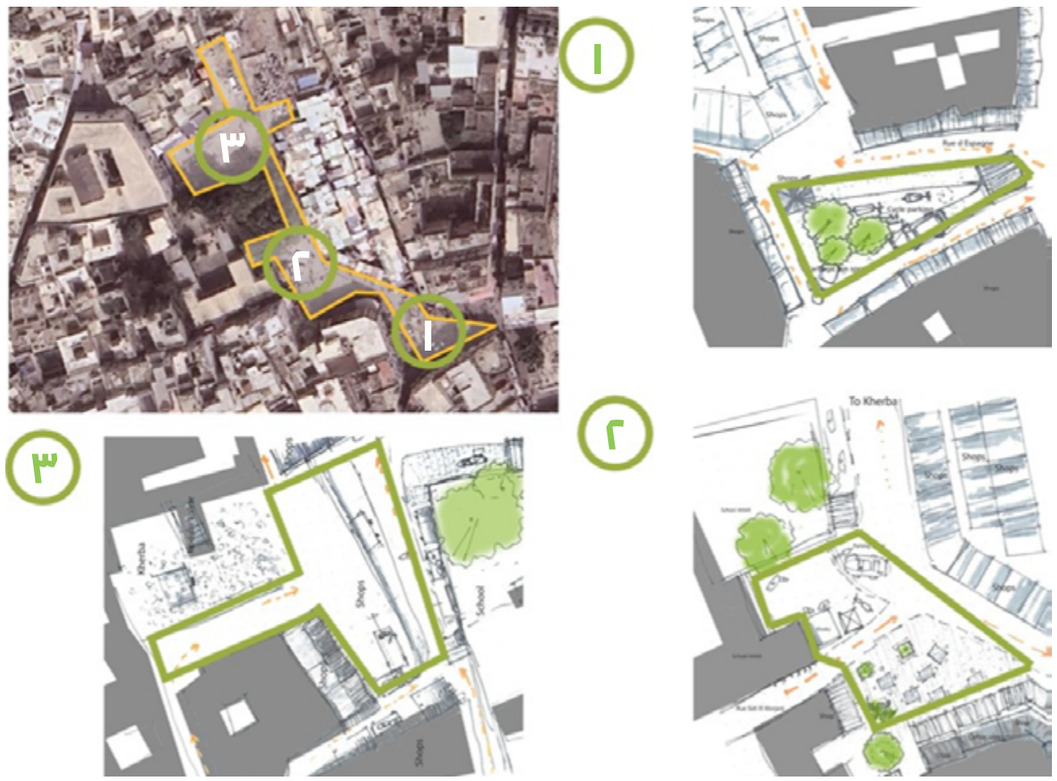

الشكل ٤,١٩: مناطق التدخلات المحتملة
© المؤلفون، ٢٠٢٤

وكما هو موضح في الشكل أدناه، من المهم ربط التدخلات ووضع استراتيجيات لها لتحسين الأداء المكاني والاجتماعي للموقع. تربط محاور التنقل بين المواقع الثلاثة المحتملة. سينتقل معظم الزوار من موقع إلى آخر.



الشكل ٤,٢٠: التدخلات الاستراتيجية المعززة للوظائف المكانية واجتماعية
© ورشة عمل تونس، ٢٠٢٤

وبالإضافة إلى المحاور الشرقية والغربية والداخلية المحددة التي تربط مواقع التدخل وتتماشى مع ممر السوق، من المهم أيضًا استكشاف ترابط مكاني أوسع. وتكمن إحدى الفرص الرئيسة في تعزيز الاتصال الشمالي بالمعالم الرئيسة في المدينة، أي شارع الحبيب بورقيبة وساحة النصر.

ويمكن للمحور الشمالي، الذي لا يُستغل بالكامل حاليًا، أن يكون بمثابة رابط مهم بين الخربة وقلب تونس الرمزي والوظيفي. ومن خلال سرد هذا الاتجاه وتعزيزه من خلال استراتيجيات التصميم الحضري، أي إيجاد طرق لإنشاء ممرات خضراء صديقة للمشاة، يمكن الارتقاء بدور الخربة ضمن التسلسل الهرمي المكاني للمدينة. وبالتالي، تحويلها من منطقة هامشية إلى رابط حضري محوري يربط المدينة القديمة والوجهات المجتمعية والطرق التجارية.

المدخل الرئيس للمدرسة ومنطقة المقهى

يمكن تحويل مدخل المدرسة، الذي يشهد إقبالًا كبيرًا من الأطفال وآباء وأمهات الطلاب، إلى مساحة ترفيهية، بينما يتطلب موقف السيارات تنظيمًا أفضل، كما يمكن الاستفادة من إضاءة وظلال أشجار ذات مظلة أكبر لمنطقة المقهى.





الشكل ٤,٢١: المدخل الرئيس للمدرسة
© المؤلفون، ٢٠٢٤







الشكل ٤,٢٢: أرض فضاء غير مستغلة عند المدخل الخلفي للمدرسة
© المؤلفون، ٢٠٢٤

المدخل الخلفي وموقع مكب النفايات

على الرغم من الروائح الكريهة المحيطة بالموقع، إلا أنه يتمتع بإمكانات كبيرة كمساحة للتجمع الاجتماعي للعمال والزوار والسكان، حيث تعمل اللوحات الجدارية والنباتات كمشهد جمالي يعزز جاذبية المكان.





الشكل ٤,٢٣: مساحة مطلة على موقع مكب النفايات
© المؤلفون، ٢٠٢٤

المساحة الخضراء المثلثة والمساحات المرتبطة بها

يعاني الموقع الذي يحتوي على أشجار يمكن تحسينها من مواقف غير نظامية للدراجات والسيارات، وإلقاء النفايات، والمحلات التجارية ذات الموقع السيئ، ومع ذلك فإنه يبدو واعدًا كنقطة استراحة خلال فصل الصيف الحار.







الشكل ٤,٢٤: المساحة الخضراء المثلثة والمساحات المرتبطة بها
© المؤلفون، ٢٠٢٤

إعادة تطوير المساحات غير المستغلة

كثيرًا ما يتم تحديد زوايا ومناطق الخربة بشكل خاطئ، لأن الناس يستخدمونها وفقًا لاحتياجات مختلفة، دون تقديم تعريف واضح للموقع نفسه أو أي من المناطق المحيطة به.

وتُعدّ ممرات المشاة ضرورية لإنشاء حاجز بين قطعة الأرض المجاورة لمكب النفايات، ولتحديد مسارات حركة المرور بشكل أفضل. ويمكن استخدام هذه المنطقة العازلة كموقف سيارات وحديقة، مما يضيف مساحات خضراء ضرورية إلى البيئة. أما بالنسبة للمحلات التجارية، فإن مظلاتها المتنوعة تُضفي مظهرًا غير جذاب بسبب الأسلاك المستخدمة لعرض السلع للبيع.



الشكل ٤,٢٥: مثال على الاستخدامات التي تم تحديدها للمساحات العامة
© المؤلفون، ٢٠٢٤



الشكل ٤,٢٦: مشهد حضري غير منظم في الخربة، يتسم بالبناء العشوائي واللافتات غير المنتظمة وتداخل حركة المشاة والمركبات
© المؤلفون، ٢٠٢٤

ويجب الحفاظ على هذه المنطقة كمساحة عامة تجذب الزوار من شمال وجنوب شرق الخربة. فهي تتطلب المزيد من عناصر التظليل والأشجار. كما يجب إنشاء شارع للمشاة حولها لإنشاء منطقة "مقهى-تروتوار". وبالإضافة إلى ذلك، يُنصح بالتفكير في المبنى نفسه، إذ يمكن أن يكون معلمًا بارزًا من خلال تجديده أو إضافة ميزات تميزه عن محيطه.

إن المفهوم الأساسي الذي نشأ حوله هذا الاقتراح هو الحلفا (الإسبارتو). ومن جهة، يُعيد هذا المفهوم إلى الأذهان الاسم السابق للموقع قبل تحويله إلى الخربة، مُعززًا بذلك أهميته التاريخية والتراثية. ومن جهة أخرى، يرمز إلى الروابط الاجتماعية التي تُمثلها العقد التي تُنسج عند نسج ألياف النبات في قطع تقليدية. كما تُعيد هذه العقد إلى الأذهان صورة السجادة، وهي قطعة مُتجذرة في التراث ومرتبطة بالتجمعات الاجتماعية.

ويهدف هذا التصميم إلى توفير دوران هواء طبيعي وتعرض لأشعة الشمس، وتعزيز التفاعل الاجتماعي بين المستخدمين، وجعل المرور والإقامة في الموقع تجربة ممتعة. ومن المقرر زراعة النباتات لزيادة المسطحات الخضراء، بالإضافة إلى توفير مساحات مخصصة لأحواض الزراعة التجميلية مستقبلًا.

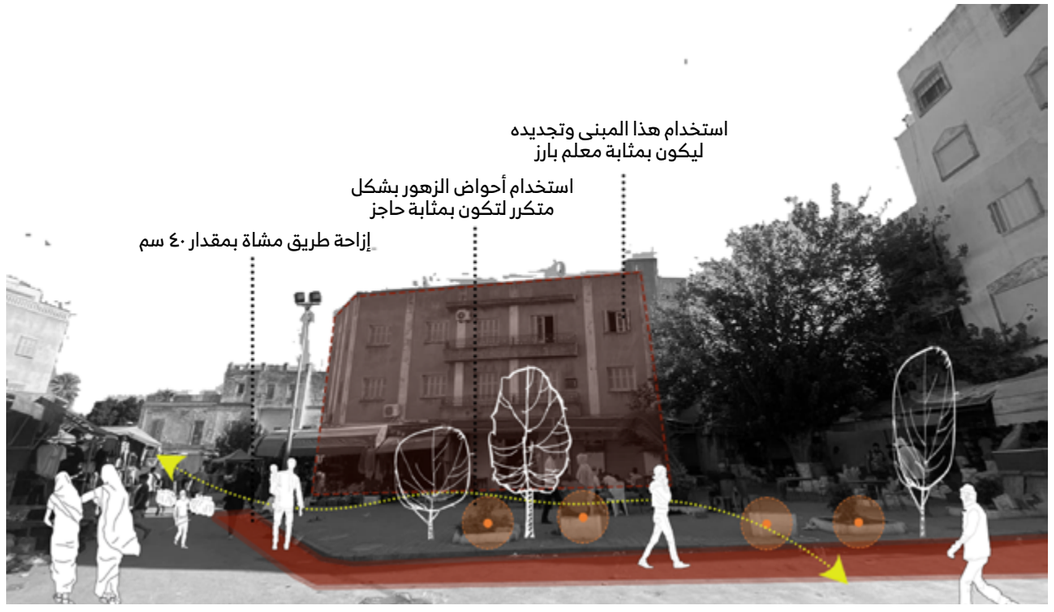

الشكل ٤,٢٧: تصور للخربة الصديق للمشاة
© ورشة العمل في تونس، ٢٠٢٤



الشكل ٤,٢٨: مقترح مُعد من طلاب المعهد العالي لتكنولوجيات البيئة والعمران والبنيان
© طلاب المعهد العالي لتكنولوجيات البيئة والعمران والبنيان ٢٠٢٤

٤,٦ مواقع إضافية للتدخلات الصغيرة

كما هو موضح في المنهجية، فبالإضافة إلى إعادة تطوير منطقة الخربة المفتوحة المقترحة، يُخطط لحوالي خمسة عشر تدخلًا تكتيكيًا أو محدود النطاق في الشوارع والمساحات المجاورة للخربة. تُحدد هذه الخريطة المناطق التي تم تحديدها كمناطق ذات إمكانات لتدخلات مُستهدفة، بناءً على الملاحظات التي أُجريت خلال زيارات ميدانية متعددة. تنبع الإمكانات المُحددة من خصائص مكانية فريدة و"لحظات" تُتيح فرصًا للتطوير أو التحسين.

تشمل الفرص الرئيسة ما يلي:

١. المساحات الفارغة: وهي المناطق غير المُستغلة بالكامل والتي يُمكن تفعيلها لخدمة المجتمع.

٢. المساحات المُفرطة الاستخدام: وهي المناطق المُكتظة أو المُستغلة بشكل خاطئ والتي قد تستفيد من إعادة التشكيل أو "التفريغ".

٣. الإمكانات الكامنة: وهي المساحات التي توجد فيها عناصر أساسية للتحسين، ولكنها تتطلب تدخلًا إضافيًا لتحقيق إمكاناتها الكاملة.

تقع بعض نقاط التدخل المحتملة على مقربة شديدة من ساحة الخربة:

- قطع أراضي صغيرة غير ممهدة قابلة للتطوير إلى مساحات صالحة للاستخدام من قِبل المجتمع.
- موقع رئيس لجمع النفايات، مما يتيح فرصًا لتحسين إدارة النفايات والنظافة الحضرية.
- مدرسة محلية، يمكن دمجها بشكل أفضل في النسيج الحضري المحيط.
- مساحات أصغر وترتيبات مكانية متنوعة، من شأنها، بتدخلات بسيطة، تعزيز سهولة الاستخدام وسهولة الوصول للمستخدمين المحليين.

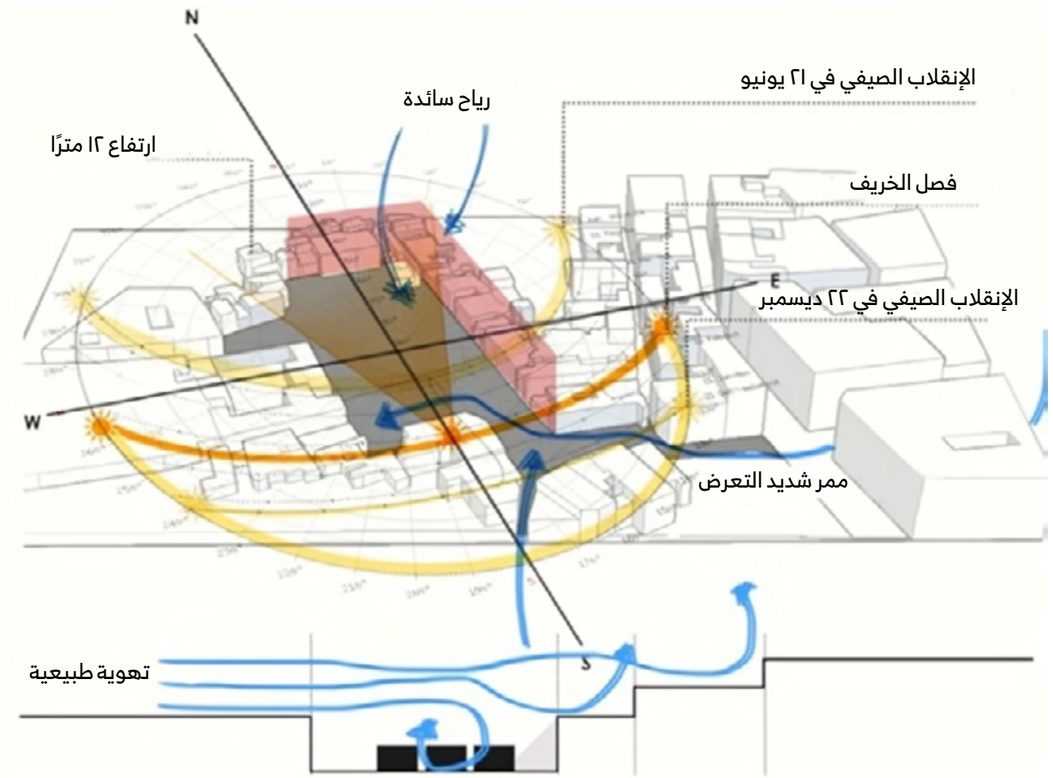

الشكل ٤,٢٩: شكل يوضح انسيابية حركة الهواء وحركة الشمس والإشعاع الحراري في التصميم المقترح
© طلاب المعهد العالي لتكنولوجيات البيئة والعمران والبنيان، ٢٠٢٤



الشكل ٤,٣٠: مواقع إضافية تتطلب تدخلات محدودة
© ورشة عمل تونس، ٢٠٢٤

وتقع المساحات المحددة في المناطق المحيطة، في كل من المدينة القديمة والحي الأوروبي. أُعيد تقييم هذه المواقع لتحديد استخدامها الحالي وإمكاناتها. حُددت مقترحات تطوير أولية ونوقشت مع السكان والزوار لضمان قبولها والالتزام بإدارتها وصيانتها مستقبلًا. ويتم استعراض ثلاثة أمثلة هنا وهي: ساحة سيدي عامر، وشارع سيدي عامر، ونهج البوسطة القديمة.

تتميز ساحة سيدي عامر، الواقعة على بُعد أمتار قليلة من المساحة المفتوحة "الخربة"، بانفتاحها، مما يجعلها أشبه بساحة صغيرة. يحدها القشلة (ثكنة عثمانية) بواجهتها المهيبة، ومسجد، ومتاجر نظامي تُركز في المقام الأول على بيع الملابس بالجملة. ورغم كونها ممرًا مريحًا، إلا أنها لا تشهد أي أنشطة محددة. فهي لا تؤدي وظيفتها كساحة مركزية، وتبقى مجرد فراغ حضري، شاغر وغير مستغل، على الرغم من موقعها في منطقة تاريخية كثيفة.

في ساحة سيدي عامر، تكمن الفكرة في تحويل الفراغ الحضري، الذي يفتقر إلى المعنى، إلى معلم بارز، ومكان مرغوب فيه، ومكان يمكن للمرء أن يتوقف فيه، وحيث يمكن ممارسة الأنشطة. إن غرس شجرة كبيرة في المنتصف



الشكل ٤,٣١: ساحة سيدي عامر
© ورشة عمل تونس، ٢٠٢٤

لا يهدف فقط إلى توفير المزيد من الخضرة وضمان الظل والبرودة، ولكن أيضًا إلى إنشاء معلم حضري، ونقطة محورية بصرية تُشكل الفضاء.

إن إمكانية التدخل في شارع ضيق وقليل الإضاءة يُتيح الوصول إلى الخربة: بالنسبة لجزء شارع سيدي عامر المُراد تطويره، فهو ممرٌّ قليل الأنشطة، مما شجع على اقتراح تصميم يُعزز من وجود أماكن لراحة المشاة (المقاعد العامة) كما يشجع على التفاعلات الاجتماعية في بيئة خضراء حديثة. الهدف هو إنشاء معلم بارز، وتحويل الممر إلى نقطة توقف يُساعد تصميمها في تحديد مساحة مخصصة لراحة المشاة والتفاعل الاجتماعي.

ويتميز نهج البوسطة القديمة بتشكيله العمراني الفريد. ويستخدم المكان حاليًا كموقف سيارات ومكب للنفايات. وقد أُهملت هذه المنطقة ذات الإمكانات العالية لدرجة أنها أصبحت مكبًا لنفايات الباعة الجائلين، الذين يتركون وراءهم بقايا بضائعهم.

ويتمثل النهج المختار في إعادة إحياء المكان من خلال إضافة مساحات خضراء، وتنظيم مواقف السيارات، وإنشاء منطقة متعددة الاستخدامات في المركز يمكن تفعيلها مع استغلال الجدران لفنون الشوارع.









الشكل ٤,٣٢: مساحة عامة (ساحة مسجد سيدي عامر) بالقرب من الخربة، الإمكانات والاحتياجات
© طلاب المعهد العالي لتكنولوجيات البيئة والعمران والبنيان، ٢٠٢٥













الشكل ٤,٣٣: إمكانية إدخال المزروعات التجميلية إلى شارع سيدي عامر والمواقع الحضرية الأخرى
© المصدر: طلاب المعهد العالي لتكنولوجيات البيئة والعمران والبنيان، ٢٠٢٥



الشكل ٤,٣٤: إمكانيات تطوير نهج البوسطة القديمة، غرس المزيد من الأشجار في مكان نظيف
© طلاب المعهد العالي لتكنولوجيات البيئة والعمران والبنيان، ٢٠٢٥

٤,٧ الحوكمة، والأُطر المؤسسية، وتحديد الجهات المعنية في الخربة

تناولت الأجزاء السابقة من هذا التقرير حوكمة المساحات العامة والخضراء في تونس الدولة بشكل عام، مع التركيز بشكل خاص على مدينة تونس ومناطقها المركزية. أما هذا الجزء من التقرير فهو يتناول السياق الخاص بمنطقة الخربة، مع توضيح أساليب الحوكمة في موقع التدخل الرئيس وفي الأمثلة الثلاثة التي تم اختيارها كمواقع للتدخلات الصغيرة.

الجهات المؤسسية الفاعلة وأدوارها

في الفصل السابق، قُدِّم تحليل عام لنظام حوكمة منطقة الموقع. لفهم كيفية إدارة المساحات العامة في الخربة بشكل يومي، من المهم دراسة مختلف الجهات المعنية بتطوير المنطقة وصيانتها. ويشمل ذلك السكان المحليين، وأصحاب الأعمال، والسلطات البلدية، وغيرها من الجهات التي تؤدي دورًا في تشكيل المساحات العامة والبيئة العامة للمنطقة. لكلٍّ من هذه الجهات اهتمامات ومسؤوليات وتحديات فريدة، مما يؤثر على مساهماتها في التخطيط الحضري والصيانة وأي تدخلات مقترحة. إن تحديد هذه المجموعات وأدوارها يُوفِّر صورة أوضح لعمليات صنع القرار والتفاعلات المؤثرة في المساحات العامة في الخربة.

وقد أسفرت المقابلات التي أُجريت مع الجهات المعنية الرئيسة عن تحديد مجموعة من القضايا؛ ويبدو أن التلوث، والسلامة، والظروف المادية، والملكية هي الأكثر تأثيرًا. وأكدت بلدية تونس أن بعض القضايا لا يمكن حلها محليًا (على سبيل المثال، إدارة النفايات - حيث يستخدم جميع سكان المدينة القديمة موقع النفايات).



الباعة النظاميون
يضم الباعة النظاميون بائعي المنتجات الغذائية وغير الغذائية



الباعة غير النظاميين
هم الذين يبيعون الملابس



باعة السوق المركزي
الباعة الذين يبيعون المنتجات الغذائية مثل الخضروات والأسماك



إدارة السوق المركزي
يُدار السوق عن طريق البلدية



السكان
المستأجرون الذين يعيشون في الأحياء (أحياء المدينة القديمة والأحياء الأوروبية)



البلدية
توجد بها وحدات مسؤولة عن إضاء الشوارع، والتخضير وإدارة النفايات

الأجهزة الحكومية وهيئات البنى التحتية
INP, ONAS, STEG, SONEDE, MEH



المنظمات غير الحكومية/ المجتمع المدني
أسنا، جمعية أسوار المدينة، تاجير لاب



شركات كبرى
بنوك، التأمينات، أسواق، مطاعم، وفندق غراند هوتيل الفرنسي



إدارة مالية عمومية
الإدارة العامة للمالية



الحرفيون
بائعو المصنوعات اليدوية (الفخار، الشاشية، وغيرها)



جامعو النفايات
يُدار من قبل وحدة بلدية



السياح
مرتادوا المدينة القديمة



سائقو سيارات الأجرة
تونسين وجزائرين (شارع الجزيرة)



الحياة الفطرية
وجود القطط والنباتات



شرطة بلدية
عناصر الأمن يعملون على حفظ الأمن المحلي



اليونسكو
المدينة العتيقة مدرجة في قائمة التراث العالمي لليونسكو عام ١٩٧٩



مدرسة ابتدائية
بالقرب من الخربة، تضم الأطفال والمعلمين وأولياء الأمور



الزوار
سكان محليون مثل: مرتادي المقاهي، المتسوقين، راكبي الدرجات الهوائية والنارية

الشكل ٤,٣٥: مختلف الجهات المعنية المشاركة في تطوير المنطقة والحفاظ عليها
© ورشة عمل في تونس، ٢٠٢٤

- وينبغي إشراك الجهات المعنية ذات الاهتمام الكبير والتأثير المحدود في مشاريع المساحات العامة بفعالية في المناقشات والقرارات. يضمن تمكين المجتمعات المحلية أن تُشكّل احتياجاتهم ووجهات نظرهم المشروع، مما يعزز الملكية والشمولية.

إطار حوكمة مشروع تخضير الخربة

- يكشف تحليل أكثر تفصيلًا لنظام الحوكمة في الخربة وآثاره المحتملة على المشاريع التنموية المُراد تنفيذها عن العناصر التالية:

موقع بلدي في جوهره، ولكنه موقع يصعب إدارته: تقع مسؤولية تخطيط وبرمجة وتطوير المساحات العامة على عاتق البلدية. كما تقع مسؤولية صيانة وري النباتات، بالإضافة إلى الإنارة العامة وإدارة مياه الأمطار، على عاتق البلدية أيضًا. على الرغم من هذا الدور الأساسي الذي يجعل البلدية، نظريًا، الفاعل الرئيس، إلا أن هذا الوضع يعاني من الثغرات التالية:

ملكية الأرض غير واضحة، وهذا بسبب أن جزءً من الموقع كان مملوكًا للقطاع الخاص قبل تعرضه للدمار والذي أدى إلى إيجاد مساحة مفتوحة غير واضحة الملكية، وهي حاليًا تتبع إداريًا للبلدية.







الشكل ٤,٣٦: مناقشات مع الجهات الفاعلة المحلية حول مستقبل المنطقة
© ورشة عمل في تونس، ٢٠٢٤

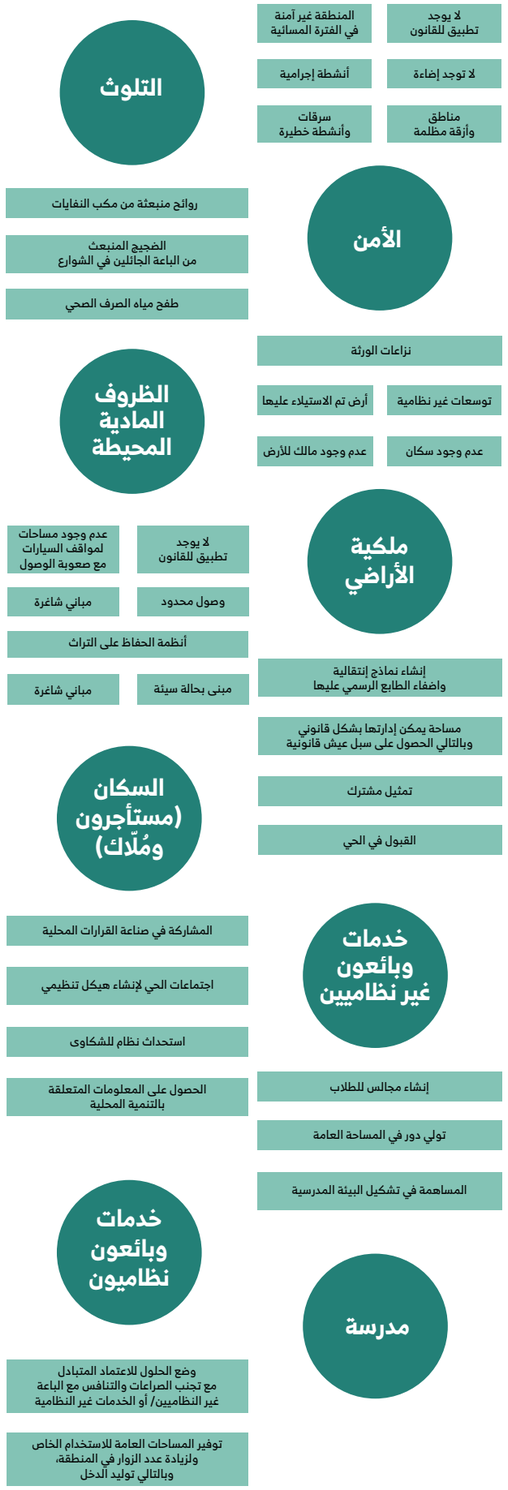

الشكل ٤,٣٧: مجموعة القضايا التي تم تحديدها
© المؤلفون، ٢٠٢٤

- يتطلب وضع المنطقة التراثي إشراك المعهد الوطني للتراث وجمعية الحفاظ على المدينة القديمة قبل الشروع في أي أعمال.
- قلة الموارد المتاحة على الأرض للري والصيانة المستمرة، بالإضافة إلى تنظيم إشغال المساحات.
- تتحمل البلدية أيضًا مسؤولية موقع التخلص المؤقت من النفايات في الموقع، والذي يبدو من الصعب نقله.
- تواجد كبير للباعة غير النظاميين بأشكال مختلفة (الباعة المتجولين، الأكشاك غير النظامية، الباعة المرخص لهم بإنشاء أكشاك، الاستخدامات غير النظامية للمساحات العامة من قبل المتاجر، وغيرها). لا توجد جهة أمنية مخصصة للبلدية، وبالتالي فهي تعتمد بشكل كبير على قوات الشرطة لإدارة المساحات العامة. علاوة على ذلك، وبينما يُظهر تحليل نظام الحوكمة اهتمامًا كبيرًا وتأثيرًا قويًا محتملًا من هذه الجهات الفاعلة بالموقع، تجدر الإشارة إلى أن هذا الاهتمام يتعلق بشكل رئيس بالحفاظ على الموقع كمكان للتجارة وإمكانية استخدام مساحة أكبر لأنشطتهم.
- تفاوت وضع السكان. يتمتع سكان المساكن والمتاجر بأوضاع مختلفة (ملاك، مدراء، مستأجرون، محتلون، مستأجرون من الباطن، وغيرها) مع علاقات متباينة بمساحات عملهم، مما يخلق روابط إقليمية هشة. بالإضافة إلى هذه الخاصية، هناك أيضًا تعدد المستخدمين وتباين وضعهم (زوار المتاجر هم في الغالب من النساء، والباعة هم في الغالب من الشباب، وتلاميذ المدارس هم الأطفال المرئيون بشكل رئيس، والمارة من جميع الأعمار، وروّاد المقهى هم في الغالب من كبار السن...). وبصرف النظر عن تلاميذ المدارس والباعة، لا يتمتع مستخدمون آخرون بصلات يومية مع مساحة الخربة. يصعب حشد السكان الذين يمكنهم إجراء عملية تفكير مشتركة واستراتيجية حول مستقبل هذه المساحة.
- وجود المؤسسات والمنظمات. يُعد وجود المدرسة الابتدائية والمبنيين الثقافيين (شارع الفن والحمراء) عنصرًا أساسيًا يدعم نظام حوكمة للمشروع يضم جهات فاعلة محلية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أيضًا ذكر البنوك والإدارات القريبة المحيطة بالمساحة المفتوحة.

ويمكن لهذه الجهات الفاعلة أن تساهم، إلى جانب البلدية، في عملية الحوكمة، (كما هو موضح في الشكل ٤,٣٨).

الحوكمة وإدارة التدخلات الإضافية

بالنسبة للتدخلات الصغيرة، يختلف تنظيم الأنشطة، وشغل الأراضي، والجهات الفاعلة المعنية باختلاف المواقع، ولكنه يعكس نظامًا معقدًا من العلاقات بين الجهات المعنية ومع المساحة نفسها، مما يُشكل الخصائص المادية والجو العام للمواقع. ويستعرض الجزء التالي من التقرير الظروف المحددة التي تم رصدها في المواقع الثلاثة التي تم استعراضها كأمثلة توضيحية.

في ساحة سيدي عامر، يتضمن مشروع تطوير حديث مستثمرًا يعمل على إنشاء منشأة ضيافة. يستبدل هذا المستثمر المظلات المعدنية للمحلات بأخرى خشبية، مطلية باللون الأزرق ومصممة بأسلوب متناسق. يُمثل هذا التحول المستمر

دور المساهمة/ الجهات الفاعلة	مرحلة التصميم والتنفيذ			مرحلة العمل		
	التحليل	المقترحات/ التصميم المشترك	التنفيذ	الصيانة	الأمن	وضع الرسومات
مدرسة ابتدائية	●	●	●	●		●
شارع الفن	●	●				●
الحمراء	●	●				●
بنوك			●			
شرطة					●	
بائعون	●	●		●	●	
سكان	●	●	●	●		●
مازّة					●	●

الشكل ٤,٣٨: مصفوفة المساهمات المحتملة لأبرز الجهات الفاعلة في عملية الحوكمة

© المؤلفون، ٢٠٢٤

فرصةً للتشجيع والدمج في عملية التنمية الحضرية الأوسع. الهدف هو إشراك كل من المستثمر وأصحاب المحلات في قرارات التصميم، وإشراكهم في جهود الري والصيانة. وقد بدأت هذه المبادرة بالفعل، حيث أكد أصحاب المحلات استعدادهم للمساهمة.

وبالنسبة للجزء المراد تطويره من شارع سيدي عامر، فإن الجهات المعنية الرئيسة التي يجب إشراكها هم أصحاب المباني، الذين يُعد دعمهم ضروريًا لنجاح المشروع. ونظرًا لأن الري سيُمثل تحديًا في هذه المنطقة، ينبغي إعطاء الأولوية لاختيار النباتات ذات الاحتياجات المائية المنخفضة. بالإضافة إلى ذلك، خلال المواسم الأكثر حرارة، يمكن حشد المحلات التجارية القريبة في ساحة سيدي عامر - الواقعة على بُعد بضع عشرات من الأمتار فقط - لدعم جهود الري عند الحاجة.

وفي نهج البوسطة القديمة، يدير حارس غير رسمي موقف السيارات الذي يستخدمه عمال هذا الشارع والمناطق المحيطة به. قد تواجه إعادة تنظيم موقف السيارات المقرر وأعمال البناء القادمة مقاومة منه، حيث واجهت الجمعية المحلية[١٧] هناك أيضًا مقاومة لتنفيذ مشاريعها الخاصة. يرتبط هذا الحارس غير الرسمي أيضًا بمجموعة من الباعة الجائلين، وهم في الأساس بائعو طعام، من قبيلة العياري، مما يساهم في استخدام هذه المساحة كمستودع لبضائعهم (في المحلات المغلقة)، والقمامة (مباشرة على الأرض)، وأيضًا كمرفق مؤقت للصرف الصحي. يرتبط الحارس أيضًا بالشرطة. ويمكن أن يضمن إشراكه في المشروع مشاركته الإيجابية، مستفيدًا من معرفته بالمستخدمين والسكان المحليين. يمكن أن يؤدي مقهى يقع في هذا الشارع أيضًا دورًا رئيسًا في الصيانة المستقبلية للمساحات العامة وري النباتات. علاوة على ذلك، يُمكن مناقشة الإشغال المؤقت لأجزاء مُحددة من المساحة (لفعاليات رمضان أو أمسيات الصيف) مع البلدية لتعزيز الأمن والحيوية والصيانة مع ضمان مشاركة المقهى.

وغالبية شاغلي المباني في هذه المنطقة من المهنيين والمكاتب التجارية، بما في ذلك جمعية TADDC، وهي جمعية إعلامية ملتزمة بحيها. وسبق لجمعية TADDC أن أنتجت سلسلة من الفيديوهات على وسائل التواصل الاجتماعي حول الحياة اليومية في الشارع، ونظمت مهرجانًا محليًا (مشروع بوبلي).

ونظرًا لمشاركتها النشطة، تظل جمعية TADDC جهة معنية رئيسة في تصميم وصيانة وتفعيل المساحة. وقد دفعنا فهم الظروف الاجتماعية والمكانية للموقع إلى مراجعة الاقتراح الأولي بشكل جذري، وتطوير اقتراح جديد يأخذ في الاعتبار القيود المحلية. وقد لاقى هذا الاقتراح الثاني استحسانًا أكبر من جمعية ATDDC.

الخلاصة: تعزيز الحوكمة في الإدارة المستقبلية للمساحات العامة

في الختام، يتميز نظام الحوكمة بتعقيده، وفي بعض الأحيان، بعلاقات إشكالية بين العديد من الجهات الفاعلة المعنية. ولإرساء شروط حوكمة جيدة لتخطيط وإدارة المشاريع المستقبلية، تبدو ثلاثة عناصر أساسية.

(i) ينبغي وضع البلدية في صميم العملية، نظرًا لمسؤولياتها القانونية وإمكاناتها المادية.

(ii) ينبغي إشراك جميع الجهات الفاعلة المؤسسية والعادية في البلدية للتنسيق في تحديد نماذج الحوكمة؛

(iii) ينبغي اعتماد مناهج وأساليب مختلفة وفقًا لخصائص ومصالح كل مجموعة فاعلة. ستعزز هذه العناصر إدارةً أكثر استدامةً وشموليةً ومراعيةً للسياق للمساحات العامة.

[١٧] الجمعية التونسية للثقافة الرقمية

٤,٨ الإرشادات والاعتبارات العامة لاستراتيجيات التخضير

تُتيح مبادرات التخضير الدقيق فرصةً قيّمةً لتعزيز المساحات الحضرية من خلال إدخال المساحات الخضراء في المناطق الصغيرة. ومع ذلك، يعتمد نجاحها إلى حد كبير على إشراك الجهات المعنية، والتصميم المدروس، والصيانة المستدامة. تُسلّط الإرشادات التالية الضوء على الاعتبارات الرئيسة لضمان فعالية واستدامة تدخلات التخضير الدقيق.

- إشراك الجهات المعنية: يعتمد التخضير الدقيق بشكل كبير على مشاركة الجهات المعنية المحلية، وخاصةً السكان أو أصحاب الأعمال الذين ستُجرى أمام منازلهم أو متاجرهم هذه التدخلات. دعمهم الكامل أمرٌ بالغ الأهمية. يجب أن يتوافق تصميم واختيار النباتات مع تفضيلاتهم، حيث سيكونون مسؤولين عن صيانة المساحات الخضراء. من المهم أيضًا إشراكهم في أنشطة الزراعات التجميلية لإضفاء الشعور بالملكية.
- الصيانة المستدامة: يُعدّ الحصول على المياه والمعرفة الأساسية أو التدريب على رعاية النباتات أمرًا ضروريًا للصيانة طويلة الأمد. وينبغي، كلما أمكن، أن تُقلّل التصاميم من الحاجة إلى الصيانة المستمرة لضمان الاستدامة.
- النهج المجتمعي: يُفضّل تكليف مجموعة من الأشخاص (البائعين أساسًا، نظرًا لقلة السكان الدائمين هناك) برعاية مساحة خضراء محددة، إذ يضمن ذلك استمرارية العمل حتى في حال انتقال أحد الأفراد أو غيابه لفترات طويلة. مع ذلك، يُعدّ توزيع الأدوار بوضوح أمرًا ضروريًا لتجنب سوء الفهم أو النزاعات.
- اعتبارات السلامة: يجب ألا يُشكّل التصميم أي مخاطر أمنية أو يُعيق مسارات المشاة. يجب أن يكون مستقرًا هيكليًا لمنع الانفصال أو الانهيار، وأن يتضمن تدابير للحد من خطر التخريب.
- التكامل مع الممارسات المكانية والاجتماعية القائمة: يجب ألا يُعطل هذا التدخل الاستخدام الحالي للموقع، بل أن يُحسّنه. يجب أن يحترم ويُحسّن الممارسات المكانية والاجتماعية القائمة (مثال على ذلك دور البرباشة في تنظيف الموقع) بدلًا من التدخل فيها.
- إضفاء الطابع الرسمي على الالتزامات: إن إبرام اتفاقيات بين الأفراد/المجموعات/الجمعيات المعنية والبلدية يُسهم في إضفاء الطابع الرسمي على مشاركتهم وضمان مسؤوليتهم على المدى الطويل.
- الرصد والتكيف: ينبغي إجراء تقييمات دورية لمواقع التخضير الدقيق لتقييم فعاليتها وتحديد أي تعديلات ضرورية. وقد يشمل ذلك معالجة التحديات غير المتوقعة، وتحسين استراتيجيات الصيانة، أو توسيع نطاق التدخلات الناجحة لتشمل مواقع أخرى.

٤,٩ الخاتمة والدروس المستفادة

أثبت تحليل موقع الخربة فائدته الكبيرة. فقد كشف أن هذه المساحة المفتوحة تُجسّد هويةً متعددة، وأن تنوع استخداماتها - من مجرد وسيلة مواصلات إلى إقامة دائمة أو عمل، بما في ذلك الأنشطة التجارية والغذائية وأنشطة المقاهي - يُؤدي إلى أشكال متفاوتة من التخصيص. تُشكّل بعض عناصر هذه المساحة، مثل منطقة تخزين النفايات والأكشاك النظامية وغير النظامية، قيودًا كبيرة. يجب مراعاة هذه العوامل بشكل كامل في مقترح التصميم. يُوضّح المثال الذي أعدّه الطلاب إمكانات تطوير الموقع.

وعلاوة على ذلك، تم تحديد ما يقرب من خمسة عشر موقعًا في محيط مساحة الخربة المفتوحة كمواقع محتملة للتدخل، بهدف خلق بيئة عامة أكثر ترحيبًا وخضرة. يُمثّل كل موقع تحدياتٍ مُختلفة، وبالتالي يتطلب نهجًا تصميميًا مُصمّمًا خصيصًا له. وتُبرهن الأمثلة الثلاثة الواردة في هذا التقرير على هذه الضرورة. يجب أن يعمل التدخل المُراد تنفيذه في الخربة على ثلاثة مستويات: المساهمة في البنية التحتية الخضراء، وتحويل المساحة الفارغة في الخربة إلى رئة خضراء، ومضاعفة المساحات الخضراء الصغيرة في المواقع المُحددة. يجب أن يُعالج هذا النهج متعدد المقاييس أيضًا العديد من الضرورات: تخضير المنطقة، وحل تضارب الاستخدامات، وضمان ظروف أفضل لمجموعة مُتنوعة من المُستخدمين. يجب أن يكون التدخل مُستدامًا، مع مراعاة تغير المناخ وتقليل جهود الصيانة. تتطلب الهوية القوية ومتعددة الأوجه للمكان اهتمامًا دقيقًا بالنماذج المُطبقة. لاقتراح تغييرات ذات معنى، يجب تحليل كل مساحة خضراء مُحددة في الخربة من حيث إنتاجها وحيويتها وصيانتها. يُعد تطوير مساحة عامة بلدية الأداة الرئيسة ضمن الإطار القانوني الحالي. تظل البلدية صاحبة المصلحة الرئيسة لأنها تمتلك الأرض وتُدير المساحات الخضراء وتُشرف على الخدمات الأساسية مثل الصرف الصحي والإضاءة. أظهر تحليل نظام الحوكمة ضرورة إشراك عدة جهات فاعلة، كلٌ حسب موضوعه (التشخيص، التصميم، الصيانة، والتنشيط)، مثل الشرطة، والبائعين النظاميين وغير النظاميين، والمدرسة، والجمعيات الثقافية، والسكان، والمستخدمين. يُعدّ التعاون أمرًا أساسيًا، وينبغي أن يتناسب مع التصميم النهائي المُعتمد لتطوير المساحة. يضمن هذا النهج الشامل تطوّر الخربة إلى مساحة حضرية حيوية وشاملة ومرنة.



٥

الخلاصة والتوصيات

٥,١ ملخص بأبرز نتائج التقرير

يكشف تحليل الخربة والمناطق المحيطة بها أن أي تدخل يجب أن يعالج العديد من القضايا المترابطة عبر الأبعاد المكانية، والثقافية، والتاريخية، وأبعاد الحوكمة. وتاريخيًا، تطورت المساحات العامة في تونس عبر مراحل عربية إسلامية، وخلال حقبة الانتداب، وما بعد الاستقلال، وأخيرًا الفترة ما بعد العام ٢٠١١، مما أدى إلى تراكم معقد للتأثيرات. وقد أدت هذه الموروثات التاريخية إلى تحديات مثل البنية التحتية المحدودة، والتوزيع غير المتكافئ، والممارسات الاجتماعية والثقافية الموروثة التي تؤثر على استخدام المساحات العامة.

تُعد المساحات العامة التونسية مراكز مهمة للتفاعل الثقافي والاجتماعي، وغالبًا ما تمزج بين الوظائف العامة والخاصة. ولا تزال المعايير التقليدية تؤثر بقوة على استخدام المساحات العامة، لا سيما من حيث النوع الاجتماعي، بينما يشكل التحديث المستمر تحديًا لهذه المعايير ويثير قضايا، مثل: الشمول والسلامة العامة.

وبالإضافة إلى ذلك، تُظهر اتجاهات التنمية الحضرية تباينات ملحوظة؛ إذ يُقيد التحضر غير النظامي إنشاء مساحات خضراء جديدة في الأحياء الشعبية، بينما تعاني الأحياء النظامية من تدهور سريع وتعديات غير نظامية على المساحات الخضراء القائمة. في هذا السياق، تواجه البلديات، على الرغم من دورها الحيوي، قيودًا كبيرة في الموارد المالية والبشرية، مما يحد من قدرتها على تطوير المساحات العامة وصيانتها وتنظيمها بفعالية.

وفي هذا السياق، يجب أن تحافظ التدخلات في الخربة على هويتها التعددية، المتجذرة في أهميتها الاجتماعية والثقافية الغنية وقيم التراث المحلي الراسخة. يمكن الاستفادة من الاقتصاد المحلي النابض بالحياة في المنطقة، والذي يحركه مزيج من الأنشطة النظامية وغير النظامية، لدعم التحسينات المتوافقة مع المجتمع. ومع ذلك، فإن شبكة الجهات المعنية المتداخلة، بما في ذلك البائعين والسكان والجمعيات والسلطات العامة (ولا سيما الشرطة)، تتطلب استراتيجيات مشاركة حساسة لإدارة التوترات الاجتماعية والصراعات المؤسسية.

وعلاوة على ذلك، تبرز الاستدامة البيئية كضرورة ملحة. تتعرض المساحات العامة بشكل متزايد للحرارة الشديدة والتدهور البيئي، مما يعزز الحاجة إلى تدخلات تصميمية مرنة ومتكيفة مع المناخ.

٥,٢ الخطوات التالية للإجراءات المستقبلية

وفقًا للرؤى التشخيصية والمقترحات الأولية التي أعدتها مجموعات من الطلاب تحت إشراف أعضاء هيئة التدريس، تشتمل المرحلة التالية على إعداد مشروع تطوير شامل عن طريق خبراء في مختلف التخصصات، مثل: هندسة المناظر الطبيعية، والتخطيط الحضري، والحوكمة الحضرية. وتهدف هذه المبادرة إلى تحويل الخربة إلى مساحة حضرية حيوية، وشاملة، ومرنة، تتكامل بشكل متناغم من خلال الحفاظ على التراث، والحيوية الاقتصادية، والتماسك الاجتماعي، والاستدامة البيئية. ولتحقيق هذا الهدف، يُقترح أخذ التوجهات الاستراتيجية التالية في الحسبان:

- تطوير مقترح تصميم كجزء من خطة شاملة ومتكاملة للبنية التحتية الخضراء للمساحة العامة المفتوحة في الخربة والمناطق المجاورة له. وهذا بدوره سيجعل الخربة بمثابة "رئة خضراء" لمدينة تونس، ويساهم في إنشاء شبكة شاملة من البنية التحتية الخضراء البيئية، التي تعزز مرونة المدينة في مواجهة التغيرات المناخية والترابط البيئي.
- تنفيذ التدخلات الحضرية التكتيكية من خلال حوالي خمسة عشر موقعًا مستهدفًا لتعزيز المساحات الخضراء، وزيادة الظل، وتحسين الظروف الحضرية بشكل ملحوظ على المدى القصير.
- تعزيز إمكانية الوصول، والسلامة، وسهولة الاستخدام من خلال تحسين مرافق المساحة العامة بالبنية التحتية الأساسية، بما في ذلك المقاعد، والإضاءة، وأنظمة إدارة النفايات. وهذا من شأنه أنه يُمكّن مختلف فئات المستخدمين، وخاصة الأطفال، وكبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة، والأُسر، من تحقيق جودة حياة حضرية أفضل.
- تعزيز مبادئ التصميم التشاركي الشامل، وضمان تلبية المشاريع الجديدة لاحتياجات جميع فئات المستخدمين، وفقًا لمبدأ الأجندة الحضرية الجديدة الذي ينص على "عدم ترك أحد خلف الركب"، مع إيلاء اهتمام خاص للمساواة بين الجنسين، ومراعاة احتياجات الأطفال، وإمكانية الوصول الشاملة.
- تعزيز الحوكمة التشاركية من خلال إنشاء آليات نظامية تُمكّن البلدية من القيادة، مع تشجيع مشاركة السكان، والباعة، والجمعيات، والجهات المعنية الأخرى في تخطيط، وتنفيذ، وإدارة المساحات العامة بشكل منظم ومستدام.
- حشد الموارد اللازمة للصيانة من خلال دمج ميزانيات البلدية مع مساهمات منظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والباعة المحليين، وأفراد المجتمع المحلي لدعم الإدارة طويلة الأمد للمساحات الخضراء.
- دمج تدابير التكيف مع المناخ في جميع عناصر التصميم والتخطيط، بما في ذلك الأسطح النفاذية، والنباتات المقاومة للجفاف، والمناخات المحلية المظللة، وذلك للحد من الحرارة في المناطق الحضرية وتحسين الأداء البيئي.
- وضع إطار للرصد والتقييم مع مؤشرات وآليات تشاركية لجمع الرؤى والملاحظات بهدف رصد التقدم المحرز، وقياس الأثر، وتكييف الاستراتيجيات استجابةً لاحتياجات المجتمع المتغيرة والتحديات البيئية.

٥,٣ التخصيص المكاني للإجراءات المستقبلية

تخصيص الاستخدامات المكانية

بناءً على نتائج الدراسة، تم تحديد الخربة، الذي يضم أربع مناطق فرعية (كما هو موضح في الشكل:٥,١)، كموقع أساسي للتدخل. وقد تم تخصيص هذه المنطقة لتكون بمثابة موقع تجريبي لدراسة استراتيجيات المساحات العامة المتكاملة. وبالتزامن مع ذلك، يُقترح تنفيذ ١٥ تدخلًا تكتيكيًا صغيرًا (كما هو موضح في الشكل:٥,٢) في مواقع ثانوية تم اختيارها في جميع أنحاء المدينة، وذلك بهدف تحقيق أهداف شاملة للعدالة المكانية والتخضير الحضري.

١٠٠ التخضير التشاركي للأحياء في المدن العربية، دراسة المساحات العامة، "الخربة" - تونس العاصمة | الخلاصة والتوصيات


محيط النطاق
473,11 m
1
2
3
4
60 m

الشكل ٥,١: مواقع المناطق الفرعية الأربعة في الخربة
© المؤلفون، ٢٠٢٤

التوصيات المقترحة لتصميم المساحات العامة في الخربة

يجب أن يتم تنسيق تصميم المساحة العامة الرئيسة في الخربة بالإضافة إلى التدخلات التكتيكية الخمسة عشر بما يحقق التوصيات التالية:

- إعادة ربط المدينة القديمة بسياقها الطبيعي التاريخي من خلال إعادة إدخال العناصر البيئية (مثل: المسطحات المائية، والمساحات الخضراء، وغيرها) التي كانت تُحيط بها في السابق، مستوحاة من البحيرات، والوديان، وحدائق السوق السابقة.
- إعادة دمج المساحات الخضراء في المساحة العامة، ومعالجة النقص الحالي في الغطاء النباتي، اعتمادًا على تقاليد المدينة القديمة في الحدائق الخاصة (مثل: الباحات) لإلهام ثقافة خضراء عامة جديدة.
- تصميم مساحات عامة خضراء، وشاملة، وتحتفي بالهُوية، وتُعزز الطابع الفريد للخربة مع ضمان وظائفها وسهولة الوصول إليها من مختلف المستخدمين.
- ضمان التماسك بين الأشكال الحضرية القديمة والجديدة من خلال مواءمة التصميم الحضري مع شكل المدينة القديمة، وتعزيز التواصل المادي والبصري السلس مع المدينة الأوروبية المجاورة.
- دعم الاستخدامات المتنوعة الحالية في المساحات العامة، مع الحفاظ على الأنشطة الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية غير النظامية، بالإضافة إلى تمكين طبقات جديدة متعددة الوظائف للاستخدام.
- تعزيز التناغم المكاني والتعايش السلمي من خلال تحقيق التوازن بين الأدوار التجارية، والترفيهية، والاجتماعية من خلال تصاميم مكانية مرنة وقابلة للتكيف.

٥,٤ كلمة ختامية

لا يقتصر الهدف من إعادة تصور المساحات العامة في الخربة على معالجة التحديات الحضرية، والاجتماعية، والبيئية المباشرة فحسب، بل يشمل كذلك إرساء أُسس مستقبل حضري أكثر شمولًا، ومرونة، وحيوية. ومن خلال الاحتفاء بالتراث الثقافي الغني للخربة، ودعم اقتصاده المحلي، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وترسيخ الاستدامة في صميم التدخلات، يمكن أن يتطور هذا الحي ليصبح مركزًا بيئيًا حيويًا، شاملًا ومزدهرًا لجميع السكان والمستخدمين. ومن خلال الحوكمة التشاركية، والتخطيط التكيفي، والاستثمار الاستراتيجي، يمكن أن يكون تحول الخربة نموذجًا قابلًا للتكرار لإحياء المساحات العامة في تونس وخارجها.


نهج البوسطة القديمة
شارع الهواري
شارع سيدي المرجاني
شارع سيدي علي عزوز
شارع جامع غربال
ساحة جامع غربال
شارع بوحضرة
ساحة سيدي عامر
سوق البلاط
ساحة علي باشا حامبة
شارع علي باشا حامبة
مساحة الخربة العامة
م
١٠٠
٥٠
٠

الشكل ٥,٢: المواقع الخمسة عشر المقترحة للتدخلات التكتيكية الصغيرة
© المؤلفون، ٢٠٢٤

التخضير التشاركي للأحياء في المدن العربية، دراسة المساحات العامة، "الخربة" - تونس العاصمة | الخلاصة والتوصيات ١٠١

المراجع

Abid M., Ben Salha O. (2013), The informal economy in Tunisia: measurement and linkage with the formal economy, International Journal of Economics and Business Research, Vol 6, N 2.

Adnen El Ghali, Yassine Turki, Ahlam Chemlali (2018), ÉTUDE SUR LA SÉCURITÉ URBAINE DANS LA MÉDINA DE TUNIS, Dignity, (8) (PDF) ÉTUDE SUR LA SÉCURITÉ URBAINE DANS LA MÉDINA DE TUNIS

AUGT (2018), Livre Blanc de l'aménagement et de l'urbanism du Grand Tunis, tome 1, available at: www.augt.gov.tn

Bennour-Azooz, M., Donadieu, P., & Bettaieb, T. (2012). L'arbre à Tunis: hypothèses pour une histoire de l'espace public. Projets de paysage, 8. Retrieved from http://journals.openedition.org/paysage/15536

Cattedra, R. (2002). Les métamorphoses de la ville. Urbanités, territorialités et espaces publics au Maroc. Géocarrefour, 77(3), 255–266.

CATU. (1994). Code de l'aménagement du territoire et de l'urbanisme, loi 94-122 du 28 novembre 1994.

CREDIF. (2016). Étude sur les violences basées sur le genre dans l'espace public.

David, J.-C. (2002). Espace public au Moyen-Orient et dans le monde arabe, entre urbanisme et pratiques citadines. Géocarrefour, 77(3), 219–224.

De Vilmorin C. (1976), La politique d'espaces verts, Centre de recherche d'urbanisme et Ministère de la Culture et de l'Environnement, Paris, 439 pages.

Ghannouchi, A. (2012). La ville européenne de Sousse: naissance d'un paysage urbain. Projets de paysage, 7. Retrieved from http://journals.openedition.org/paysage/16949

Halfaoui, A. (2020). Pour l'ouverture de la ville de Tunis. Revue Sur-Mesure. Retrieved from https://www.revuesurmesure.fr/contributions/pour-louverture-de-la-ville-de-tunis

Institut National de la Statistique (INS). (2021). Estimation du produit intérieur brut au niveau des grandes régions : Principaux résultats.

https://www.ins.tn

Kahloun, H. (2014). Pour une nouvelle stratégie de l'habitat. Rapport intermédiaire provisoire, Diagnostics et recommandations. République Tunisienne, Ministère de l'Equipement, de l'Aménagement du Territoire et du Développement Durable.

Lee, J. S., Kim, J. T., & Lee, M. G. (2014). Mitigation of urban heat island effect and green roofs. Indoor and Built Environment, 23(1), 62-69.

Makhzoumi, J. (2020). Ecological Embeddedness: Sustainable Greening of Cities in the Arab World. Study Day, December 4, 2020 «Cities in the Arab World». Retrieved from https://www.carep-paris.org/wp-content/uploads/2021/03/Jala_Makhzoumi_Vima_mep.pdf

Municipality of Tunis. (2023). Résumé exécutif de l'étude du Plan Vert Urbain de la Municipalité de Tunis.

Mwanzu, A., Nguyu, W., Nato, J., & Mwangi, J. (2023). Promoting sustainable environments through urban green spaces: Insights from Kenya. Sustainability, 15(15), 11873.

Navez-Bouchanine, F. (1993). Les espaces publics des villes marocaines. Les Annales de la Recherche Urbaine, (57-58), 184–190.

Nikolaidou, S., Klöti, T., Tappert, S., & Drilling, M. (2016). Urban gardening and green space governance: Towards new collaborative planning practices. Urban Planning, 1(1), 5-19.

Paquot, T. (2009). L'espace public. La Découverte.

Sebastiani, C., & Turki, S. Y. (2016). Espace (s) public(s) en Tunisie: De l'évolution des politiques aux mutations des pratiques. Les Cahiers d'EMAM, 28. Retrieved from http://journals.openedition.org/emam/1247

Swanwick C, Dunnett N, Woolley H (2003) Nature, role and value of green space in towns and cities: an overview. Built Environ 29:94–106

Turki, S. Y., & Zaâfrane Zhioua, I. (2006). Analyse de la répartition spatiale et de l'aménagement des espaces verts programmés par les documents d'urbanisme dans le Grand Tunis. Etapes de recherche en paysage, 8, 18-31.

Turki, S. Y., & Verdeil, É. (2015). Tunisie: la Constitution (du Printemps) ouvre le débat sur la décentralisation. In M. Harb & S. Atallah (Eds.), Local Governments and Public Goods: Assessing Decentralization in the Arab World (pp. 11-45). LCPS.

Zaier, S., Rejeb, H., & Donadieu, P. (2012). Évolution des modèles d'implantation de la villégiature sur le littoral tunisois. Projets de paysage, 8. Retrieved from http://journals.openedition.org/paysage/15921

Zaîr, S. (2009). Le jardin à l'époque beylicale: un espace de transition entre le palais de plaisance et le paysage environnant. In S. Y. Turki (Ed.), Villes et espaces verts (pp. 11-31). CPU.

Zaâfrane Zhioua, I. (2022). Ville, nature et paysage: Vers un renouvellement de la planification territoriale dans le Grand Tunis (Doctoral dissertation, University of Geneva).

« Pour l'ouverture de la ville de Tunis », Revue Sur-Mesure [En ligne], mis en ligne le 02/07/2020, URL : https://www.revuesurmesure.fr/contributions/pour-louverture-de-la-ville-de-tunis

الملاحق

الملحق

المعهد العربي لإنماء المدن (AUDI) هو منظمة عربية إقليمية غير حكومية وغير ربحية تُركز على قضايا التنمية الحضرية. وتتمثل مهمته في دعم شبكة تضم أكثر من ٦٥٠ مدينة تابعة لمنظمة المدن العربية (ATO) من خلال أنشطة البحث وتنمية القدرات والتشبيك في مجالات التنمية الحضرية والشؤون البلدية. وفي إطار برنامجه لأبحاث السياسات الحضرية، أطلق المعهد العربي لإنماء المدن مشروع مختبر الحياة الحضرية حول التخضير التشاركي للأحياء في المدن العربية. وتهدف المبادرة إلى دعم جهود التخضير في الأحياء من خلال تجربة وتطوير المعرفة حول حلول التخضير والنماذج التشاركية والتعاقدية. وتُنفذ هذه المشاريع التجريبية في ثلاث مدن: عمّان في الأردن، وبورسعيد في مصر، وتونس في تونس. يهدف المختبر إلى:

١. تعزيز حلول التخضير المؤثرة في الأحياء.
٢. تكييف بعض الممارسات العالمية الرائدة مع الواقع المحلي.
٣. تعزيز كفاءة الإدارات المحلية في تعاملها مع مشاريع التخضير بشكل عام، ومشاريع التخضير التشاركي للأحياء بشكل خاص. لتحقيق ذلك، ينفّذ المشروع سلسلة من الإجراءات موزعة على ثلاث حزم عمل:

حزمة العمل (١): الرئة الخضراء للأحياء: تحويل إحدى المساحات الصغيرة المهملة أو غير المُستغلة على النحو الأمثل إلى مساحة خضراء عامة من خلال سلسلة من التدخلات. وستُدار هذه المساحة الخضراء وتُصان وتُنعش لاحقًا من خلال الجهود المشتركة للبلدية والمجتمع المحلي، بما في ذلك السكان والجمعيات المحلية والقطاع الخاص.

حزمة العمل (٢): التدخلات التكتيكية الخضراء: العمل مع السكان والجمعيات لاستغلال عشرات المساحات الصغيرة المهملة في الأحياء من خلال زراعتها وصيانتها. ويمكن زراعة هذه المساحات من خلال حملة تخضير مكثفة.

حزمة العمل (٣): نشر المعرفة: إعداد مواد تدريبية وتدريب موظفي البلدية، بالإضافة إلى الانخراط في سلسلة من الأنشطة البحثية والمنشورات لترسيخ المعرفة حول التخضير الحضري وعمليات الأحياء التشاركية في المنطقة العربية.

يتعلق التقرير الحالي بمكون المشروع المتعلق بمدينة تونس، حيث تم اختيار الخربة للتدخلات التجريبية، وهو مساحة حضرية مفتوحة تقع عند نقطة التقاء النسيج الحضري التقليدي لمنطقة المدينة القديمة بمنطقة المدينة الأوروبية.

قم بمسح الرمز للانضمام لقائمتنا البريدية

تابعونا للحصول على آخر التحديثات حول التنمية الحضرية والابتكار البلدي.

@arab_urban

@arab_urban_sa

/araburban

/araburban

/@arab_urban

المعهد العربي لإنماء المدن
Arab Urban Development Inst.



المعهد العربي لإنماء المدن
Arab Urban Development Inst.